٤١٥
ف ٠ ج

الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي ، عبدالرحمن ابن أحمد - ٨٩٨هـ . بخط مصطفى القرلحصاري سنة ١٠٢٤هـ .

٢١٥ ق ١٩-٢٠ س ١٧٫٥ x ١١ سم
نسخة وسط ، خطها تعليق حسن ، بأوله ثلاث ورقات مغايره وخط مختلف ، الأوراق مفككة وبعضها منفرط . طبعت سنة ١٣١٨هـ كما في معجم المطبوعات .
٧٥٠٦

الأعلام ٦٧:٤ كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢
ا- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح الجامي على كافية ابن الحاجب هـ - شرح الكافية لابن الحاجب .

ف ٢/١٥٨٢
١١/٦/١٤

٧٥٦

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٠٥٠٧ ف ٥٨٢١

العنوان: الفوائد الصيائية

المؤلف: الجامي، عبد الرحمن بن أحمد - ٨٩٨ هـ

تاريخ النسخ: ١٠٢٤ هـ

اسم الناسخ: مصطفى القرحصاري

عدد الأوراق: ٢١٥ ق

ملاحظات:

١٤٧

معنوى

مصرع امرء القيس حين المقتول

قولت بنت

يابنتى امرء القيس ابا كما قتيل

قاتلى قد اتاكما

مصرع امرء القيس حين المقتول

يابنتى امرء القيس ابا كما

قتيل قتيلى قد اتاكما

الصفات اسم دال على ذات مبهمة مع بعض

صفاتها في الصفة

فائدة قولهم وهى الامور التى وتى والخفض والخفض

قد وقع وقفا صحيحا هذا الكتاب

على ولده الله كما وله وان لا

يعلم عليه عتبة لا يباع ولا يرهن

ولا يوهب وما يصح انما اكتسه على الوجه

الذى يبتغى به وجه الله سبحانه

وتعالى فمن غيره

بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين

يبدلونه ان الله سميع عليم

وكتبه الفقير الى عفو ربه

محمد رضا الله عنهم

سنة

١٢٤٥

هو جوهر وهو مذكور لكنه لطيفة كلية في

الحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد وآله واصحابه المتأدبين بآدابه

وبعد فهذه فوايد وافية في حل مشكلات الكافية للعلامة

المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير

التحرير للدرر الغوير حتى الدين يوسف خفظه الله سبحانه

من موجبات التأليف والتأليف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه

لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المشتغلين

من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم

الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لما قصد رسم

ان كل به اهذا من كيت انه كتاب به ليس كتب السلف رحمهم

فما يقصد به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

مطلقا حتى يكون بتركه قطع جواز ابتدائه بل من غير ان يجعله

في ابتداء كتابه وابتداء بتعريف الكلمة والكلام لانه اي بعض

يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما حتى لم يوقف

المسمى بالكافية والناظر

على المعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها

والجزء مقدم على الكل طبعا

جزء ١١ هنا عطف على

محذوف عامل واحد

مكتبة الدراسات العليا
مركز البحث - قسم المخطوطات

جزء من مفرد وكلام قبل هو والكلام منقطان

من الكلام بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيها في النفوس

كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح

حتى قالت جراحات السنان لها الام ولا يلتام ما جرح

اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاحد كتمر وتمرة بدليل

قوله تعالى يصعد الكلم الطيب وغير جمع حتى لا يقع الا

على الثلثة فصاعدا والكلم الطيب يؤل بعض الكلم واللوم

فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس بالوصف والواحد بالجنس يقال هذا جنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي

باعادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ

في اللغة الرمي يقال كلمت الثمرة ولفظت النواة أي

رميت النواة وهي لغة

بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به من يمكن
الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
لمفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل لم من او وجوبا
نحو بعد وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان مثلا
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه تقرر
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات
الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدجال الاربع

وهي
كلوم الجنة صوم
اشر جزر شر شر جزر

وهي الخصوص والعقد والاشارة والنصب فيما يكون موضوعا
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس
الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل باللفظ
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
متى اطلقت بل اذا اطلقت مع ضم ضميمة
واجيب بان المراد متى اطلقه اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق اللفظ

ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد

لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل

اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي

بمعنى المفعول او مخفف مفعل اسم

مفعول كمرمى والمكان المعنى ماخوذ

فيه الوضع فذكر المعنى بعده مبني

على تجريده عنه فخرج ٢ المهملات

والالفاظ الدالة بالطبع اذ

لم يتعلق بها وضع وتخصيص

حروف

حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخ فكيف

يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو

اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات

المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون

موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس

الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها

مفردة وقد اجيب عن الاشكال بان ليس انها لفظ وضع

بازاء لفظ آخ مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي اقرا

الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها

ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال الضمائر المراجعة

الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان

عاما لكن للموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي

الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو انما يجري على انه صفة

لمعنى ومرادف له بالايدال فلفظ على في معناه وفيه انه

يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر

كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع

فينبغي ان يركب بجوز ان يركب في قولنا قتيلا او مرفوع

على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ بالايدل جزء معنى جزء معناه
ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقديم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الفعل بخلاف الافراد والمناسبة
وان لم يكن عده رسم لفظ فعل الله حال من الضمير المستكن
في وضع او من اسم فاعله مفعول بواسطة اللام ووجه
صحة ان الوضع وان كان متقدما على الايدل حينئذ بالذات
لكنه متقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لافراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقاية وبصري
وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يقيد شدة
الامتزاج لفظة واحدة واعراب باعراب واحد ويبقى
مثل عبد الله علما واخلافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغوض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على امر مفرد بالوضع
فشمل عبد الله فوجه عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي
مثل قاية وبصري مما تقيد شدة الامتزاج لفظة واحدة
واخلافيه فاوجه بتقييد الافراد ولو لم يخرجه بترك كان

انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون
بالعقل كدلالة لفظ غير المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى
والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان تدل من صقعها ان تدل
على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة واما ان يكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صقعها ان لا
تدل على معنى في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم اشار به الى القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف تكمن والى فانها متحدان
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة واما

واما سمى هذا القسم وفالا ان الحرف في اللغة الطرف وهو
في طرف الى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كذلك فالقسم الاول وهو
ما يدل على معنى في نفسه اما من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اى حيث يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و
القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي بذلك تضمنه الفعل الذي
وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم بان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل

على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
بكل واحد منها موقوف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا الموقوف الجامع المانع ولذا
ترك المصنف رحمه الله حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما تتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة بالضم
اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون
كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل وهو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى كيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين فرجت المهملات

والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية مثل غلام زيد و رجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد و ضربت هند وزيد
قايم او انشائية مثل اضرب و لا تضرب فان كل واحد
منها تضمن كلمتين احديهما مذكورة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار
فيها مع اتمام مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب
و دخل فيه ايضا مثل ضرب غلامه زيد مع ان
المسند اليه فيها ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المص رحمه ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
لمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح بان الكلام
هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
و صاحب اللباب ذهبا الى ان الكلام والجملة وكلام
المص رحمه ايضا يشير الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته وبين جعله
اخص من الجملة قيده به فحيث يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة

اخبارا او وصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص
رحمه ايضا اخص مطلقا من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل
ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند و
وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي المتعلق
بين الاقسام الثلثة تترقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة من بين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او في اسم وفعل واما
الاقسام الاربعة الباقية فمع الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفصل والفصل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي
الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم اذا كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وفي الاسم اذا كان مسندا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود وتحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو والاسم ما دل اي كلمة
دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل بعضه

الكلمة فتذكير الضمير نباءً على لفظ الموصول قال المص رحمه في قال الشارح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ان ما دل
على معنى كاين باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج
عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بنفسه
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظ في ذاته يصلح لان يحكم عليه او به ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة لحاظ غيره فلا يصلح شيء منهما فالابتداء مثلا اذا
لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته وكرر تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكر وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء او فقط فلا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اوفى اليه تدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والسيرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان تتعلق
الابتداء متعلقه مخصوصة ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على

متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لكل واحد من مفهوم
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها الآلية تعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي لكن ان يتعقل قصدا او بلاحظ حد
ذاته مستقلا بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه او به
واما تلك الجزئيات فما تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها آلات بملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه الاستقلال بالمفهومية وبكينونته في نفس
في نفس كلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اوفى اليها لاستقلا
بالمفهومية يرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية في هذا الكلام
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن
الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
ويرجع الضمير الى المعنى لعدم سبق قبيحا يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى

وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاستقراء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لم تزل تنتقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكر ما لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذا
الخصوصيات لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها بالعبرة
في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
والآلة مع قطع النظر باعتبار معناه التضمني يغني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل فوجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن معه احد
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه وهو صفة بعد
صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فخرج
فيه اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن اصادر الحملية
سواء كان النقل فيها صريحا نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على
وزن توقعات متعلقة رفوق او عن اصادر التي كانت في الاصل
اصواتا نحو غسة او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو اما بك زيدا

وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لان اقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع البتة فانه على تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد
معين البتة في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه ثم لم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة
من الارادة وللافراغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفته فقال ومن خواصه
شبه الصفة جمع الكثرة على كثرتها وبين التبعيضية على انها ما ذكر
بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في
غيره وهي اما شاملة لاخر اد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للان
او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للام في
مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المحل عنده قابل
للتعريف وهو الحق خلافا للسيبويه من ان اداة التعريف الهمزة وحدها او مع اللام
فيها زيدت عليها لفرق الوصل لعدم سكون لا بدء وباب كمن وانا الخليل فقد ذهب
الى انها آل كهل والعبرة الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعين مشتقل بمفهومه مثلا يدل عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست بشاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا

ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه
لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليقضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين فانه مختص بالاسم ويجيء في آخر الكتاب
انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص التنوين الترنم به

ومنها الاسناد اليه بالجر مع العطف على الدخول لا على المدخول
لان المتبادر من المدخول المذكور في الاول او المتوفق في الآخر
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه

وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير وقوع الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص بعض انواعها من التوصيف والتخصيص والتخفيف
وانما افتقر في الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد
يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال
هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير وفي الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل
او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبنى الاصل مبني
فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب انما الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من
الاسماء المعدودة نحو الف باء تا زيد قمر وبكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فانه مركب
من قبيل المتبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب

او حركة او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحق بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحق به والجر حركة كما
او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه وانما
كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج لالحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية والتعبير بالرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للجر فيما اليه علامة غير الجر جعل
علامة له للعامل لفظيا كان او معنويا نابه يقوم اى
الغنى المقتضى اى مغنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب نحو جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها ورايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها ومررت بزيد الباء
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة كما فالمعرف
المعرف اى الاسم الذى لم يكن مبنيا ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكزاى الكاف المعرف اى الذى لم يكن فيه الا واحد
فيه سببا واحدا ولم يكن غير منصرف كرجال وطلحة فالاعراب في اخره

النصبين من الاسم على الاصل نحو جاءنى احد هما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وان كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فضبط قوله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على
الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلحة ورايت طلحة
ومررت بطلحة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد يعلم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره
مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير منصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد انحوك
والبوك ومحوك بكسر الكاف لانها لمخاطبة المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وانحوك والمعنى الشئ المنكر الذى
يستحى من ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو اقوى
واوى لامه ياء اذا اصله فوه وذو مال والنقص مقرون بالواو
اذا اصله ذوو والما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون المضاف
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة مفردة مضافة معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والجمع
منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصح بهذين القيدين
الاكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة او
لم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن لا غير يا المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى يا المتكلم فالحاكها سائر الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا
ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومنافرة ثم انما اختاروا الاسماء
الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع لما قد فعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون

معانيها

معانيا منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب اوائل
حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره
لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر
وانما قيدنا بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المضمر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا
اضيف الى المضمر الذي هو الفرع رجع جانب معناه الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فكذلك فيكون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر وانتباه
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء ان شاء الله
جمع المذكر السالم والمراد بما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين عالم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو

والنون وما الحق به وهو اللوح ذولا عن لفظ وعشرون و
اخواتها اى نظايرها السبع الاخيرة ثلثون لما التسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على
ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها
ثلث مقادير الثلث وعلى هذا القياس البواقى وايضا يرد الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعين فى المجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرع للواحد وفى احدهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
لاعرابه كانهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحروف كان حرف الاعراب ثلثة اعرابهما ستة
ثلثة للتثنية وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى بما يقع الجمع بلا اعراب
ولو خص الجمع بما يقع المثنى بلا اعراب فوقعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يفعلان
وحرف الواو علامة الرفع فى الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل
نحو يفعلون وخرجوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وجعلوا

النصب على الجر لما على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة
فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعها المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
الذين اشير الى تقسيم اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل
اشار اليه اولا لكم يبين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدر
الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه
اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة المقدرة فانه
الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف
المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل الياء
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه وكما فى نحو قولى
موافقة لربا او مخالفة فانه ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الكلام
فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال الثلث يعنى كون
الاعراب تقديريا فى هذين النوعين فى الاسم المعرب انما هو فى
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى
اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور
الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية

الفرق بين المتعذر والمنصرف الاول
لا يمكن تقطيعه الا كوا تفق اهل
تحقيق على كونه لانه التعليل بتعذر
زنا او مدحا او فرقا او ولادة
والثانى يمكن تقطيعه لكن
بالمشقة نحو اهوى الليلة
فعلوا كذا مطرد
التكلم بالكسرة
الثلثة

ولكن يكون ظهوره في اللفظ لثقلها على اللسان كما في الاسم الذي
في آخره ياء مكسور قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في
النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
وكخمسة معطوف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاسم بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف كخمسة مسلمين
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمى انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر كخمسة مسلمين فان اصله مسلموى بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الالف والفتحة لا تخرج الياء عن حقيقتها فان
المدغمة الياء الاولى وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط واو الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم
يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظ اي الاعراب الملفوظ به
جميع ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما
فرغ من تفصيل انواع المتصرف وغير المتصرف وكان غير المتصرف اقل

ذكر في تفصيل الاعراب ما هو المراد بالمتصرف
وغير المتصرف بالفعل فقال

في تعريف غير المنصرف وبيانه

من المتصرف وبمعرفته يعرف المتصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي وعرف غير المتصرف وكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
عوب فيه علتان توفران باجتماعهما او استجماع شرايطهما في اثر
سببي وكرره ليبني عليه من علل تسع او علة واثر قائم مقامها اي من تلك العلل
التسع لتقوم هذه العلة الواحدة مقامها اي قام بالعلتين
بان توفر وحدانا تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعا في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها بقال لا يصح الحكم على العلل
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف و
تانيث ومعرفة وجمع ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف
بانين العلتين من الواو والم ثم لجر والمحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال او المفعول وتنكير النون للتعريف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ
خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزائدة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة
وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لتفهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبيله اخوه فانه يدل على اشتراكهما

قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فحكمها حكم
سلام على خير الانام وسيد حبيب آله العالمين محمد بشير نذير كاشف
عطوف رؤف من يشبع بالحمد فانه لو قال بالحمد لا يحل بالوزن
ولكن يحل بالقافية فان الروي في سائر الابيات الدال
المكسور او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم وان لم يصل لحد الضرورة مثل سلا سلا واغلا لا حيث
صرف سلا سلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلا لامثال فقوله
سلا سلا واغلا لامثال المجموع علة المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي
صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فاقامت
كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارها احديهما الجمع اي بلغ لا صيغة
منتهى الجموع فانه فذكر رفيه الجمعية حقيقة كالكاليب والاساود والدراهم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل في بعض
اقسامه وهو التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة
منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا لتغاير ما بينهما اصلا
فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيحصل لتزودهما الكلمة بمنزلة

تانيث

اوزان عدل ستة شمرا صاحب كمال
فعل وفعل وفعال وفعل وفعل وفعال
امر حمر قطام عمر مثلث مثلث

تانيث آخر فحصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها لبست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فهو
عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضع
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا فهو اما في
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها والا فالاصل
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى
ضمير الاسم فرجت المشتقات كلها والمتبادر من خروجه عن
صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان في وجه
عن صيغته الاصلية بل يلزم دخوله في صيغة اخرى اي معيار كان
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلانها انما خرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو
القياس فيها اعني اقواس وانياب بل انما جاء اقوس وانيب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من ان يعتبر فيهما
اولا على اقواس وانياب وانما جاء اقوس وانيب عنهما وغالبه

بعض الشارحين قد جوز لبعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
انما تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيثبت حصول
هذا التميز لا بان يكون اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك المكابرات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا غير
ومثلث واخو وجمع وغير منصرف ولم يجدوا فيها سببا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر وما لم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار آخر
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاصل
في بعض تلك الامثلة بوجود دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده يتحقق بلا شك وفي بعض الامثلة الدليل غير منع الصرف
فيفوض ليتحقق العدل بانواعه عن ذلك الاصل فانتظم العدل
لا التحقيق والتقدير اتما او باعتبار كون ذلك الاصل محققا او
مقدرا واما اعتبار انواع المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل على
علة الامتناع الصرف فلما انه تحقيقا منشاه فوجد كانه عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على
احدهما انه في معناه تكرارا دون لفظها والاصل انه اذا كان

المنع

المنع مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وفيها
ومثنى ومثلث ورباع ومربع بلا خلاف وفيها وأيا الاعشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل
والوصف لان الوصفية العروضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا واخو جمع اخوى
مؤنث آخر واسم التفضيل لان مفاده في الاصل استدناء آخر ثم نقل
الى مطلق غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة لكنه
من حيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول من احدهما فقال بعضهم
انه معدول عن اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عن اللام
مع كلمة من اي عن الآخر من واعلم ان يذهب الى تقدير الاضافة كما انها
توجب التنوين او النون او اضافة اخرى مثلها كذلك حينئذ وقبل
وبايتهم نعم عربي وليس في اخو شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر في احمر
حمراء وان كانت اسما ان يجمع على افعال او افعلاء كصحراء في صحار
صحراوات فاصلها اما جمع او جماع او جمعاء واما اعشار فانواع جمع
واحدة منها تحقق العدل في احد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر
الصفة الاصلية وانما صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفيها جمع

واخواته الا السبعين وزن الفعل والا الوصف الاصلية وعاما
ذكرنا لا يراد الجموع الشاذة كاناب واقوس فانه لم يعتبر افرادها عا
هو القياس فيها كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا عا
انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم الجنس
ليلزم من نفي القيد الشاذ وفي هذا يتكلم فيها بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقدير اي نوعا كانا عن اصل
مقدر مفروض من كون الداعي الى التقديره وفرضه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فانها لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
قام الا العلمية اعتبر فيهما دليل عا وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلها عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر وحاصل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وارديا باكل هو عا فعال علما للغيان
المؤنثة من غير ذوات الراء فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حملا لها على ذوات الراء كوبع الاعلام المؤنثة مثل حضار وطما
فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وكما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عدا ما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف وبهذا التعليل ذكر باب قطام انها بنيت

محله

في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما
قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عدا
عليها الوصف وهو كون الكلم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة مع بعض بحسب الوضع مثل احر
فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما في الامثال المذكورة فانه لما اجري فيه على
النسوة التي هي من قبيل المعدود لان الاعداد على انها وردت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفية عرضية لها في الاستعمال لان الاصل بحسب
اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالته
لا الوضعية فلذلك قال المصنف رحمه الله اذ شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون

وضعه على الوصفية لان فرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كالاسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربعي في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد لما
فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية بغلبة الاسمية لكنها جلبت اصل الوضع او صارت بالجر استعمالا
في معانيها الاصلية ايضا بخلاف ما المانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم الوصفية لتوهم اشتقاقه من
العفوة التي في الجنب وكذلك منع اجدل للصقر على زعم الوصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على
زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فاذا لم يقصد بها المعاني الوصفية

لا في الاصلية ولا في الحال مع ان الالف في الاسم المصروف التأنيث
العلمية اللفظي الحاصر بالتاء ولا بالالف فانه لا يخرج في تسميته منع الصرف العلمية

ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظ عن التغير بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان وكل وضع وضعت الكلمة عليه اينبغي
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في الاشتراط العلمية فيه الا ان بينهما وفاقا وهو في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط بجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط آخر اي اشار اليه بقوله وشرط تحكم فيه
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور
الزيادة على الثلثة اي زيادة في الكلمة على الثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من في الثلثة مثل سقر او
او العجمة مثل ماه وجور واما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فترجح
ثانية فوق ثقل الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب جهبذ يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحكم تاثير التانيث المعنوي
اي احد الامور الثلثة وبجواز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه
وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحكم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحكم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور

اشتقاقيا

فالعلمية والتانيث المعنوى مع شرط لحقهما تاخيره وهو البقية فما سمي
اما بالمؤنث المعنوى مذكر فمنصرف اى فى سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث سماعى معنوى باعتبار معناه الخ اذا سمي رجل
منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان
يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو
مؤنث سماعى باعتبار الخ اذا سمي رجل تمنع صرفها لانه وان
زال التانيث بالتذكير للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه
قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر اذا سمي به رجل منع صرفا للعلمية و
التانيث الحكمي المعنوي اى التعريف لان سبب منع الصرف
هو صف التعريف لاذات المعرفة شرطا اى شرطا غير ما منع
الصرف ان تكون علمية اى تكون هذا النوع من جنس التعريف
كان تكون البا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة
في ضمنه كان تكون للنسبة واما فلان مشروطا بالعلمية لانه تعريف
المفردات والمبهمات لا يوجد الا في الجنسيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
كما سيجيء ان شاء الله تع فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا
التعريف العلمي واما جعل المعرف سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية

سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
البقية وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وان غلبة ما في منع الصرف
شرطان فشرطا الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة
البقية بان يكون متحققة في ضمن العلم في البعض حقيقة كابراهيم او حكما
بان ينقله العرب من لغة البقية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما قالوا
فانه كان في البقية اسم جنس لكل واحد من رواة القرآن المجودين قراءته قبل ان يعرف
فيه العرب حكما كان علما في البقية واما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيما دخل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه البقية فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا الكوفيون نحو بابام لا يمتنع صرفه لعدم علمية في البقية وشرطا ان
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف
لئلا يعارض الخفة احد السببين فمنع منصرف هذا التقييد بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الاول وهذا اختيار بعض البقية
ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما البقية
فانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط ولئن لا يقال فان قلت قد اعتبرت البقية فيما مر وهو
سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
السببين آخرين ليلا يلزم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبارها لتقوية السببين بالاستقلال وشتر وابو اسم رجل
بربابكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر على
هو الحق عندنا من انصراف نوح ولهذا قدم انصراف مع انه منقوص على

المعنوي

اذا في نسخة صحيح

سببا

انتفاء الشرط الثاني والأول تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى

واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف للاستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها و

قيل ان هودا نوح لان سيبويه قرنه بنوح وليوذة ما قال من العرب

من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل

بما يذكر فكان نوع الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه

اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها

مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف فان متحركان او ثلثة اوسطها

ساكن وهذا يتبع جمع التكسير مرة اولى ولذا سميت صيغة منتهى الجموع

لانها تجيء في بعض الصور مرتين تكسر افانتهى تكسيرها بمفرد للصيغة

فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع

ايامن جمع اليمن على اليامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات واما

شرطه فكون صيغة مصونة بحالها قبول التغيير منقوصة بغير تاء

منقولة عن غيرها والثابت حالة الوقف اوالمراد بها ما ثانيه الثابت بها يتبادر

ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارة والفاشترط

كونها بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت علامة التأنيث

علة كراهية وطواعية بمنع الكراهة والطاعة فيدخل نحو صيحة

فتور ولاحاجة الى اخراج نحو مذاني اسم فاعل مفرد محض ليس جمعا لانه حال

الالف والثاني جمع مذان وهو لفظ اقوى بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون

بغير تاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير تاء فممتنع صرفه لوجود شرط

تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الالف وفان ومصابيح مثال ما بعد الفه

علانية اوف اوسطا ساكن واما غرانيق وامثالها مما هي على صيغة

منتهى الجموع مع تاء فمصروف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء

وحضاجر على القطع فجواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر على جنس

القطع يطلق على الواحد والكثير كان اسامة علم جنس للاسد فلا يكون

فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل شرطه الجمعية

فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف والجواب ان حضاجر حال

كونه علما للقطع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه

منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بفتح فسكون فضم للبطن سمي القطع

مبالغة في عظيم البطن فالعلم ان كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالعلم

في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى

الاعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان القطع في

اثنى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا

والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس القطع مذكرا كان او مؤنثا وفا

الكشاف اصح في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل

الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف مكان يقوم الجمعية

كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس

الامر كذلك اذ لا تصور الوضع الجمعية وسراويل هذا جواب سوال
مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بخلاف جحل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فحي تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قيد المصنف في حرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع فانه
فقد قيل في التقصي عنه انه اسم جمع ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع الحقيقة
كدنانير ومصابيح خانه في حكمها من حيث التنوين فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من شبيه بها فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لما عارضه سبب آخر
على الاسباب التسعة وهو كل على الموازن وقيل هو اسم جمع لا جمع لبس
بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا النون
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر جمعا لهذه القاعدة اذ بجمع سروالة
فكان في كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال في النقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه
ونحو جوار لفظ كل جمع منقوص على فواعل ايا كان او واو ياء

كالجواري

كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكم حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه واو حال
التنوين تحقيقا كقول جاءني جوار ومررت بجوار تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء فيه مفتوحة
نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف بالجمعية والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال استحق بكونه في الكلمة مقدما
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فحاصل
جواري في قولك جاءتني جواري جواري بالضم والتنوين بناء
على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال عليه وهو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان الحذف فيه بمقتضى المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض كما في اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وهو لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر

كما في حالة النصب فتقول رأيت جواري وبناتٍ وهذه اللغة على تقدير
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والنصب
خفيفة فيهما وقع فيه واما في حالة الرفع فاصل جواري جواريٌ بالضم
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه فيه الاعلال في حالتين

كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
قيد فلا يرد البنيم والبصري علمين شرط العلمية اياه من منع الزوال
فيحصل به قيد فيتوجه المنع من الصرف وان لا يكون بإضافة لان
الاضافة تخرج المضاف الا الصرف او الحكم فكيف يؤثر المضاف
اليه ما يفاده اعني منع الصرف والاسناد لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل الجمليات كتأبط شرا فانها باقية في حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان الجملة بما انها دالة على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير لكان ان يفوت تلك الدلالة وان كانت
من قبيل الجمليات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ولفظ في ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فلنا كانه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل الجمليات واما اعلام المشتملة

الاعلال

ولو قال غير ان يقصد بها نسبة
لا في الحال ولا في المآل لكان اخصر
عبد الله علما فانه يقصد بين جزئيه
نسبة في الاصل فتأمل

على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها بقيل لعلك
فانه علم لبلدة مركب من بعا وهو اسم ضم وبك وهو اسم صاحب
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرها الالف والنون الممدودة ان من اسباب منع الصرف تسعة
مزيدتين لازمتين من الحروف الزوائد ونسيان مضارعتين ايضا
لمضارعتها الف التانيث في منع دخول التاء التانيث عليها والفتح
خلاف ما ان سببيتها لمنع الصرف اذا كونها مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه
واتما شابهتا الالف التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانتا في اسم يعم بهما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما
اما ان لا يدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات كجلس فرس او دل
كآجر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فايما ادخلتا
المذكور ههنا هو هذا المعنى لان الاسم ان دل للاسم والصفة فشرط
ان شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وقوعهما اي الصيغة عليهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او يمنع التاء فتحقق شبههما بالف التانيث
كعمران او كانا في صفة فامتناعا فعلانة اي ان كان الالف والنون
في صفة فشرط امتناعا فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه
لبقي شبههما الالف التانيث على حالها ولهذا الصرف عريان
صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلا لانه متى كان مؤنثه

ولو قال غير ان يقصد بينهما نسبة
لا في الحال ولا في المآل لكان اخصر
عبد الله علما فانه يقصد بين جزئيه
نسبة في الاصل فتأمل

فعلى لا يكون فعلانة فيمنع من الصرف بهما لانى التانيث على حالهما ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رقمن فانه ليس له مؤنث لا رقمى ولا رمانة لانه صفة خاصة به تم لا تطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط وجود فعلى فيه منع صرفه دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى فانه لا يدرى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى الاناء فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه لدنى لا ندمانة ووزن الفعل مكون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في اللثبية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر علما لصيغة الفعل الماضي المعلوم من الشعر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر سماه به عشر لموضع ونقم لرجل اصله فعلت الا الاسمية واما يخوبقم اسما لصبغ معروف وهو العقيم فهو علما لموضع بان فهو من اسماء البيئة المنقولة اما العربية فلان في ذلك الاختصاص وقتل عرب علما للبناء للمفعول او اجعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والغالب فيه البناء للمفعول فانه علما للبناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب احد الا منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله

اى اول ووزن الفعل واول ما كان علما ووزن الفعل زيادة اى زيادة و ف او و ف زائدين من و ف اثنين كرياوة اى شعر زيادة و ف او و ف زائد في اول الفعل غير متحامل اى حال كون وزن الفعل او ما كان علما على وزن الفعل غير غالب للبتا و لانه يخرج الوزن بهذا الالحاق لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتا و قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجل لم يرد عليه اربع اذا سميت رجل فان لحوق التا به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان تا التانيث اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله منع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التا امتنع الجر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع علم قبول التا و الصرف بعلل بقبوله التا بجعل بعلة للمناقة القوية على العلل والسير وما فيه علية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علية مؤثرة فيه منع صرفه بالسبب الخصة او مع شرطيته لسبب آخر واحترز بذلك عما جامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يوتى المعلم لواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اذا فانه اريد به الشخص بزيدا وجعل عبارة عن الوصف المشتهر حاضرة به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرفا بين اى ظهر حين بين اسبابه منع الصرف و شرائطها فيما سبق من انها اما العلمية لا الجامع

قوله ولا يلزمه بابه خاتم اه ولا يلزم سيبويه بابه خاتم اذا سمي به هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره انا نجد لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد
زوال العلمية فلو اتجر لكانت معتبرة فمثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل
ولو كانت معتبرة فيه لكان خاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية
لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان يقول
لانسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احد الضربين
لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية تعتبر
لاجل العلم لا يقع على كثيرين وانصفة تقع على كثيرين فاعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جائز وليس كذلك اذ كل اسم يقع تنكيره لعدم اعتبار
العلمية حتى في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف
حال التنكير اعتبار المتضادين متوسط

والالف والنون المزيدتين فان خلت كانه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعتبار علميتها ايضا فلم يعتبر ما وذهب الما هو خلاف
الاصل اعني منع الصرف فجعل الباعث من اعتبارها امتناع اسود وارقم
من زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للكيفية السوداء لا
للكيفية التي فيهما سواد وبياض وفيهما فضة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها فاجر بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما الاثل
فذهب الما انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والتأنيث لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية
الاصلية بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبرها في حال العلمية ايضا فمنع
طوخاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف لا يلزمه
اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب خاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه
ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية ما لم
يباب خاتم على تقدير شيء من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية خاتم العلم المخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فان علت القضاء انما هو بين الوصفية الحقيقية والعلمية لا بين الوصفية

الاصلية الزائلة فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل خاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا بعد تسليم ذلك التضاد
بعد زواله مع قصد اتصاف كلام واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارها ممتنع عند سيبويه وفتح الباب اي باب غير المصروف
بالام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة ما غيره
بجر اي يجر في حالة الجر بصورة الجر لفظا وتقديرا وعلم كيف
بتوهم بجر لان الاجزاء قد يكون بما لغة ولا يمان يتوهم بكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا ولغة خلافا في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الما انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فاضعفت
هذه المشابهة بعد دخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
فوجب رجعه الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فجر بالكسرة دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الما
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين ومن حيث ضعف شبهه
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فجاء الكسر الما حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الما ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة فكان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان

ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الآخر زالت معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمد بقيت العلمية على حالها
وهذا القول انسب بما وقع به النص عن سيبويه المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع
هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصفات المذكورة من الجليل
وجمال وسجلات اي فخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
عاما شامل اي اسم يشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا
وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا والا فليس ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معناه
انه في فاعل كان شيء معرب كان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتصف الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو حيث يمثلا عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا منفصلا
كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند البصريين لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا ولانه باق على ما هو الاكثر في المسند اليه وهو التقديم كما في الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم ثابت ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما كيد خل

أيضا

فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لانه تبعية
ينبئ عن كلا تتوابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في
العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم والحق زيد عين نحو زيد ذهب وزيد ضرب
لانه انما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شيء والاسناد اليه في الحقيقة تكلم
موقوف عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا بحيث يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان خلت فقد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل فلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس كل
نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما هو حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالنص واما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد
في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قام
ابوه وهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل

اما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يقوم عليه ما هو من معموليته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ليدل عليه ولذلك اسكان اللام
في ضربت لانه يدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فكذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيدا لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
اضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا ورتبة فذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
وفي ربه غنى عني ذو المال والكلاب العاويات وقد فعلن
واجيب عنه بان عدم الضرورة الشعر والمراد عدم جواز في سعة
الكلام وبانه لا يتم ان الضمير يرجع الا العدي الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي وفي ربك لهذا واذا اسند الاعراب الدال على الفاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
حيز كما في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليه ما بالوضع او لا يشترط ان يطلق عليهما
وضع بازاء الشيء بانه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذ القرينة قد تكون لفظية وهي اما لفظة نحو ضرب موسى جبلا او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او مكان الفاعل مقدما متصلا بالفعل نحو زيدا

كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه ويطرأ ان يكون المفعول ممتازا
عن الفعل لئلا يتنقض بمثل زيدا ضربت او موقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صوري التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او بعد معنا نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديره اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما
في صوتي انتفاء الاعراب والقرينة فيهما جليتين عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا منفصلا حاصرا فلانتفاء الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صوري التقديم والتاخير خلافا لا يقاب للحصر المطلوب فانك
المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قولنا
ما ضرب عمرا الا زيد الحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب
واما قولنا بشرط توسطها بينهما في صوري التقديم والتاخير لانه
لو قدم المفعول على الفاعل مع الاقبال ما ضرب الا عمرا زيد
فانه ظاهر ان معناه الحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انتفى هذا
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها واما قولنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد الحصار

صفة كل منهما في الآية وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الآلات لظهورهما في
الجزء الاخير فلوقوع الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل اي
بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل
بعد الا امتوسط بينهما في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد مفاه اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير
ضمير منفصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل في جميع
هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او مفاها
فلئلا ينقلب الحصر واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا و
الفاعل غير متصل لمنافات الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه
يجب تقديم الفاعل نحو ضربك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي ندبا فاجابه في نحو
زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق مثل من قام سائلا عن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان التقدير بالخبر

يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء منها والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال
مقدر نحو قول الشاعر عرفت مرشية زيد بن مهلهل ليبك على البنت المفجوع
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
تقديره على يزيد لان البكاء يتعدى على وعلى محذوف اكثر الاستعمال عليه
وهو فاعل الفعل المحذوف واي يبكيه واما على دلالة ليبك يزيد
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على دلالة ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة خصومة الخصم ولانه
كان ظاهر اللجوزة الاذلاء واخر البيت وحنظ فما تطيح الطوائح
والحنظ ان تأتي من غيه وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كطوالح جمع ملقحة وما يتعلق بحنظ وما مصدرية اي بوقوع
يبكيه ايضا من يسأل غيره وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به اي يحصل الحال لانه كان يعطي الناس بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل قرينة دالة على تعينه وجوبا
اما حذفا وابقاء مثل قوله تعالى احد من المشركين استجارك
اي فاجره على ما مر في موضع حذف الفعل ثم ضمر رفعا الابهام ان شأن المحذوف
فلئلا لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار خبرا بخلاف المفسر الذي
في الابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني

وجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه ففي عنه لا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لابد له من الفعل وقد تنازعا اى الفعل والعامل معاد من الفعل
وحرف مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد وحذف
الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه ولهذا الحذف جايز بقرينة السوال
وواجب لعدم قيام ما يودى مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الحال
الاستدراك والخالفة الجملة الفعلية لا الاسمية بان تقال فيم زيد
قايم ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية وفي تنازع الفعلين
بالعاملين اى التنازع مجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا
وبكر مكرم وشرب ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اعتمادا على اقل مرتب النزاع
وهو الاثنان ظاهر اى هما ظاهر اواقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذا
المقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او هو على تحقيق
قبل ان في فلا يكون فيه اعمال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما جلب
المعنى بسوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل في لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى وهما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضاربت واكرم الا انا ففيه تنازع ولكن لا يمكن قطعه بما

هو

هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمار في الآلة حرف لا يصح اضماره ولا بد في
التنازع من المعمول لانه يفيد بقي الفعل عن الفاعل والمقصود اتيانه
به ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا
خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فبعلامات معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع العاملين في المعمول
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضرب واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية وذلك بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد
يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك بان يكون على وزان
احدهما يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم اخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس بنا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد العاملين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء العاملين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فيقولون مختلفين لتخصيص

هذه الصورة بالاولوية يعني قد يكون تنازع الفعلين واقتضاء الثانية
والمفعولية حال كون الفعلين متنازعين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا والعالم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من امثال الاول
وفعل من الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والالتزام
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وجب الاضمار لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل كجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التذكير والتذكير وانتفاء التوافق
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استدعى مسنده حلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال المفعول
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني اضمره وان اقتضى
المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يجوز
ح حذفه وقيل روي عنه شذوذا والنظاهر
كما في صورة التاخير الناصب لتقول ضربني واكرمني زيد هو
ضربني واكرم زيدا هو ورواية الامثلة غير مشهورة عنه وحذف
المفعول يحترز عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في
الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو ضربني وحبتني مطلقا وحبت زيدا مطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة واذا اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور في الحذف
الفاعل والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على

المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان يكون
مفعول الفعل الثانى مغايرا للمذكور فيكون الضمير راجعا الى
لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمت زيد الا ان يمنع
من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اهمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا اول ضمير
المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين
مانع وهو انه لو اضمر مؤخرا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مقدما خالف المرجح وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا تتصور النازع
فى امثال الصورة الا اذا الاهملت المفعول الثانى اصلا لا
على التقاء ذاتيهما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده
والا فى نظائره اذ لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان
الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوهم ان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
الى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى

الذى هو اضعف اشعارهم العرب اعمال الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا تحايل بترى الاعمالين فما جاء اهمل
عن طرف البصريين وقال الكوفيون وقول امرء القيس كفانى
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لكفانى و
اضمح على تقدير رفعه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال
ونصبه على الفضلة فى الكل منهما وذلك لان لو جعل من خبر
مبتدا كان او خبرا او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك
منفيا كما هذا ينبغى ان يكون مفعول علم اطلب محذوفا اى ولم
اطلب الغنى والمجد كما تدل عليه البيت المتأخر اضمح قولا لكفانى
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وحينئذ يستقيم المعنى
يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب
المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول لم يسم فاعله اى مفعول
فعل او شبهه لم يذكر فاعله واتمام ليفصل عن الفاعل ولم يمثل
ومنه كما فصل ابتداء حيث قال ومنه اى من باب التنازع ابتداء
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا الفعل
متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول لم يسم فاعله فى
حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا ان يغير صيغة

الفعل الى فعل ما لم يسم فاعله وتفعل اى الى المضارع المجهول
فتقول ويقتل مثل يدحرج وانطلق واستخرج وتدحرج وغيرها من
الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الخ
من مفعولي باب علمت لانه يسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف المجنى
ضرب زيد لان احد الاسنادين من اسناد المصدر غير تام و
المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت او حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام
لان النصب فيه مشروط بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشكال
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه
كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو والخ اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالجزء لا يدون الواو فانه لم يوضح
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول معه في الكلام مع وقوعه من
المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين ان المفعول به
له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف

في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن بعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان تأديبا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اولا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في ضمنه وامرا
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلا فان لم يكن اى ان
لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من
باب اعطيت اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بوجوب ان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لانه فيه مع الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه اعطاء اى اخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا
ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة امر فوقها
او من جملة امر فوع المبتدا والخبر جعلهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتركا في العامل المعنوي
فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ابتداء وعلى كل نحو ان تصورا

خبر لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان
وكان وكاد اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا فى الاسم لفظا
نحو عينه مثل عين كبش درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر والثانى
فان المسند الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كغير بخلاف العوافع بعد وف النفى كما ولا والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام ولنفى مع قبح والاخفش بمرفوع ولك حسنا وعلى
قول الاخفش مخبر عنه عند الناس منكم مخبر مبتداء ومن فاعله فلو
جعل خبرا خبرا عنه كان لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو
من بما جنبى بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء او ما يجرى مجراه وهو الضمير المتصل لئلا يخرج عنه نحو قولك ما
راغب انت عن الهتى واحترز به عن نحو قائما فى الزيدان لان
قائما رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول المبتداء وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد وف النفى وقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد وف النفى والاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد وف النفى والاستفهام اسما عاما او طابقت

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وقائم زيد وآخر زيد غلاما
او طابقت مثنى نحو ما قائمان الزيدان او مجموعا نحو ما قائمون الزيدون
فانها خرج بضرب لا جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احديها قائمان الزيدان ويتعين ان
يكون الزيدان مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها قائم
الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان خبرا
مقدما عليه فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها قائم
زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يرد ما
على يضرب فى يضرب زيد فانه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس اسما والمسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة فى تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثانى
من المبتداء وانك ان تقول ان المراد بالمسند به الى المبتداء
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثانى من المبتداء ويكون قولنا المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتداء والخبر هو الابتداء
اى تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه

هذا جواب ما قيل مقدر وهو ان
ذا ناب كلام مستقل وما هو ذا ناب
الا نثر قصر وبينهما فرق كثير اجاب
بقوله واعلم ان كما في

قوله ذلك بجهة به اى بمكانة اياه
كونه فاعلا معنويا حيث انه كان في الاصل
اهر نثر ذا ناب على انه بدل من الضمير
المنثر في اهر ثم قدم ليفيد الحصر ان
تقديم ما حقه التاخير يوجب
الحصر والذي يدل على ذلك قوله انه ينفعل
في موضع ما هو ذا ناب الا نثر سيد عنا

والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
التكلفات الركيكة العوامية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض امس
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمفرد والكون قسما من الكلام
فلم يكن الجملة واقعة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة وهي
مستقلة بنفسها لا تحتاج الى ارتباط بغيرها علما بان في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في امثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر
بستين والتمر منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والتمر لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي للخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جار او مجرور وقد خالف الكسائي من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اذا كان اول جملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا تقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا

واعلم انهما اي الجملة التي يكون جزء الاول اسما نحو زيد ابوه قائم
فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره
في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون جزء الاول
فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفي عليه ابوه في الجملة
الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا وهي مع المخبر عنه جملة اسمية
وهي قولنا زيد قام ابوه فالجملة الاسمية والفعلية وقعتا خبرا للمبتدا
لان الجملة الاسمية جملة فعلية وفعلية بالحقيقة والفرق ان كلا
منهما

كما قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
مفردا وجه الاكثرين ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل احل ووجه الاقل انه لو قدر الاصل
في الخبر الافراد دائما ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على
ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقديمه حقيقة او حكما كما في متى ابوك قائم فان متى من مبتدا مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام
خالك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومتى خبره الواجب تقديمه على
المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او حكما اي المبتدا والخبر متعاوتان
متساويين في التعريف او غير متساويين والا قرينة على ان كون
احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا على افضل مني افضل منك رعاية للاشتباه او كان
الخبر فعلا له اي للمبتدا احتراز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس مثل زيد قام وجب التقديم اي تقديم المبتدا على الخبر
في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

قليلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا
قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان متقدما
او مجموعا فانه اذا قيل قام الزيدان تحاماه والزيدون قاموا علما الذي
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
منع يجوز كون الالف والواو فاعلا الا على تشبيه الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند وانما الضمير المجرد للمفرد اي الذي ليس بحكاية صوت سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة مالا صدر الكلام اي مفيد وجب له
صدر الكلام كالاستفهام مثل ايّ رجل زيد فزيد مبتدأ وفاي اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر الفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابوه منطلق وزيد ابوه اولا
يبطل تبأ خبره صدر الكلام لتقدره بجملة او كان لازم
تقديمه مقتضاه اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ تنكيره بلا مسوغ وهو
مبتدأ مسوغ الدار رجل حاضر في الدار خبر فتشمل المبتدأ بتقديمه
كما عرفت خلوا في بقاء المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان متعلق
بكسر اللام اي كان المتعلق للخبر اذا كان ابوه بمنزلة يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد على انه عبد فالمتبوع كل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اوقع لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى

مثل على التمرة زبدا عطف مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق
بالخبر وهو التمرة لانه اذا حمل قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق
الجزاء بالكل او كان الخبر اعني ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها بالمؤول بالمفرد مبتدأ او في ناجيه وخوف ليس ان المفتوحة
بالمكسورة في النقط كما كان الذهول عن الفتحة مظنة لها او في الكتابة
مثل عندي انك عالم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ وجميع
ما ذكرنا وقد يتقدر الخبر من غير تقدر المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والعطف جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مغر وفي هذه الصورة تترك العطف اولى وينظر
بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يجاء
مراد من يقدر الخبر بما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا تحقق له لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد و
بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر
المتعدد وبغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا افتقار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به فلا يرد عليه نحو ما يكن من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الشرط لما فيه سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء

الخبر وليصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد التضمن امتناع مضي
الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك امتنع في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يمكن عدمه
وذلك الامتناع المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جملية صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او
ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به او النكرة
الموصوفة بها اي جعلها وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
يأتيني بهذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
بهذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني بهذا مثال للاسم الموصوف بالظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بما جد لها
كقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل واذ خلا عن المبتدأ الذي يقع دخول
الفاء في خبره ما فان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليها فيما كانت
لمشابهة المبتدأ له والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الجزئية الى الانشائية والشرط ما يفهم من قبيل

الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحويين فلا يقال
ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل يأتي كان
وعلمت ايضا ما فان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصها
بيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاتمام بيان الاختلاف الواقع جزما والمعنى بعدم
قبول هو سيبويه ان المكسورة بهما انما لم تمنع عن دخول الفاء
الى آخره على الجزء والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الجزئية
الى الانشائية ويؤيده قوله تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل توبتهم فان قيل قد تحقق بعضهم ان المغفرة حتم ولكن ليت
ولعل فاوجه تخصيص ان المكسورة بالاتفاق قيل بعضهم الذي اطلع ان
بهما اي بسيبويه فاعتذر بقوله وذكره ولم يعتذر بقول سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يليق بما في القرآن بكلام الفصحاء فما بدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر
قالت له ان الرحيل غدا فقال لها بل انما غدا
فان الكلام ليتضح فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي خذ ما جاز لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيرذلك فلو

ضربت قائما زيدا اى ضربته قائما حذف يلابس الذى هو خبر المبتدا
والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما يقول راشدا مهديا اى سر
راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مشتقين من تلك المشتقات
البعيدة وقال الكوفيون لتقديره ضربى زيدا قائما حاصل فجعل قائما
من متعلقات للمبتدا ويلزم هم حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد
المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى
ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان ذلك المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل فى المعنى اضرب زيدا الا قائما وفيه انها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع
وذلك كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر واجب الحذف لان الواو دالة على الخبر الذى هو مقرون والضمير
المعطوف فى موضعه والجملة كل مبتدا يكون قسما به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن لذا اى لبقاك وتاوس قسمى
ما اقسم به فلانك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بفتح واحد ولا يستعمل
مع اللام الا مفتوحا لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبرات واخواتها اى من المرفوعات خبرات واخواتها اى شبائها
من الحروف الخمسة الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل

وهو مرفوع بهذه الحروف لانها بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدى كضربى عمرا وقتلا وقتل هو
اى خبرات واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليهما فقولنا المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر
لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول احد هذه الحروف
اخرج جميعها فانه لا خبر لها بعد دخول هذه الحروف عليها
لا يقال انها خبر لها فيلزم التناقض او مفهم خلاف المقصود
لانا نقول المراد بالخبر ما يتم به الكلام فى الجملة فان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم انما يتم الكلام به من حيث اسناده الى ابوه
ليس تاما بحيث يحسن السكوت عليه بل انما يتم على الجملة اى يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى الاسم بعد
هذه الحروف ويلزم منه اسناد الفعل بعد دخول احد هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل
الجملة بالاسم حيث يكون خبرا جملة مثل ان زيدا يقوم ما دخل ان عليه
مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول ان هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا اى فى كل حكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا
ومنفيا ومخبرا عنه وفى شرائط من انه اذا كان جملة فلا بد من رابط
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا
بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون

خبر المبتدا ويقع ان يقع خبر الباب ان حق برداته يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك
الا في تقدمة اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه جائزة لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع
على الافعال فاريد ان يكون عاملا فرعيا ايضا والعامل الفرعي اضعف
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما عملت العامل الفرعي لم يتصرف في معموله بتقديم بعضهما
على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لتقصانها عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فحينئذ يجوز تقديمه اذا كان الاسم معرفة نحو قولهم في ان الينا اياب وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظرف
بما لا يتوسع في غيره خبرا لكان ونحوها اي التي بمعنى الحدث
او لرجل قايم مثلا لتفي القيام من الرجل لا لتفي الرجل من القيام
اعلم ان المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبرات وكان وغيرها
بعد دخولا اي بعد دخول لا تخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها
ما عرفت في خبرات فلا يرد نحو ليضرب في الرجل يضرب ابوه
نحو الا غلام رجل حريف انما عدل من امثال المشهورة
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وضياع الدار فيه بخلاف ذكره

لان غلام رجل مضروب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو
الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما قلنا ذلك لانه لو كان حالا لزم الكذب لان
ظرافة كل غلام رجل وليكون مثلا لنوعي خبر الظرف وغيره
ويحذف خبر لا بهذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كائنا موجودا ولا
لدلالة النفي عليه نحو لا آله الا الله اي لا آله موجود الا الله وبهم
لا ينزفون اي لا ينظرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا ينزفون اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون تمشي
فولهم لا اهل ولا مال اي لا اهل لي ولا مال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقديرين يكلفون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون
الجزء اسما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا
والخبر ولهذا اقتصلت عليها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل
مسند اليه بعد دخولها فخرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من
معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل زيد ابوه قايم مثل زيد قايما ابوه
لا رجل افضل منك وانما قلنا بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا تثبت لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة
اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس

Powered by Google

فى لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان
ليس نفى للحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا فخلافا فانه ايضا
نفى للحال فيقتصر عملا على مورد السماع نحو قوله من صد عنا فانا
فانا ابن قيس لا براح اى لا ابراح لى ولا يجوز ان يكون نفيا
للجنس لانه اذا كان كذلك لا يجوز فيما بعد الرفع الا الكرر ولا تكرر
فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التوابع
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع فى
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فد تبين شرحه
بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهى اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين ممن
اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمى بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او
فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بتقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم لما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل آياه فخرج به نحو يضرب زيد

الیه لا ان یکون مؤثرا فیه موجدا ایاه فلا یرد علیه فعل مات موتا
وجسم جسامة وشرف فخرا وانما زید لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل
هو الفعل والمفعول المطلق من اقسام اللفظ وتدخل فیه المصادر
کلها مذکورة صفة للفعل وهو اعم من ان یکون مذکورا حقیقة
کما اذا کان مذکورا بعینه نحو ضربت ضربا وحکما کما اذا کان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او ما فیه معنی الفعل نحو ضارب ضربا وضرب به المصادر
التی لم یذکر فعلها لا حقیقة ولا حکما نحو العرب واقع علی زید بمعناه
صفة ثانیة للفعل ولیس المراد به ان الفعل کائن بمعنی ذلک الاسم
فان معنی الاسم مفهوم ومعناه بل المراد معنی الفعل مشتمل علی اشتمال الکل
علی الجزء فیخرج به ما لیس فیه معنی الفعل نحو قولک ضربته تادیبا فانه وان کان
مما فعله فاعل فعل مذکور لکنه لیس مما اشتمل علیه معنی الفعل وکذلک یخرج
مثل کراهتی فی نحو کراهتی کراهتی فان للکراهة اعتبارین احدهما کونها
بحیث قامت بفاعل الفعل المذکور وتشتق منها فعل مسند الیه والا
شک ان معنی الفعل مشتمل علیها من حیث کونها بحیث وقع علیها
فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل بالاعتبار الاول کما فی قولک
کراهتی کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده بالاعتبار
الثانی کما فی قولک کراهتی کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ لیس ذلک الفعل مشتملا علیه بهذا الاعتبار عن المحل بل هو واقع
علیه وقوع الفعل علی المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق

الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون اى المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ما يأبى
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع بسبب ان التعدد حلا يحال
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد النوع او العدد بخلاف
اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلسة بين او جلسات بكسر
الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ اى مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت من باب اى قعدت وجلست
جلوسا او انت انبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم خير اسم التفضيل ومصدره باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لانه اسم التفضيل له حكما اضيف اليه
ووجوبا اى حذفا واجبا سماعيا اى سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة ليعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك
الله رعيا وحيبة اى غاب خيبة من غاب الرجل خيبة اذا لم
ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة والبعد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا

وجبا اى جبت جبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العامل
فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعيا قيل عليه فقالوا
حمدت الله حمدا وعجبت عجبا وشكرت شكرا فاجاب بفصلهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبفصلهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
المطلق حذفا واجبا قياسيا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلية
يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع مخصوصة منها اى من هذه المواضع
موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اريد اثباته لا
لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذف فعله بعد نفى داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد مضمون نفى داخل
على اسم لا يكون اى المفعول خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد كان واقعا فى موضع الخبر
او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه الا مكررا عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
بين ضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اى لتسر سيرا وما انت الا سير البريد اى لتسر سير البريد
اذ ان مثالين لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اوردنا مثالين تنبيها على

وانما جمع بين ضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
وهنا ما وقع مكررا
محرم

جوعا جوعا

على ان الاسم الواقع موقع الخبر يتقسم الى النكرة والموفة اوالى
ما هو فعل المبتدا والى ما يشبه به فعلا اوالى ما هو موفة ومضاف
وانما انت سيرا اى لتسير سيرا مثال لما وقع بعد من نفى ونحوه
الى لتسير سيرا اسيرا مثال لما وقع مكررا ونحوه اى من المواضع التى
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع الى هو نوع
مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بالمضمون
الجملة مصدرا بالمضاف الى فاعل او المفعول وبالاثر خصوص المطلوب
منه وتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة كقوله شددت الوثاق
فاما منا بعد اى بعد الوثاق واما فداء قوله شد الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والمفوض المطلوب من شد الوثاق
واما امنن واما الفداء تفصيل الله سبحانه هذا المفوض المطلوب
بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد شد الوثاق
واما تفدون فداء ونحوه اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آت واحترز به
بخو زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علما اى
اى حال كونه دالا على حمل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو
ضربت زيدا ضرب العبد السيد او لان الضرب ليس من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة اى تلك الجملة
على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب
ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اى لصوت صوت حمار من صات الشى صوتا بمعنى صوت تصويتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بالجملة اى قوله له صوت
واى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحبه ذلك الاسم وهو الضمير فى به ونحو مررت به فاذا له
صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى واى امراة مات ولدها ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا تحتمل غيرها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق
نحو له على الف اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف والمحامل
لها سواه وسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لانه
اى لان المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه ووجدانه لا غير انما يجيء
وثوبا بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة
محتملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهو قوله زيد قائم ولها اى لهذه الجملة يحتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من

المفعول المطلق تأكيد الغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو يحتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه فيغاير المؤكد اسم فاعل من
حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بالتأكيد
لاجل غيره لينتفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد
نفسه ليتكرر ويتوتر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي
على صيغة التثنيه وان لم يكن للتثنيه بل للتكرير والتكثير فلا
تتم هذه القاعدة من قيد الاضافة الى شيء آخر اي مثنى مضافا
الى الفاعل او المفعول للتكرير ومثل قولك لبيك ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل امثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلف مثل لبيك اصالت لك البابين اي اقيم فخذ لبيك
وامتثال امرك والباب حتى يكون افادته كثيرة متعالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه وتردد الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف وفي
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان
يكون من لبّ بالمكان بمعنى الف فلا يكون محذوف الزوايد
وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك الآن اسعد بعد بعد بخلاف الف فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اي ايم ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد ما يقع فعل

الفاعل عليه بفعل فيه بلا واسطة وفي عبارتهم يقولون في ضرب زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل يقتصرون في مخرج به اما على الثلثة فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اولا او معه والمفعول المطلق بما
يفهم من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل الفاعل
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فرق
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو
قال او وقع عليه الفعل كان احصر لنحو ضربت زيدا فان زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة وفي فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة
الفعل في العمل فيجعل فيه مقدما او موخرا اما جوازا مثل الله اعبد
ووجه الجيء اما تمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يمنع من التقديم كونه
في جيز ان يخون ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في
المفعول به لقيام قرينة معاينة او حالية جوازا نحو زيدا المسن
قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المعاينة التي

الحمد والترحم احكم اكل والوم يا ذا الفكر الحبر المكبر فوائد المعبر المكبر
ابا محمد اللهم لك الحمد

التنبيه والتحويل للتوجه اليها اي يريد بكلمة تحذف الفعل اللازم في
الحالة ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يجاوز عن المحل الذي ورد
مسموعة بان يقاس عليها امتثالا اوامر خواصه ونهيه اي اترك
امره ونهيه واتهموا خيراكم اي انهموا عن التثليث واقصدوا
خيركم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي انت اهلا اي مكانا
اي مصورا لا قبايا او اهلا لا اجانبا وطئت سهلا بين البلاد ولا
وفاقا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
متمثلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض
ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل
عليها حرف النداء وقصد بندائها نهيها في الحكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه لما انتفع عليه دخل عليه حرف النداء بجرة التفجع لا
لتنزيله منزلة المنادى وقصد بندائه تخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد الخص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه حكما خاتم المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمد حكمانك نناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك فحالا

فالاول

شرح المفصل والجزولي انه داخل في المنادى
لقلته لجنه لا يحتاج الى البحث عنه فافهم يا محروم

فالاول او حالا يخت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى المجرف نائب مناب
ادعوا من الحروف الخمسة وهي ايا وايا وهيا واي والهمزة والمراد
به عين نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفضيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الة
مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض والنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النائب مقدرا كما في امثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل ايا سجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصل يا زيدا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه واقيمت خاتمة وعند
المبرد بحرف النداء لسدة مسدة الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذهب الاول يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزئي الجملة عند سيبويه بخلاف الجملة اي الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل و
الفاعل مقدرة وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر

ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخص والنص
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ماسواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف
او الواو والرفع فيها المنادى في غير صورة النداء او اشتغل مسند
الى الجارة والمجرور الخ به ولا ضمير فيه فوار جاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اى لا يكون مضافا
ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه
وقيل قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الضمير في
الاشارة المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مبنيا
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الجاف
كذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لشبهه
الفعل والحرف ولا يبنى لشبهه الاسم المبنى فمثالا يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضم او كونها معرفة قبل النداء او كونها موقعة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى
على الواو وخص اى بخبر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام مكسورة
وقعت الاستغاثة بها وهي لام التخصيص اذ دلت على الاستغاثة والا
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم
فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث

او لم يكسر الام لالتبس المستغاث واقع موقع كاف
الخطاب التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف مستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد وللعمر و
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا للعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت لمشابهتهم الحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبعد دخولها ضعفت مشابهته للحرف فاوجب
على هو الاصل فيه فيخص المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء وطينا للدر واها وللام التهديد نحو يا لزيد لا
لافتنك فلم اجعل المص ذكرها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ماسواها كليا واجيب بان كلا من ما تين اللامين لام الاستغاث
كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول يحضر فيتضح منه
ويستريح من الم خصومه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه يحضر
فيقضي منه التعجب فيتخلص منه واعجب من لام التعجب بوجه آخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لله وياللماء وياللدر
ليس الماء والدر واها مدعوة وانما المراد يا قوم اوبا هؤلاء احضروا
الماء والدر واها والحاصل ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها

مفعول

ان المدعو اليه لا يعطى حكم المدعو

لبغير حاله ويترك ما يوجب فتحه
المفرد الذي فوق حاجز فبغير
ويدفع عنه ما يوجب هذا النحو

اوعدوا المنادى

كما هو الظاهر مما سبق وينفتح اي مبنيا المنادى على الفتح لالحاق الفا
الف الاستغاثة باقرانها لاقتضاء الالف فتح ما قبلها والالام
فيجيء لان اللام يقتضي الجر والالف يقتضي الفتح فجيء اتى بهما ليحصل
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يازيداه بالحاق الالف به للوقف ويجب
بناؤها اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان
موجبا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما غيرة مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما
لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين اي ليس خل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له لانه منصوب لاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجها فانها لم يفرد ولم تعرف بشيء
لهذا القسم اذ حيث انتفاء كل من التقيدين بمثال يتصور
انتفاؤهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان امثال
الثاني يحتمل ان يكون بقوله يا طالعا جبلا غير معين من الجبال

اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشملة الاقسام باسرها والمذكورة
وهذه الاشملة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد امثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لان المتبوع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة
لا حقيقة نحو لا حكما كما لو كانت مضافة لا الاضافة المعنوية وحرج لا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد هي ما لم تكون مفردة حقيقة
بان لم تكون مضافا معنويا ولفظيا او شبيه مضاف او حكما بان تكون
مضافا لفظيا او شبيه مضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد لدخول فيها المضاف باضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو
يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجها والحسن
وجها وحالم يجز الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز فيها هو
جاز فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
فيها وضح بالقيد فيها هو محتاج اليه فحال من التاكيد اي المعنوي
لان تاكيد اللفظ حكمه الاغلب حكم الاول اجراء وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اوابه رفعا ونصبا وكان الختار عند بعض النصب

وكذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الامتناع دخول يا عليه اي المعطوف
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظ ان ظاهرا
او المقدر لان منادى عرضي فيجب ان يكون نائبا
للفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تيم تيم عدي ولقد
علمت الا انا اكثرهم ويا شهر ويا غلام بشر وبشرا اي عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الامتناع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف
الامتناع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فحقه ان يكون على
حاله لو تجاريه عليه على التقدير مباشرة يا في النداء كما لو كان
مفردا ولكن لما لم يباشرها في النداء جعلت تلك الحالة كأنها لم تكن فصار
رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل كان
فيه النصب مع تجويزه الرفع خلافا لما امتنع فيه لتقدير يا في النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني
تابع لمحله وهو محل النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسين في جواز نزع اللام عنه كما قبل

اي فابو العباس حمل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
كابن عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والاضافة تعطف على المعرفة
اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقة تنصب كأنها اذا وقعت منادى تنصب فقصدها اذا
وقعت توابع اولى ثالث حرف النداء لا يا غير ما مثل يا كريم
كلامهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل يا عجلا
الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقة لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا
عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه جملة اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير

مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد
اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم فانه كونه
منادى خلاف الكلام فيه وانما كونه مبنيا على الضم فلما يتوهم من
اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فات جواز الضم لا يكون الا فى
المبنى على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحقا بها
اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو للبناء
الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى
حال كون ذلك الابن مضافا الى علما او متخلل علم يكون ذلك
يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن
يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفة والكثرة
مناسبة للتخفيف فخصوه بالفتحة التى هى اخف الحركة الاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايها هذا الرجل بتوسيط
الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل خلافا لمن كان

صفة وجهها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه
اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا زعمه ليكون
الاعراب موافقا للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فبذلك
على انه هو المقصود بالنداء بخلاف المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الآى
ابهامهم عن تلك القاعدة ولتوابعه بالجر عطف على الرجل اى
والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل والمال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا
بناء على قاعدة تخمينية اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع
الامرين احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما الرفع
لكانه يا الله لان اصله الآله حذف الهمزة عوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يتاتى نسبة الكلام لاله ولم يجتمع هذا
الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال نحاته وانما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فيه لكنها ليست عوضا عن المحذوف وانما القابس وان كانت
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة
لكانه لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا انيم
ويا الناس والصدم بيان هذه القاعدة فى التى فى قولهم

بحر متقارب

من اجلكِ يا التي تيمتِ قلبي وانتِ بخيلة بالوصل عني لانها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم وبا الغلامان اللذان قراه بالنصب الام
كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم
يتيم عدي الخ في تركيب تكثر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة
وهو الثاني المنصوب اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب محتم اما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والكسر في اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل يا تيم تيم بالضم ثم عدي فتح الاول اتباعا لنصب الثاني كما
يا زيد بن عمرو ولم يبن النصب في الثاني لانه اتباع لمنصوب
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوءاة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر النبي ان عمر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في
سوءاة اي مكروه من قبله يقع بكم لا جاتا بهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة اذا

كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقبلها الفاتحة
يا غلاما وهذان الوجهان يقلان غالبا في النداء لان النداء موضع
التخفيف لان المقصود دعوة فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
ويتوجه الى المقصود من الكلام مخفف يا غلامي يوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقلان في كل منادى كذلك
بل قد غلب حذف الياء المضاف الى ياء المتكلم واستعمل بدل الشهرة
على الياء المقدرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبدِ ويا عبدا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالياء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامي ويا غلامه ويا
غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاورتهم
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم
مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال هذا النوع في كلامهم كما
اشار اليها بقوله ويا ابت وبا امت معناه قالوا يا ابت وبا
امت ايضا بابدال الياء الفا وفتحا وكسرا اي حال كون الفاء
مفتوحة على وجه كونه الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لا في الاخيرة المفردة المعرفة ولم يذكر المصنف

قوله ويابن ام وبابن عم خاصة الى آخره اى اذا كان المنادى ابنا مضافا الى نفسه او الى آخر مضاف الى نفسه جاز فتح الياء وسكونها ويابن عمي ويابن أمي بفتح الياء وسكونها ويابن امّا ويابن عما ويابن عمّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويابن امّا ويابن عما بحذف الياء والفاء وهو قليل ويابن عمّ ويابن امّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذه الوجوه مع انه غير مفرد المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اشكل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة تنبيها على جواز ما جاز في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام أي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام أي او يا غلام أي ابن اي

وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوض ودون الياء وقالوا يا ابت ويا امت اخيرا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن أمّ ويا ابن عمّ شذوذا بهذا الاقتصاص بالنظر الى الام والعم اى لاختصاص الابن اي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت أمّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة مثل يا بنت غلامي فقالوا يا ابن اتي ويا ابن عمّي ويا ابن أتي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما بدل ابن امّ الف وقالوا بزيادة وجه آخر شذوذا في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن أمّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى الترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تحقيقا اى في اللفظ والخط او تقديرا اى في اللفظ فقط للتخفيف اى لاجل التخفيف لا للعلمية او نحوها مقتضيه الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك الترخيم مخصوصا بترخيم المنادى وليعلم من ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم

مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرط اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما اي فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف في الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغنا اي مجرورا باللام لعدم ظهور الفاء فيه من النصب او الرفع فلا يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا مجازا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي التخفيف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عندهم وما وقع في بعض النسخ والمندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اخراجه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الاحد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه شهرة يكون فيما ابقي منه دليل عليما حذف والزيادة على الثلثة لم يلزم نقض الاسم عن اقل ابنية المعرب

بلا علة موجبة وانما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على البروز فيكتفي
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء لخوفه وتاء بعد الترخيم علما
لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن الثلثة اذ الناقص كله اوفى برأسه ولا يرخم من غير ضرورة خاصة
لم يشترط الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب
مع شذوذه خالصا وجه في ترجمة كثرة استعماله منادى ولا فرخ من
بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كالفان
في حكم الزيادة الواحدة في ازالم زيدتا معا واعتز به عن نحو يا حار
ومرجانة فان التاء والنون فيهما زيدتا او لانم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منها الا الاخير كما سماه اذا حذفهما فعلا من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فعالا مع اسم علما هو مذهب
غيره لانه لم يكون من باب عمار وسلم مروان او كان في آخره
وف صحيح اي صحيح اصالة بدليل رده الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه سبعلات لانه لا يحذف
منه الا الاخير وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في

الاصالة

الاصالة قبله حقيقة او اي الف اوواو او ياء ساكنة وكذا ما قبلها
من جنسها والمراد بالمدة الزائدة لبنا وربا الا الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج نحو فتى مما مدته اصلية لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال ان ما في آخره وف صحيح قبل مدة اكثر من ثلثة
احرف كمنصور وعماد ومسكين للا يلزم من حذف احرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يوخذ هذا القيد
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يثربون وقلبون يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على وفان ليس للترخيم
حذف اي وفان الاخيران في كلا القسمين امامع الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة فكما رندنا ما حذفنا ما والما مع الثاني
فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
ليكابر ولان ابن الاثير حملت على الاسد وبقيت على القذ وان
كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاخير
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة
تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد
اي فيحذف وف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

لان الواو والياء اذا كان ما قبلها
ساكنا يكونان في حكم الصحيح فتبصر
ان بوجد في اقرانكم كذلك فتامل

وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت يجيء ابدا
فيبقى الحرف الذي صار آخرا الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه
قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حارة بكسر
الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو منقلبة
بعد الضمة وفي ياكروان ياكرو بواو منقلبة متحركة بعد فتحة وذهب
قوم للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل استصحابا لما
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد الضمة فلزم
قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كالدلي في ادلو ويا كرا لانه لما جعل اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع ما قبل الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا ياغوث العرب صيغة
يفرقوا بها بين ما خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى ما لكونه اكثر
صيغة فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة بيت يبكى عليه احد ويقال محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم يعذرونه في بكائه ويشاركونه في النوح وفي الاصطلاح
هو المنوح عليه وجودا وعدما بيانا ووانما فالمنوح عليه عدما ما يتنوح عليه
عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتنوح عليه وجودا ما يتنوح عليه
عند فقد المتنوح عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويلات اللاحقة للناس

لفقد الميت فالحد شامل لتعي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراوا ه
ومثل يا حسناه ويا معتياه واختص المندوب بنوا ممتازا
عن المنادى لعدم وقوعه على خلاف يا فانه مشترك بينهما وحكم
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى يحكم في
الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
موقوفا بضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى حتى يرد انه
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز ذلك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
حال خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره عدلت الى الوقف متجانس بحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميكي لاغلامها
للتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلاميكوه اذ اليم اصلها الضم لاغلاميكماه لالتباسه
بندبة مخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء اي الهاء هذه
المدات في حال الوقف تبيانا ولا يندب من التقسيم المندوب
المنفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به
ليفيد الناديب بكسر فتحه في ندبته والمنفجع عليه فلا يقال وا رجلاه

Bibliotheca Alexandrina

وانما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويقع فيه
ليميز المندوب اليه بالندبة عليه واشتق لحاق الالف بصفة احدهما
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان الفصل
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء تمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا جاز مثل يا أيها الرجل المؤمن ولم يجز وازيد الطويل
خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف بآخر الصفة فان الفصل
بالموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص منه بالاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدح فقال وا قدحان فقال والحجتي ان
والحجة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف واو النداء الا اذا كان
عوضا مع اسم الجنس ويقع به ما كان نكرة قبل النداء سواء كان موصوفا
بالنداء كيا رجل او لم يتصف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكن نكرة قبل
العلم فلو حذف منه واو النداء لم يستبق الذهن الا انه منادى
سوى الاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما تمام الصوت والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف واو النداء العلم
سواء كان مع بدل عن واو النداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف منه

الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو يا ايها الرجل
اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل
فلا يجوز الحذف من ايها هذا من غير ان ينضف نها بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو يا غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الى موآما المصرف فيشذ نداؤها نحو يا ايت ويا
ايا كن وشذ حذف واو النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي
اي اصبح يا ليل حذف واو النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امراة امراء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق حذف
اي يا مخنوق قال الشخص وضع في الليل علما بالغلبة مستلق فحذف
وقال افتد مخنوقي حذف واو النداء عن المخنوق مع انه اسم
جنس عند ذوي الطرق كرا اي اكروا وفيه كر شذوذا حذف
واو النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قبل اي الشافعي رحمه الله
بها الكروا ويقولون الطرق كرا اي الطرق كرا ان الشافعي رحمه الله
فيكسر ويطرق حتى يعاد والمعنى ان المقام الذي هو اكبر منك
قد اضطيد محل القرى فلا كرا ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جوازا مثل الا اسجدوا بتخفيف الا على انه واو
تنبيه ويا واو نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا
على الفعل بخلاف قراءة الا يا اسجدوا بتشديد الا لانه ليس من

الاستثناء مستفاد الطي لوقائعه

حرف

هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع او غلت لو نا في لام
لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الخ
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
فيها ما اي مفعوله. اضمر اي قدر عامل الناصب على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر
عاملا بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده ويجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر
عامل على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل وشبهه احترازا به
عن نحو زيد ابوك ولا يريد ان يلي الفعل وشبهه متصلا به بل ان
يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضارباه مشتغل ذلك الفعل وشبهه اي
عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالفعل في ضميره او في متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا عنه بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بجر ونحوه ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي مانا سب الفعل
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فقيد الاشتغال بالضمير او

متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه نحو زيدا
وبهذا القيد ايضا ذلك الاشتغال فخرج نحو زيد ضربته فان الضمير
في زيد ليس مجرورا باشتغال بضمير فان عمل معنى الابتداء فيه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان
نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسبه باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بمتعلق ولا
يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
احد اربعة امثلة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان
مررت بعد تقديره بالباء مرادف بجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه اياه
زيدا في هذه الامثلة بفعل مفسر ما بعده اي ضربت يفسر الفعل
الذي هو العامل المضمر

المغتر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضرب العقد زخان الاصل
ضربت زيدا ضربته اضمر ضرب الاول لوجود المفسر اعني الثاني و
على هذا القياس جاز ت جائز ة مفسر ة ما يراد فها اعني مررت به وانبت
جائز ة مفسر ة بالسلامة اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابسته جائز ة مفسر ة بالسلامة اعني جئت على كم
ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير انما انتصب
او الواجب فيه الرفع والنصب اولى ويستوي فيه الامران وانما هذه
الصور الخمس اشار اليها بقوله خمسة وتختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يقتضي رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما اصلا
التفسير قرينة صحة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة او يرجح
الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند عدم وجود القرينة
المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اي من القرينة المرجحة للنصب كما اذا اخبر على ذلك الاسم خبر
الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل انشائيا غير طلبي كالامر
والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وانما زيد فاكرمه فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكذا اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا
يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

كثير

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأبى ان الا بتدائية عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيدا فاضربه فان الخبر فيه صريح هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع
الطلب جزاء وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل جامع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع لان اذا
المفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في تحبت
الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية عالما او لزوم
الاسمية غلبته ونحوها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملته اي هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي على التناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونها فعليتين نحو
خرجت فزيدا لقيته وبعد واو النفي يعني ما ولا وان وليس
لم وتأول من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر
معمولا لصغرها في العمل فلا يقع الاسم المذكور بعدهم وتأول
لانهم تذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته الا ناديا وبعد واو الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال واو الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام لانه

واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصب بعد واو التخصيص
وهو بلا وإلا ولولا ولوما وإنما وجب بعدها لوجوب وقوعها
على الفعل لفظا أو تقديرا نحو إن زيدا ضربته ضرب خال طرف الشرط
وإلا زيدا ضربته خال لحرف التخصيص وليس خال زيد ذا ضربه
أي من باب الإضمار على شريطة التفسير فإن زيد فيه وإن كان
يظن في بادي النظر أنه عامل ضمير عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور بعد واو الاستئناف لكن
يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم تقدمه فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه نصبه أن
ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني أذهب فإن قلت لا نسلم أن
في أذهب فليقدر مناسب آخر فينصب مثل يلابس أو أذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقدير زيد أذهب يلابس الذهاب به أو يلابسه
أحد بالذهاب به أو أذهب أحد فحذف المراد بالمناسب لما يراد ف
الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد وإن فيما ذكرته منتفي
وإذا كان الأمر كذلك خالف رفع أي رفع زيد في المثال المذكور //
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
عامل إلخ فكيف يكون مما نحن فيه النصب وكذا المثل زيد ذهبت
قوله ثم كل شيء فعلوه في الزبر أي في صحايف أعمالهم هو ليس
من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه لو جعل منه لصار التقدير

فعلوا

فعلوا كل شيء في الزبر فمقوله في الزبر إن كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لأن صحايف أعمالهم ليست محلا لفعلهم لأنهم لم يفعلوا
فيها خلاف الأرام الكاتبون أو فعلوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان
صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فالمعنى المقصود إذا تصور
أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تع وكل صغير وكبير مستطر لأن كل شيء كائن في صحايف أعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على أن يكون كل شيء مبتدأ والجملة بأسرها
صفة شيء والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ أو تقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يقادر كبير والصغير هو
واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر أن
قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع اللائي في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة إلى أن يجعلوا الألف واجبة عن هذه القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فافهم لعل ما
نحن فيه واجبة عنها مثال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما الفاء مرتبطة ببعض الشرط عند المبرد لكون الألف
واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلة كالشرط فجر المبتدأ بكل جاز فالفاء الداخل عليه مرتبطة

بالشرط على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يجعل ما في حيزه فاعلا
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده عليه فقلبت فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه وإحداهما قوله اذا دعاكم
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله تع فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها فاجلدوا وجعل
زائدة او للتفسير وجواز الجملة لا يجعل في حيزه جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم
يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين بل الفاء فيها تكون داخلة
تحت الضابطة فالمخالف فيها النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او من جعل
الآية جملتين كتبعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
فيها حذف ناصب المفعول التحذير انما وجب حذف الفعل فيه
لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء شيئا وتبغيضه
منه وفي اصطلاح النحاة معمول الفعل الذي تحذر فيه المخاطب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي فتحذيرا ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او اذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما تقدم ذلك المعمول
او ذكر التحذير مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف

عليه فلما لم يكن وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول تحذير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع
الضمير للتأييد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
وان تحذف بهذان مثالان الاول لتوكل التحذير ومعناهما بعد نفسك
عن الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارب
وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان امرأ من بعيد الاسد اولى حذف
من نفسك تحذيرا منها لا تحذيرا منها والطريق الطريق مثال
ثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول نوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل يقدم ونحو ويقدر بعد في مثال النوع الثاني
غير خاص لان الحمل على الالتقاء من الطريق لا على بعيده ما
فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق او نحوهما فيقدر مثل يقدم
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان الحمل على هذا البعد نفسك مما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظا الاسد
واياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا لهوس
كذلك فانه ايضا واجب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد و
بدليل ذكرها فيما بعده ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد

مثال لما ذكر
ذكر بعد المعمول

مثالا المحذر منه مكررا وكذا الصبي
والجدار والحذار والاسد والاسد
والتكرار للتأكيد بعد الحذف

والنخ بمعنى العدول

كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في امثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف ف الجر من ان وان
ولا تقول في امثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من ونصبه
ولا نقدره مع غير ان وان فان كانت عليكن بتقدير العاطف
فلنا حذف ف العطف اشذ شذوذا لان حذف ف الجر
قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
نضمنا في ضمن الفعل المفعول او المقدر او شبيهه كذلك او مطابقه
او كان العامل مصدرا مفعولا فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج نحو يعجبني ان يقوم زيد
يوم الجمعة وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يلقى
مثل شهدت يوم الجمعة واخلافه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اخر
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل
مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة لا قوله

مذكور

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان
للموصول او الموصوف اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان
حكم كل منهما وهو ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في فاما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة ف الجر لا مفعول فيه وفاتهم
الحصر حيث قال عند ذكر المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقديرا في اذ الملفوظ بها يوجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا القبيل
ذلكم اي تقديرا في لان المبهم منها قد عم معهوم الفعل فيه
انصبابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول على ما ابهم
لاشتراكهما في الزمانية بخصوصية دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلكم اي تقديرا في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما
بل كان محدودا فلا يقبل تقديرا في وان لم يكن جملة على الزمان المبهم
لاختلافهما زمانا ووصفة نحو جلست في المسجد وصير المبهم من المكان
بامهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى
انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا القدر بعض

الظروف المكانية المجازية نصبا قال وحمل عليه اى المبهم المنتصب
بالجهات الست عندى ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها
اى ابهام عندى ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكم حكمها
وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المكان المبهم من
المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك للكثرة فى الاستعمال
مثل الجهات الست للابهام وكذا حمل عليه ما لا بد وخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار للكثرة فى الاستعمال للابهام على الاصح اى على
المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعمال بحرف الجر ثم حذف لكثرة استعمال
وهذا حمل تام اى كون المفعول فيه لا بد تام معناه بحيث لو حذف
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد انتفى الظاهر الذى
هو المفعول به لا المفعول فيه وعما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان
خاص يوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الاخر التى تحلت فيها فلا يكون الدار منصوبا فيه

الجائرة بتذكير التاء

الفرق بينه عند ولدى

الاولى يصح بان يقال الملك عنده

فيما حضرته وفيما غبت عنه وان كان غائبا والثانى فيما يحضر او فى حيزه

لفظ عند مثلثة الفاء والاخير

المراد معناه جوانب الاربعة وهو لازم

النصب وينجر لفظا من عند ليس

وبمعنى معناه كالمقام والموضع

والمجلس اذا كان الفعل موافقا

له فى فائدة معنى الاستقرار فانه

لا يقال ضربت مكانك وان كان

المكان معينا بلا ضافة لانه

لا يستعمل الا مضافا

محرم الله

ضعيف غير ثابت

ويعارضه ما يقال

بالاريبة (؟) رسم

(؟) مع در خانه

حفظ

هذا لا يصح على الاطلاق اذ يصح

ان يقال فى جميع اجزاء البيت

ولا يصح ان يقال جلست

فى جميع اجزاء الدار او المحلة او البلدة

بل يكون

حال كون فاعل قال

او فى غير الدار اخر

الحال دون

زيد حتى

فيكون بعض

عنده لان حتى

الشئ من شئ

بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال خلت مع فى نحو خلت الدار صحيح لكن الاصح استعمال
بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ ويضعف اى المفعول
لعامل مضمر بلا شريطة التفسير فى نحو يوم الجمعة فى جواب من قال
متى سرت اى سرت يوم الجمعة ولعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول له نحو قام فعل
لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده ويجر به سائر المفاعيل
نحو فعل مطلقا او به او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعلا مقدرا كما اذا قلت ما فى
فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل العجبى
التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو الفعل الذى هو
لاجله فعل مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا فان الضرب مذكور معه
فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه
فى التركيب الذى هو فيه وهو ضربته وبرح نحو العجبى التأديب الذى ضربت
لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للتعليل فيه مثل ضربته تأديبا
قال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التأديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا كما لما فعل
بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن والتعليل يكون المفعول له معولا مستقلا غير داخل فى

تأنيث الضمير

اى معنى قول المصنف وهو حدوثه لا الاحتراز

الضمير

والفعل المذكور ههنا هو المصدر

لا الفعل الاصطلاحى

ضربت زيدا تأديبا لان ذكر الفعل

الذى فعل لاجله فعل يوازنه ذكره

فى هذا المثال متقبل ذو فعل

بعد المثال متقبل ذو فعل

بكما فى السؤال الذى ورد

قلت

فان الفعل الذى فعل لاجله

التأديب موجود فى هذا التركيب

لكن التأديب مرفوع بالفاعلية

اجيب بان اللام عرض لهم

والتفاصيل عند هذا القائل فحمه

الله تعالى

لانه لا يذكر المفعول له والحال

بكثرة تذكر

في المفعول المطلق بخلاف ظاهرا للزجاج فانه اى
المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل فالخ
عنده في المثالين المذكورين اوجبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخل في
حقيقة الاخر اى النحو تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقته
وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا لانه من الاكرام في قولك جئتك للسمن والاكرام
الذي هو مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قيل في المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانه
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقولك خاشعا متصدعا
من خشية الله وخوفك قبطا من الذئب ماروا قنا وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان
الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الا
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز

حذفها اى حذف اللام وانما قال ظاهرا او بعد التاويل بحسب الذكر

حذفها ولم يكتف بجار جامع الضمير الفاعل الى تقدير اللام ويجوز
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا اخر اتفاقا اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى الجئ فاعله وفاعل
عامله اخر اتفاقا اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ثم قال
اى للفعل المذكور في الوجود بانه يتحد زمانا وجودا نحو ضربته
تاديبا فان زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض
زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن
شئ من ذلك نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس او اتاما
اشترط هذه الشرائط بانه هذه الشرائط بشبه المصدر متعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شئ منها

المفعول له اى الذي فعل لاجله جبنه باء يكون الفاعل محتاجا
له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله به
مفعول لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما سيجئ الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه وله والضمير المرور راجع الى اللام والاحتراز
عن نحو جئتك للسمن والاكرام فان الفعل لا يتعلق بهما

Scanned with CamScanner

وتركه منصوبًا وإيّاه عليه في الأكثر والأولى وجب في جوامع
الكلم تقطع بنكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي أن هذا رأي
شريف جدًا وقيل الوجه أن يجعل من قبيل قد جمع بين الغيرة و
النزوان فإن مفعول عالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره
أي جمل الجملة لأنه بالنون للزوم ظرفيته لا لقيام مقام الفاعل فعلى
هذا معناه الذي جعل فعل المصاحبة عامًا إن يكون مفعولًا لم يسم
فاعله ضميرًا راجعًا إلى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو
احترز عن المذكور بعد غيره كالتقاء والمصاحبة معمول لفعل اللائم
متعلق بمذكور أي يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل
ولا فارقة إياها سواء كان ذلك المعمول فاعلًا نحو استوى الماء
والخشبة أو مفعولًا نحو كفاك وزيدًا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظًا أي ملفوظًا كالمثالين المذكورين أو معنى أي مفهومًا
نحو مالك زيدًا وعمرًا أي تضم وامزج بمصاحبة معمول الفعل
مشاركة في أصل ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدًا أو
مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها رتضيعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاء في زيد وعمرو فإنها لا تدل إلا على مشاركة
في أصل الفعل دون المصاحبة واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن
العامل في المفعول معه الفعل أو شبهه بواسطة الواو التي بمعنى مع
وإنما وضعوا الواو وهو حرف موضوع مع لكونها أخصر وأصلها واو العطف

اعلم أن العامل في المفعول معه لا بد من أن يكون فعلًا لفظًا أو فعلًا تقديرًا
والمراد بالفعل لفظًا الفعل والوصف العامل عمل الفعل والمراد بالفعل تقديرًا ما ذكرنا مما يستنبط
منه معنى الفعل فإن كان الفعل لفظًا فلا يخلو إما أن لا يجوز العطف أو يجوز فإن لم يجز العطف
جاز النصب جاز الوجهان العطف والنصب على أن يكون مفعولًا معه

التي فيها معنى الجمع فحاسب معنى الجمعية فإن كان أي وجد الفعل
أي يدل على الحدث فجميع الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظًا وجاز أي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا
يتقض بمثل ضربت زيدًا وعمرًا لوجوب العطف فيه فالوجهان
أي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت أنا
وزيد بالرفع على العطف وزيدًا بالنصب على المفعولية
وإلا أي وإن لم يجز العطف بل امتنع لتعين الفصل مثل جئت وزيدًا
فالعطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لامتناع تأكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وإن كان الفعل معنى أي أمرًا معنويًا مستفادًا من
اللفظ وجاز أي لم يمتنع العطف تعين المفعول حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو مالك زيدٍ وعمرٍو وإلا أي وإن لم يجز العطف بل امتنع تعين
النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شأنك
وعمرًا لحاجة امتنع العطف فيهما لأن العطف على الضمير المجرور
بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرًا على الكاف أو
التاء لأن المعطوف والمعطوف عليه شأنهما واحد بخلاف الآخر
وإنما حكمنا بمفعولية المعطوف هنا من الأمثلة لأن المعنى ما تصنع
يا مالك فصنعي ما شأنك وزيدًا ما تصنع وزيدًا أو صنعي مالك وزيدًا
ما تصنع وزيدًا ومعي مالك زيدٍ وعمرٍو ما يصنع زيد وعمرو والحال

وتركه معطوف
بالجر على قوله في كل
الفعل والضمير
إلى لازم النصب
ومن ثم لا لازم
النصب والبقاء

الناقة والفصيل مشتركان
في أصل الفعل وهو السير
ومشتركان في المكان
والأكثر الذي يشملهما
الاشتراك في الزمان
ولا عكس

وإنما وضعوا الواو
موضع مع لكونها أخصر
لفظًا ظاهر ومع فلكثرة
وقوع المصاحبة

الحال كقولك اضرب عبدك وهو قائم وهي مستقبلة
وهي مؤكدة كقولك زيدًا أبوه قائمًا
وهي مقارنة كقولك جاء زيد راكبًا
وهي مقدرة كقولك مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا

لما فرغ من اضافيل شرع في الحالات بدل وهو مايبين هيئة
الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما
هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتمييز وبا
وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج مايبين هيئة غير
الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل
او مفعول وبهذا التزيد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى سواء كان
الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كان ملفوظا بين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه واعراه
بالفاعل او المفعول لم يتبين من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول به لكونه فى معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق مثل ضرب الضرب شديدا فانه بمعنى اشتد
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما

اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه كقولك الفاعل والمفعول كخويلة ابراهيم
حنيفا وان ياكل كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع
ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام
ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو خبر المضاف اليه فكانت الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله
تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمقطوع مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه خبره فان دابر
الشئ اصله والدابر المفعول الذى لم يتسم فاعله باعتبار صيرورته
الممكن فى المقطوع فكانه قال عن مفعول لم يتسم فاعله
ولو قرئ تبيان على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل
او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول وخل فيه الحال
المفعول به او المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم
الفاعل والمفعول الا لدخول وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضرب زيدا قائما مثال الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان

هذا اذا كان المضاف للحال من المضاف اليه
واما المثال من الفاعل فعلى قراءة
ينبغ بالياء والله

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ حكما فان عامله
الضمير المستكن في الظرف انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان معموليته لزيد ليست باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او
التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن المشير والمنبه حتى يقدر في نظم
الشير او المنبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل معموليته
انما هي باعتبار معنى الشير او المنبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو العامل عمل الفعل وهو ما
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من نحوى الكلام
من غير تضمن لها او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما كامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في

قوله وعاملها هذا ان جملة لبيانا
امتناع تقديمها على المبتدء وجوازه
على غيره لانها مما فيه معنى التخصيص الامتناع
منه الاستفهام

من تركيبه لفظ من
يعني في صيغته اي
ما هو مأخوذ من صيغته
الفعل بخلاف في الدار
19 اي عمل عمل فعله لكن
لا يؤخذ الخ

نحو يا زيد قائما ولبكر عندنا بيضا وطعامك في الدار قائما وكانه اسدا
صائلا وشرطها اى شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمعرفة
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها ليحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه يكثر عليه في الاخبار فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس من شرطها ان يكون صاحبها معرفة
في جميع مواردها بل في غالب مواردها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواردها
وقوع الحال على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم قائما او صفته بناء المعرفة لاستوائهما
نحو فواتح فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جلت امرا حالا
من كل امر او واصفة لامر لتخصيصه بالوصف وجاز الابتداء بالنكرة
لاعتمادها على الاستفهام نحو اهل تاكل رجل راكبا او لبعد
الا تقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وعاب
مواردها وقوع الحال واكثر ما هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة امتنع عن تخلفه في بعض الموارد فيتجه في الشرطية والحاجة
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وقوله وقد يجيء
ولم يدر ما ولم يتفق على نقض الدخال البيت للبيد يقف الحمار

ثم

الوحشي والآنس يقول ارسل حمار الوحشي والآنس وكان امرا بالارسال
البين والتخلية بين امر سهل وما زيد ارسالا اي ارسلا معتريا مجتمعين
ولم يزدها الحاجز منها عن المراك ولم يشق اي لم يخف على نقض الدخال
اي على انه لم تجم شرب بعضها الا بالدخال والادخال بهوان يشرب
البعير الماء كم غير حتى العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانا
ليشرب منه ما جاء ولم يكن يشرب منه ولعل امراة منه ههنا تنقض
بعضا في بعض او امنع على النقض مثل نقض الدخال ومربه ويحيى
وجوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا بد
نقضا على قاعدة اشتراطه تنكيرا وتا وبنا على وجهين انه
انتهى مصادر لافعال محذوفة اي تعرك المراك وينقد وحده اي انقادا
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وعدة المصادر
منصوبة على المصدرية وتاخيرها انما يعارض موضوعة مواضع النكرات
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصيغة وان كانت معرفة فهي في
التقدير بنكرة كما ان احسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
فانه كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة لفظة ولم يكن فيها شائبة
تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين الموصوف
نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في الاصل مبتدا وخبر وكثيرا ما يقع
في الشعر نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر الكلام

وان لم تلبس اظهارا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا على العامل المعنوي كما عرفت فيما قبل العامل المعنوي
كان ما هو متعد بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني
الجار والمجرور خارج عنه واخا فع الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام
ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي
بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار جاءني قائما مع غير فاعل
الحال فانه واقع تسبيوية والمنع خلافا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان معمولا
للظرف لا فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم عامله المعنوي
لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا ان لم يكن الظرف واقعا
في العامل المعنوي واما اذا جعلته واقعا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالامر واضح لان الشائع لا يخرج ولما لا يتقدم الحال على
العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال اجنبي
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
وان كان مجرورا بحرف لم يضف خلاف فسيبويه والكوفيون يمنعون

اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير مع القوة الاسمية فى
الاستقلال فحسب ان يكون الرابط قويا فى غاية القوة نحو جئتك
وانا راكب وجئتك وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو و
وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المستقلة واما فى الحال المؤكدة
فلا يجوز الواو لتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وقد يضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر
نحو كلمته فوه الى فيّ وقد يذكر الواو على الاصح والمضارع المثبت
اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده كما فى بهته كفاه ومعنى لاسم الفاعل مستغنى عن
الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية على
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع
المنفى والماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او بأحدهما وقد
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او
جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج
غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد خرج عمرو

٦١

والماضى

والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه
او جاءنى وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا امتناع
من دخول لفظ قد المقربة زمانه الماضى الى الحال لغلبة على
الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه نحو جاء
لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه
انما هو بالنسبة الى زمان الحال فلا بد من قد حتى تقربه اليه
فيقارنه نحو هذا بخلاف خطب الكوفيين فانهم لا يوجبون
قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى الاقطع نحو
جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وبهذا الخلاف
مذاهب سيبويه والمبرد فانها لا يجوز ان تحذف قد وسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقولنا حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف
هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما يشترط ذلك فى
المنفى بغير الا المنفى بلا فاطرد حذف فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اى الشارع فى السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر
راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا تأصيله

لما فرغ من بيان الحال
وما يقع عليها شرع فى بيان
حذف عامله سواء كان منتقلا
او مؤكدا وهذا اصل الرابع

لبراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن
يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين اى بلى نجمعها قادرين حال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة
مطلقا هى التى لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب
فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت
الامر بالتخفيف وحققته وحررت منه على يقين او من احققت
الامر بالهمز امضيته بعينه او بمضى انبته اى حققت الوثوق لك
وحررته منه على يقين او اثبته اكذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح الحق التقديرات عندى ان يقدر بجنسه عطوفا
وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى
مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل فى قوله تع وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها
احترز به عما اذا كانت مفعولة فانه لا يجب حذف عاملها
كما صاحب الكشاف فى قوله تع فاتما بالغسل انه حال مؤكدة من
من فاعل شهد ولا بد منها من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاية من
اسمين لا يصلح للعمل فيها فعل ولا ما كان عاملا مذكورا فكيف يكون ضمنيا

التمييز اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
البدل منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شئ بل هو
ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تقدم الموضوع وكذا
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
شملا انما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئيات بحيث
او كل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تقدم الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع فى الوضع
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
فى قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف

لانى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل
من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمين ومنا ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس النحل او النخل او غيرهما والا من حيث وصفه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه جنس بغدادى او مكى فاذا
اريد رفع الابهام الوضعى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام
الذاتى قيل زيتا فرطل زيتا يرفع الابهام المستقر من الذات
لا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورا او مقدرا صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه
فى قوة قولك طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف بمقدار صفة لمفرد
وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبيّن غالبا
اى فى غالب المواد واكثريا اى رفع الابهام مطلقا يتحقق
فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام

قوله لا عن النعت والحال معطوف
على فرنتيا باعتبار المحل فهم

انّ وهو مأتان وستون درهما
والرطل مأة وثلثون درهما

المقدار والجوهر المعدود والمكيل والموزون
والذراع والمساحة

فيه اكثر والمقدار اما تحقق فى ضمن عدد كنحو عشرين درهما
وسيأتى ذكر تميز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى متن
غيره اى غير العدد كالموزون نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالمكيل نحو قفيز ان برا
وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان قوله
عندى عشرون درهما ورطل زيتا فذراع ثوبا وعلى
التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمكيل عليه لا غير وانما اقتصر على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظرة التنبيه على بيان ما يتميم به المفرد
وهو التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى منوان سمنا
والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف
اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانية فاذا تمم الاسم بهذه الاشياء يشابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعد الفعل
لو وقع بعد تمام الاسم كما كان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنبه ذلك الاسم التام قبله لشابهته الفعل

اعلم ان الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء يطلق على القطرة وعلى البحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل مثلا فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس فافهم فان هذا المقام لا بد فيه من فهم تام

التام نفاعله وبين الاشياء انما قامت تقوم الفاعل للكون في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان تمييزا الا انه فلا يضاف معها لانتفت التمييز عنه فلا يقال عندي الكوز خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز حيا وهو ما يتشبث به اجزاؤه ويقع مجزءا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والقرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع انما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنى والمجموع لانه لا بد لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاهب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت باعتبار الكلية او الشخصية ويجمع اي يذكر التمييز على فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عبدان ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المقدار تاما بنون او بنون التثنية او المعنى الموجد التمييز ملتبسا بنون المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى

التمييز جازت الاضافة وهي اضافة المقدر الى التمييز اضافية بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فظاهر لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق للكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشريك من رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مقدر مقدارا كذلك بدفعه عن مقدر غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا اي قفيز تمرا واخفض اي خفض التمييز باضافة المقدار اليه استقلالا لحصول الغرض مع تخفيفه وتصوير غير المقدار

عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة ما يرفعه عين نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وفيه
عينها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابله ما في هذا القسم بالطريق الكناية والمذكور في القسم الاول
انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كانت في جملة
او ما شابهها اي ما شابه النسبة عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو
زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسنك زيد رجلا ونحو كاب زيد لفا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عن وزيد طيب ابا
مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون تاما بانتصابه عن
ولتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما شابهها
فهذان المثالان في حق اربعة امثلة فكانه قال كاب زيد
وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابا ودارا وعلما
عطف على قوله نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل

من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
امر ر لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما شابهها نحو
امثلة فالفضل عين غير اضافي خاص بالمنتصب عن والدار
عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عن والاب عين اضافي
يحتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير
اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عن او في اضافة عطف
على محوله في جملة او ما شابهها مثل اعجبني طيبه نفسا
وتركيبه لانه اظهر التمييزات ولاخفائه يه ابا والابوة
ودارا وعلما اورد بعض الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى
ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب
المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون
الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس

الادراك والاذعان والتفكر

ثم كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اعنى الاضافة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل
ابا فى مثل طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا لابوعمرو وجاز ان يكون تارة
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه والاخرى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
فى المنتصب عنه اعنى بصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا فان هذا
الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلقه زيد فهو الذات
المقدرة التى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيها اى
فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او
محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او
كمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيدا ابا اذا اردت ابا له فقط

وطاب زيد ابوين اذا اردت آبا وجدا او طاب زيدا ابا
اذا اردت ابا واجدا وآله فعلى كل من التقديرين اذا
قصدت وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا يصلح ان يطلق على الاثنين والمجموع الا اذا كان
التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفى
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذى هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا يتوجه من
تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا الزيدان متعلق الطيب من كل من الزيدان
او الزيدون نوعا آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
الا فى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او قولة بيا نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية
كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تسند الى موصوفها المذكور اولى لموصوفية فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والد زيد

الاسم نحو انا طابقته الواو بمعنى مع والطبق بمعنى
المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اى كانت الصفة صفة له مطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتمالت
اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال
كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو تصبب زيد عرقا من وقوعها
عقيب من قائل يؤيد التمييز لان من شانه فى التمييز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ
قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز
على عامله انواعا ايما كان بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيدا رجل لان عامل ح اسم جامد ضعيف
العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اى المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه حينئذ حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو
طاب زيدا ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته

لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونا او اذا جعلته
متعديا نحو امتلا الاناء ماء اى املا الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل للفعل المذكور وانما
يجيء وهو اى الماء فى قولهم امتلا الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم انما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء وهو على سبيل التجوز وقد يرد وقوع الابهام فيه
لا حيث يميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء الاناء ماء
فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قولك زيد نجاح فان
النجاح تمييز رفع الابهام على شيء منسوب الى زيد وهو
النجاح فالفاعل فى قصدك هو النجاح لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة والربا مجازا وبهذا اندفع ما يورد
على فاعلتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة انما فاعل
فى المعنى او مفعول ومن ان التمييز فى هذا المثال وامثاله
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للكسائى
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى
اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها فى العمل وتمسكهما فى هذا التجويز بقول الشاعر

التهجر مسلمًا بالفراق حبيبها ◆ وما كاد نفسًا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير
الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسًا تمييزًا
عن نسبة تطيب اليها مقدمًا عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد
للحبيب ونفسًا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب
نفسًا يطيب فلا تمسك وما قيل محتمل ان يجعل البيت
على تقدير تانيثه ايضًا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب ◆ تكلف وتعسف
غير قادح في التمسك ◆ المستثنى اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافيًا
في تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكامًا خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال ◆ متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اى الاسم الذى اخرج ◆ واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع ◆ من متعدد ◆ جريًا على الغالب كجاءنى
احد الا زيدا او اجزاء اخر مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء
كان ذلك المتعدد ◆ لفظًا ◆ اى ملفوظًا كجاءنى القوم الا زيدًا

او تقديرًا ◆ اى مقدرًا كقولك جاءنى القوم الا زيدًا اى ما جاءنى
احد الا زيدًا ◆ الا ◆ غير الصفة ◆ واخواتها ◆ واحترز به عن
نحو جاءنى القوم الا زيد وما جاءنى القوم لكن زيدًا جاء
والمستثنى ◆ المنقطع ◆ هو المذكور بعدها ◆ اى بعد الا واخواتها
غير مخرج ◆ من متعدد واحترز عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلًا في المتعدد قبل
الاستثناء ◆ منقطع ◆ سواء كالمثل جيء كقولك جاءنى القوم
الا زيدًا ◆ حال ◆ مشيرًا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن
نحو جاءنى القوم الا حمارًا ◆ وهو ◆ اى المستثنى مطلقًا من حيث
علمًا اولًا بوجه يصح تقييده كما عرفت وثانيًا بما يتقطن له
من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان محترزًا او غير محترز ولهذا لم يعرف على حدة ◆ واجب
منصوب ◆ وجوبًا اذا كان ◆ واقعًا ◆ بعد الا ◆ لا بعد غير
وسوى وغير هما ◆ غير الصفة ◆ فيه وان لم يكن الواقع
بعد الا التى للصفة داخلًا في المستثنى لئلا يتحصل من غير
في كلام موجب ◆ اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو
جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء فلا حاجة بنا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تامًا بان يكون المستثنى

من مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوما كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج قرأت الا يوما كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان مفرغا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ لا نسبة الى ما بالشبيه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او معدا عطف على قوله بعد الا اي
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات
وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق المروءة والقطانة وآبائهم تميم فقد شمو

المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبيلا يصح حذفه
نحو جاءني القوم الا حمارا فهو يجوز فيه البدل وما يليها
ما لا يكون قبيلا يصح حذفه فهم هنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اي رحمه الله هو الرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا
بعدوا عدوا عدا اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا
من خلا يخلو اخلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الناس
وقد تقتضين معنى جاوز او تحذف بمن ويوصل الفعل اليه
بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والا يحال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صوت
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع الى
الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض
مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب

قوله لا عاصم اليوم الخ ذهب كثير الى ان
الاستثناء متصل شهم حتى قال ابن
عاصم بعض معصوم كذا لبعض مرفوع
ومنهم من قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة
ومنهم من قال ان رحم بمعنى الرحم والمعنى
ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير
لا ذا عصمة من راحم او مكان من رحم والمعنى
لا عاصم اليوم من العذاب الا مكان
من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة
وذلك لانه جعل الجبل عاصما من الماء
قال لم لا يعصمك اليوم معتصم من الجبل
وفيه سور معتصم واعلم
وهو مكان من الجبل
عن المفعول
عدا الفعل لازم تكلف
فانه قد
الفعل وان كان فعلا لازما الا انه
يتعدى في الاستثناء بحرف
الاستثناء فيجيء له
ينقول به في باب
الاستثناء

بهما انما يجوز في اكثر الاستعمالات لانها افعال ماضية
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فقال الفراء
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ماخلا وماعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ماخلا او ماعدا لانهما فيهما مصدريتهما
بالافعال نحو جاءني القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا والتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم اي خلو بعضهم من زيد وقت
مجاوزتهم اي مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاوز خالين بعضهم او بعضهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده
او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون
نحو سيجيئني انهلك لا يكون زيدا وانما يكون النصب
بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة ان جعلت
للجر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المشتق
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه

لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير
المفرغ فلا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل على المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل يكون مستأنفا عنا الا احتراز عما اذا كان بعد بيد
او دوات الاستثناء مثل عدا وخلا وعبر هما في كلام
غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير الموجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا بد
على المستثنى منه لان حكمه قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على
البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما اختار والبدل في

عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثمة أي من اجل ان المعنى لا يكون في
الموجب الآن بستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى
ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان
يكون زيد عليها تماما لا يتناقض ويستثنى من جملة العلم او
يحمل تركيب على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين
يندرج في صوغ الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذا التأويلات ارجاع جميع الموالي الايجابية عند
الاستثناء الى صوغ الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الا زيد المراد بكل من يتصور منه الضرب من معلوم
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضرب واحد

واذا تعذر البدل من حيث عمله على اللفظ اي على اللفظ منسي
البدل على الموضع يحمل اما على موضع المستثنى منه لا على
لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل من مرفوع محمول على موضع احد لانه مجرور ومحمول على
لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول

على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
على لفظه ومحمول لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل ما وصف
به ليلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يراد عليه صفة غير الشيئية
اولا وخص المستثنى بما لا يراد عليه صفة غير الشيئية كان
ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد الا اتفاقا بعد الاثبات
اي لما صار الكلام موجبا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد
النفي ولا تقع بعد الانتقاض غلوا على اللفظ وقيل بالاتفاق
من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فكانه
ح من تقدير لا حقيقة او حكما بكل فيه هذا العمل وكذا
في قولنا ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما

وهاولا لتقدرات لاحقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير
العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واغتفر سراية
حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهم عاملين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني كما صدر الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا عملتا للنفي و
قد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ما بين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فمجرور ومرفوع عاطفه
محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشبهي على اشه
محمول على محل شيئا وهو الرفع بالجزية فان قلت لا احد في
هذا المثال محلا اغنى من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحملة
على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا محل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيأ
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا تنتقض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العاملة هي اي ليس لا نحو اي ما جعل ذلك الامر وهو
الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ولا
بالعكس جاز ليس زيدا الا عاجزا بالحال ليس فعالا واحدا انتقض النفي

النفي بالا والمستثنى بمخفوض اي مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين و
كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتها واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعلا مضمرا ومفعولا ما بعدها والمستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا
اي بعضهم الله عن ضرب زيد عمرا واعراب غير فيه
اي الاستثناء وسوى الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق كما به
لما الحجازية ليس المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها
كما حملت الا عليها اي كلمة غير في الصفة على
الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع
اي واقعة بعد جمع منكر وجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا متقدما كما قد يكون متقدما في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما
كان مذكورا ليكون متقدما ليوافق حالها صفة
الاستثناء أو لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متقدم
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد أعم من
ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وانما يكون
مشتملا ودخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور
اي منكر لا يعرف بالاسم حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فح فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم
او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما
بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فنبقط الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذه

واما قال تابعة ثم لا محالة لو كانت تابعة لمذكور سابق لما يتعذر
لاجل الاستثناء لان النكرة في موضع النفي تعم فيتناوله
فيصح فيها الاستثناء نحو جاءني احد الا زيدا وسقط

الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيده بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني ثلاثة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور نحو ما جاءني
رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصالبة في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيها
اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خربتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لا استثناء تابعة لجمع منكور
غير محصور هي انه ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في آلهة يقين فلم يتحقق شرائط صحة الاستثناء وفي الا
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو كانت
عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منهم
الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح
فيهما الف غير مستثنى الله عنهم بخلاف ما لو كانت للصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم
يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ

سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثناء وقال
يجوز في قولك ما في الدار احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقولهم وكل اخ مفارقه
اخوه لغير أبيك الا الفرقدان فالغر قدان صفة لكل اخ
لاستثناء منه والا وجب ان يقال الغرقدين بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي في مكان
على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء
زيد فالمعنى قلت امكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فيها عنده لازم الظرفية فلا تتصرف فيها
رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقرئ على الخفض
ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ينصبونه ايضا استكراها
لرفعه فيقولون جاءني سواك في الدار سواك ومثل
هذا في استكراه الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قولهم
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستقف فيها

في باب الحروف انشاء الله تع

وخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وما عرفت من بعض البعدية والدخول فيما سبق الدفع النقاض هذا العود

هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي

لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم

لانه ليس كلمة ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا

من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما

عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من

المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات

لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يقيد

ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه عملا

كما هو مبنى منه على الفتح وانما هو مرفوع خليل اسما لها العدم

عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في

لا غلام رجل ابوه قايم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها

مطلقا لكنه لما اراد تحديد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي

يلي المسند اليه لفظا لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او

مشابها به اي المضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه اخوا

مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الالى منه او من الضمير المجرور في

دخولها وباقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثل لا يليها

المضاف

المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي

الجنس وبين لا التي لنفي بعض ليس ان الاولة لنفي الجنس

وانما هي والثانية لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل

في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا

ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها

واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه

نفي واحد من جنس

الرجال ويجوز

ان يكون في الدار

واحد او اثنان او

ثلثة او اكثر

فيها مثل ذلك

انه في الدار

المراد بها

الجملة لانه

لا فرق بين

ان يقال

محذوف الخبر

وان يقال

حذفه فجملة

اذا كان الخبر

اليه جملة

الا الحذف لكثرة استعمالها في مثل لا غلام رجل ابوه قايم

لان ما عوض عنها فلها حكمها بقاء لان اجماع العوض

والمعوض عنه وانه غير جايز

لما قيل في قوله تعالى

حتى تضع الحرب اوزارها

وسلاحها وما قيد

وانتصاب افعال اختيارية نيابة

بها وما قيد

واعلم انه يجوز حذف كان

بعد ان ولو زائدة واجبا ونونا كما

وان كنت ولو كنت ومنه قوله

عليه السلام اطلبوا العلم ولو

بالصين ولو كان العلم بالصين

لان الحذف كثر فيها حتى صار كانها عوض عنها

في مثل انما انت منطلقا انطلقت اي ان كنت منطلقا

انطلقت فاصل انما انت لان كنت حذفت الان وهيئا

انطلقت فاصل انما انت لان كنت حذفت الان وهيئا

ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا

وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت

النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار انما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فجعل به ما عمل في الاول

من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر

على الاول لانه اشهر واسم ان واخواتها وستوفيها

لا الحذف لكثرة استعمالها في مثل لا غلام رجل ابوه قايم خبر

بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل لا غلام رجل ابوه قايم خبر

ان حسنا فحسن اي ان كان حسنا فحسن ويجوز في مثله

ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم مرتفع به

نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان علمهم

خيرا فخيرا هم وتقديرهم خوان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله

خيرا فكان خبرا هو خيرا وقولها خوان خير فخير اي كان في عمله خير

فجزاه خير او عكس الاول خوان خيرا فخير اي ان كان في

عمله خير فكان خبرا هو خيرا وقولها خوان خير فخير اي كان في

الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان

في مثل انما انت منطلقا انطلقت اي ان كنت منطلقا

فاصل انما انت لان كنت حذفت الان وهيئا

ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا

وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت

النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار انما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فجعل به ما عمل في الاول

من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر

على الاول لانه اشهر واسم ان واخواتها وستوفيها

وحذفه جايز في غير ما ذكر

نكرة مضافا وفي بعض النسخ لاغلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في امر فوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما ولكن مثل ما
يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تثنية
المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي بالمضاف نكرة غير مضاف ولا
مشبها به ليترتب عليه قوله لزم مبنى على ما ينصب فانه لو
كان مفردا موقتا او مفصولا لحكم بغير ذلك وقوله على ما ينصب به
اي على كان ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا
رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك تتمة
ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع واما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن قال هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرا فحذف من تخفيفا واما بنى على ما ينصب ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فصير الاسم بها اليها يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان

اي المسند اليه بعد دخولها موقتة بانتفاء الشرط الاخير او
مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو كيف ما كان مع انتفاء شرطه الاول
اليه او مشبها به اولا واي ليست صور دخولها زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام
زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتدائية
اما في الموقتة فلامتناع اثر لا التي هي للجنس في
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي تكرير
لكن مطلقا لا بعينه اما في الموقتة ليكون كالعوض عما في التنكير
من معنى نفي الآحاد وفي التنكير ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل هل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في
المعرفة نحو لا فتى الا علي اي هذه فتى وهذه قضية ولا بأس بترك
اي بترك القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا في نحو معرفة لا بأس بن
كنية علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بقوله متأول بالنكرة اما
بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن الا فان مثلا لا تتوغل في الابهام
لا تعرف بالاضافة الى المعرفة واما بتأويل التخصيص بين الحق

بين الحق والباطل لاشتماله على هذه الصفة فكأنه قيل لا فرق بينهما
ولا يقوى هذا الوجه ويدل ايراد الحسن بخلاف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير فوق مثل لاحول ولا قوة الا بالله اى فيما
كررت على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل
يجوز ثمة اوجه بحسب اللفظ للتركيب التوجيه فانها بحسب
التوجيه يزيد عليها الاول فتحها اى لاحول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لاحول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اى لاحول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظ لا نيابة وكرة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد او ان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء او عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر

نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم بغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيهما
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا النفي للجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالكرار
لا لكونها بمعنى ليس لانه شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
بينهما واو العطف حمل في التوافق الاسمين بعدها في الاعراب فيجوز على التوجيه
الاول متعينان لعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا
بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا الا تبعا غيرها في مرفوعها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و
معناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس انما
الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما و
اما التقرير مثل الا اكرمك عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في
التقرير كما قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف
ورد ذلك الاندلسي وقال انه خطاء لانها اذا كانت عرضا

كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التخفيض
فيجب اتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا ذكرته واما التمني نحو
الا ماء اشربه حيث لا يجوز الا ماء قولا الا رجلا جاءه اتى خيرا
فهذه عند الخليل ليست لا الا داخلة عليها حروف الاستفتام
ولكنه حرف موضوع للتخضيض برأسه فكأنه قال الا تكرمون
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا الى دخلت
عليها همزة الاستفتام بمعنى التمني كأن القياس الا رجل
ولكنه نون لفظه وفي الشعر ونعت اسم المبني لانعت
استكره المبرد احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريف
صفة النعت اي الاتفاقي وما بعده احتراز عن مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه بليه حال بعد
بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد ينفي عن الاول مبني على الفتح حملا على
المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اي الى النعت حقيقة والمبني في قول ونعت المبني اشباع
الحاق بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا
يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بالنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء بارد لما مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول

مفردا يليه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس تماما يليه لتوسط
التابع بينهما وهو يوجب ان الاصل في التوابع تبعية المتبوع
في الاعراب دون الاعراب المبني رفعا حملا على محل
البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا
رجل ظريف بالنصب وظريف بالرفع وظريفا بالجر
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي حكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود و
والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
حكمه في قولك لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لامكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمضنة الفصل بالموكد
او المعطوف على المفرد يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا في قولك لا عمر ولا اب وابنا مثل مر وان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع

اعلم انه يجوز ان يقال لا ابا له ولا غلامين له لا اما له ولا غلامي له اي يجوز
ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته اياه في اصل المعنى
لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بعض ابيه وغلامان له فعله وسنح ليس بجنس
لا با فيها اه وسنا اجلان تجوز لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث مشاركته له في اصل معناه سوسط

لا نقص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لازم الاضافة وهو
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في كتاب وحذف النون في غلامين جائز يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيها مبنيا على ما ينصب به الجار مع مجرور خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا ابا لك ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واخيها
النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين التركيبين معاملة ليس مضافا بالمضاف
واجراؤها احكام المضاف على اثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي المضاف
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اي المضاف فيه في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل
لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اي كمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لان

قوله وليس بمضاف الى آخره
الى قولنا لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف الخ كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب
الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف لما الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكذلك
غلامي في قوله لا غلامي له مضاف لما الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة والمصنف
اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه
وذلك ان نفي لا ابا له لا اباه لا يفيد نفي لا ابا له لجواز ان يكون له اب غيره
وعمل لا في المعارف وهو غير جائز فيفسد لفظا ومعنى وهو غير جائز

ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
الاضافة انما يتم بها يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
انما هو بالنسبة اليه وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا
فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف تقرير
لفساد المعنى اي المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاضافة
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر
اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان وانما نبه فلان الى ان
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحا

ان مثل هذا التركيب يضاف في حقيقة ما عناها المتكلم واعني اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد كلام المقدر وحكم المصنف
بنفسه وما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر ليكون الباقي عوضا
وقولهم لا كزيدان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اي لا مثل هو موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلناها حرفا فلا اسم محذوف اي لا احد كزيد
خبرها ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المستند بعد خبرها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية
خبرا لا لانها وكذا اسمية اسمها لغة حجازية وخصل كبرية
بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لها انما
يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لها انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يعدون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما
لها بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولها عليهما وهو
لغة الحجازيين التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع ما في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم

نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع كل واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل ليس فلم
يفصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان
عملها لمنع النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلضعفها
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على جزء الجملة المنفية
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لانه غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرور اما ما اشتمل
اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر فانها لا
يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا الا نادرا
اقسام الاسم علامة المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا واما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر علامة
لذات المضاف اليه بل لخصوصية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن اشتمل على علامة اتم منه وهما هو شبيه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وقد سبق في ذلك
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف

الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما يشمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة و في الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره و هو الجر مثل
غلام زيد و خاتم فضة و ضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه و ان نسب اليه القيام بالحرف المقدر لكنه
غير مراد لانه لا جر فالتقدير اي لتقدير الحرف شرط
شرطه ان يكون المضاف اسما ازلو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت برجل مجردا اي من تاء التانيث
او ما قام مقامه من نون التثنية و الجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي
فيه فلما اريد و ان يجروا الكلمتين جرا كما يجب في الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة و تموها بان تنبه
كتم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية لانه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

والجمع حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف جر في الاضافة اللفظية انه
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المحشي
في الموضعين و التصريح في شرحه بان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف جر لكنه لم يبين تقدير حرف جر في الاضافة اللفظية
ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيئ فيه من سائر مصنفاته و قد يتكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العامل
اي ضارب لزيد و في اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في حسن
الحسن الى زيد ابهاما فالمعنى ان الحسن اي تحقق من حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من جهة الوجه قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان هذا
التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست
فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ و هي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا و لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط و هي
المنفي لعدم سريانها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
غير صفة كاسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلا او مفعولا قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيدا و كانت صفة و لكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره

في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام
اصله زيد قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي
المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي ومن
جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وامتناع كل واحد
من التخصيص والتعريف جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وصفها صفة نكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع نظيره مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والحاصل ان المشار اليه بثمة وهو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وامتناع
التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون كل واحد من تلك الامور حاصلا في ذلك
التركيب بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا وجه لجعل ذلك
الاستلزام دليلا لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
تركيب الضارب زيد والضارب بكر زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل لهذا
التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر

لكثرة

الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون الخفض اما في جميع باب فاصلا بين
سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياء آن فادغمت الاولى
في الثانية فصار آي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن اصواتنا بكين
وحنن الينا اباءنا فدينا كم وتقول الاستيناء اي مراءاة فايلة لامتناع اضافة
الجملة الى المذكر حتى وهي ملازمة لها عند الاضافة لاياء المتكلم
وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن العرب وجوبها في المفرد
مايخالف مذهب سيبويه وان نقل عليه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في قم حال اضافته لاياء المتكلم في تالية وقاب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله انه وفي بعضها
ابقاء الميم المعوض من الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء المذكورة عن الاضافة قيل اخ واب وفم وهن وهم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر
وجاءهم مثل يد فيقال هذا اخوهم او حمكم ورايت اخاهم او حمكم ومررت باخيهم او
ومثل ابيه فيقال هذا اخوهم وحمكم ورايت اخاهم وحمكم ومررت باخيهم
ورايت اخوهم او حموهم ومررت باخيهم وحموهم ومثل عصا فيقال
هذا اخاهم او حماهم ورايت اخاهم وحماهم ومررت باخيهم او حماهم مطلقا

اى جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل في هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة يقال هذا هن وررت
بهنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو ولا يضاف
لا مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ وذكقول الشاعر
لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذوه ولو قيل لا يضاف الا
الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان يتبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى اياء المتكلم فتحي اضافته الى المضمر مطلقا نيابة
لاختصاصه بحكم يا فتا اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاتباع
يجمع على فواعل كالكواهل والمراد بها توابع امر موصوفا وتنقطع
والجر وارت التي حاق الاسم فلا ينقض حدا بخروج نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونها من افراد الحدود وكلتان لان اثنتان في قوة لفظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل التابع الثاني والثالث
فصاعدا لتلبس باعراب سابقه اى لبس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة كتثنية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثالثة

لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لانه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجابا بالمنع
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المقدرة حتى
على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب امانة الهجان وعبيدها فان قوله وعبيدا بالجر
معطوف على امانة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبيد ها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
امانة الهجان وعبيدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به كما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفاصل في الاضافة ولا يخفى ان فيه شيوع مضاد في المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به ان ضعيف في الاستدلال اذ لا نسلم
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على المفعول معه اولا نسلم
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاز عند الكسائي ولم يجز رب سخلتها بالرفع
العطف والسبيت بتمامه الواهب امانة الهجان وعبيدا
عوذا تزجي خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب امانة الهجان
اى البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان من الابل

او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
وعبدا اى اعنيها شيئا له بالعبد لقيامه بحق حذفهم او عبدا حقيقة
باضافته الا وفى ملابسته عوذا بالزال العبد جمع عايذ اى حديثات
النتايج حال من العائذة يزجى بالزاء المعجمة والجيم اى صيغة العلم
المذكر اى يسوقه وفاعله ضمير العبد واطفالها مفعوله
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة فى الروى
من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب الحاصل عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز
حملا على الوجه المختار فى احسن الوجه وهو غير الوجه بالاضافة وهو
وجهان احدهما رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
والوجه الثانى اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه اجنبيا
مقترنين باللام بهذا الاشتراك اصل مفقود بين الضارب زيدا والحسن
الوجه فقياسه على قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه
وهو الضاربى والضاربه وغيرها فيمن قال اى فى قول من
قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف
ومن قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا اى محمولية على ضاربك فالحذف فاعل المفعول له
والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام لمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك
يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما اعتبروا
التخفيف فى ضاربك وجوزوه تدوينه تحملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضاربك
زيدا عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انه لو سقطت للاضافة
كان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انه
لاتصال الكاف لا للاضافة وتأمل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضاربك اياك بالتنوين للفصل لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف اقول لما حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير تعيين

حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحكموا الضارب زيد عليه
لانهما لبس من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
الهمانية الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربة حملا
على نظيرتها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب الحمص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل
واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها شابهت المحكم
فمعنى قوله وضعف الواهب الهمانية الهجان وعبدها انه ضعف
الجر وعن اللام على الجملة المضاف اليه صفة مصدر فصل اللام لانه
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت واما الحكم بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
يندفع ما فيه من توهم شابهته الصفة المشبهة على التقدير الاول
فارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى المسئلة ظاهر وقوله يتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى بالتركيب الوضعي محاله لان كلا من معنى التركيب
الوضعي والاضافي مغاير لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا لا يقال
بينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع لمعنى المسجد
الجامع وجود قطيفة بمعنى قطيفة وجود خلافا للكوفيين فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع ووجود قطيفة بمعنى قطيفة وجود من غير
فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف الى صفته

مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان كل واحد من هذه التراكيب مضاف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة و
الحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب مؤول فمسجد الجامع متأول بمسجد الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف ثانيا
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه مشتملا
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة العين الاولى وبقلة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التمثيل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربة
لا توصيف مكان هو جانبه بل اللائق الآن يقال هناك مكان هو
وكل بالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو هو والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة لا موصوفا
مثل جود قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جود

وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه وابين
بانه متناول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم كنت قطيفة ثم وضع
صار كانه اسم غير صفة فلما اراد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافه
الجنس الذى تخصيص كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة الباء من
حيث انه صفة للابهام من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص
على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يقال اسم عائل اى مساو للمضاف
اليه فى العموم والخصوص لانك تقول المضاف اليه سواء كان ما منه
كليث واسد فى الاعيان واجنبة وجنب ومنع فى المعانى
والاحداث او غير مرادف بين متساويين فى الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت
ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واما
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لما فائدة
بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وبعض
الشيء فانه اى المضاف فيها يخصص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واعنيت العين عن الشيء اذا كان الاهم فيه للعهد ظاهرا
واما اذا كان للجنس فغنيا خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز وهو

فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول بجعل احدهما علما للآخر
والآخر علما للفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز فقد جاءنى
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح والتلقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة او الملحق به
وهو فى آخره واوا او ياء قبلها ساكن ولذا كان مسلحقا بالصحيح
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون يخفى لها بعد السكون
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون بخلاف
ما كذا بعد السكون الياء المتكلم كما فى قولنا مثل قولى فى
وارى فى الصحيح وظبى وظبى فى الملحق والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف فى ان ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن كما يكون فى البعض اذا كان حقيقة او حكما والاصل فيما بنى على الحركة هو الفتح و
السكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا قلبت اى الالف على اللغة الفاشية
لعدم موجب الانقلاب كخوعصاى ورحاى وبهذيل قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية

لمشاكلته ياء المتكلم ويدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الضمة
كغلامي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم مضافا الى ياء المتكلم ياء او انفتح ما قبل ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان الحرف الذي قبل الواو والياء لاجتماع الواو والياء الاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو وياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاؤها الضمة قبلها تغيرا فحركت بالكسرة المناسبة لها فقيل
مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقيت ما قبلها مفتوحا كقولك
في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ فحذفت الفتحة وفتحت
الياء اعني ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اعني الواو والياء
الساكنين ان لم تحركا واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي ازالت عنها مضافة الى ياء المتكلم فاخي وابي اعني اخا في اخ
واب فاذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي وفي
بلا تزاد المحذوف بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد
لام الفعل فيهما وهي الواو وحذفا ياء واد غام الياء في الياء وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وما ابي كان ذو اجاز تمسك بنحو حمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه بامكان ذلك على الفرض وامتناعه

ومن حيث انه يقتضي مسندا صار كاملا في الخبر فليس
ارتباطهما من جهة واحدة وكذا ظننت

منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ليس
من جهة واحدة شخصية اعني ما عليه زيد العالم الان اعني المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه الا اليه مطلقا فقوله
كلتا ان يشتمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج
هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء كما مر
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار كاملا في المبتدا من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عليه في مفعوليه فليس انتسابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فالمبتدا في نحو زيد قائم ويكون جار في نحو الرجال في يا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موقعها الآن
التوكيف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود
بالحقيقة التابع والمقيد مدخول كل وهو ناب باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراده المقيد
فيكون جامعا والظاهر ان المحدود فيما لعدم ذكر غيره فيكون مانعا
فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه التابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله بدل عما مضى في متبوعه
اي بدل تبعيضه مع متبوعه عما حصول معنى في متبوعه مطلقا

قوله اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة لدلالة ولا يساعده العبارة
لانه يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر
او تأنيث ما لابد له في الدلالة على معناه من الفاء علام الدين

اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه
والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك
جاءني القوم كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة
النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في
صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في

جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان لذات ما صاحب مال
او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على
حصول معنى لذات ما و يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك و ح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في
الرجولية واي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال
رجوليته يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية له للذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح صفة لوجه
لبعضهم الا ان الرجل بدل عن اسم الاشارة ولبعضهم الا انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا المواضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي
لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ووصف النكرة لا المعرفة
بالجمل الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدالة على معنى في متبوعها
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجمل بالخبرية لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم

فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للرابط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد قائم وتوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا كان حال
الرجل وصفة وبحال متعلقة اى متعلق الموصوف يعني يصح
اعتبارية تحلل اليه بسبب تعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
او كون الرجل حسن الغلام معه فيه وان كان اعتباريا
فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كانت صفة مؤنث تجري
على المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف
تبعيته في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ولو وجد منها في كل تركيب اثنتان وفي البواقي من تلك
العشرة وهي الثمانية الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل شبهه به لفظا لا فاعلا فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا اخر وكان الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا

بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان عاملا مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بالا مذكر او يؤنث
جوازا نحو مررت برجل قاعد غلامه ومررت برجل قاعد غلامه
غلاما هما مثل يقعد غلاما هما وبرجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم
ومررت بامراة قايم ابوها وبرجل قائم جاريته مثل يقوم جاريته
ورجل معوار ومعورة داره او قايم او غايمة في الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الحقيقة
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل
او اسند الى الضمير بلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت رجل ضارب ورجلان ضاربان وبرجلين ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم تخص
الثاني بهذا الحكم فلان المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج منها بالفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة

الاول لم تكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بتبين ضابطه
عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون وصف الثاني
في الجملة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعدا غلمانه لكمال حسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان اسم الفاعل موغل غير
حقيقي كالحسن يقعد غلمانه وضعف قائم رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند للاظاهر انما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الكلمة لا
للرخية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المضاف
واوضح فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرا للطيبة
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكان
لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح

الرضي

الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني ان المعرف باداة كالرجل في جاءني رجل
بالتنوين والمعلومية من الصفة يعني ان المعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا اياه
لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون اخون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيتهما مساوات ومن ثمة
اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو
اللام الا بمثله اى بذي اللام الآخر او الموصول خاصة ايضا مماثل
لذي اللام لما عرفت ان بينهما من المساوات في التعريف نحو جاني
الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى المعرف باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاني الرجل صاحب غلام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب واما الترم وصف باب بهذا اى باب
اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما

للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فحسب اذا اريد رفعه لا يتصور عليه مثل لابهامه ولا يليق بالمضاف
اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من الغير
والسوال من المحتاج الفقير فتعاقبا ذوي اللام لتعيينه في النفس
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان التزام وصف
باب بهذا بذي اللام لرفع اللام بيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس الحيوان لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به من
اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الا شيء او نسبة شيء اليه بالنبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا تلك النبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جاني زيد وعمرو فهو تابع لانه معطوف
على زيد فقصد نسبة المجيء اليه بنبة الواقعة في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنبة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل

لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقولنا مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وامّا واو لان المقصود بالنبة معها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد يكون
المتبوع مقصودا بالنبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنبة ان لا يكون كالنوع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه تلك الحروف
الستة مقصودان بالنبة معا بهذا المعنى وما تم الحد بما ذكر وجعلها
وما اردفه حرز زيادة التوضيح بقوله بتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها
في قسم الحروف ان شاء الله تع مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاني زيد العالم والشاعر
والابيض فالنقيد الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والابيض
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها و
يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة بتوسط بينها
وبين متبوعها احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود

بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فخالف بينهما
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموطوف والصفة
لتاكيد اللصوق المعنوي في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع
ولها منذرون في قوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع بتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال فيما لا الكافية ان مثل جاني زيد العالم
والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس معطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة بين الصفات لدلالتها فيها على ما يدل عليه غيرها في
من الجمع والترتيب وغير ذلك فتجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة
في غيرها ازكاك ام بعيد من غير حرج واعجبه اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او
مستترا لا المنفصل اكثر المتصل او لان عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به تقطا من حيث انه متصل لا يجوز

انتهى

انفصاله ومنع من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان بارزا منفصلا
من حيث الظاهر الا انه متصل من حيث الحقيقة بدليل جواز قيام
ما اتصل به تاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف عليه حكما يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منفصلا بالخوض نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء منه فلا حاجة فيهما الى
التاكيد بمنفصل مثل انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان
ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه لان ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
فحسن الاقتصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا
آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تع لكنتم لمؤمنين به ولتنصرنه وقد لا يؤكد والامر في ذلك واضح
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاكثر
ويجوز عندهم العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون

يجوز دونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض غالبا
كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بحاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بالفعل ان لم يكن ضميرا متصلا اجاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه لئلا يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كالمرفوع في المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
له منزلة المجرور لا يفي بالفصل لان الفصل لاثر له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل حيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر
فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والحال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجوه بالاول والثاني كالعدم فيه كدليل قولهم هذا وذيك
اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الخبر فالزايد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجازه
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاء وفي كلامهم والابدال
نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد

التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الامر اعادة الجار فلما التاكيد
عين المؤكد والبدل في غالب الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او مشتمل والغلط قليلا نادرا فيما لم يجز فيه التاكيد والبدل
منفصلين عنه لعدم كمال فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الا تحصيل نسبة زايدة بخلاف العطف
فان المعطوف لتغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل نسبة بينهما تاكيد المتصل بالمنفصل في
المرفوع وباعادة الجار في المجرور وليخرج المتصل المرفوع عن
حرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه تاكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له قيدنا الا ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له لتخرج ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث يجوز
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام والنداء

مقام عاطفين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بالحقيقة كما جاء بحسب الصورة وكذا يأول الامثلة الواردة
عليها والاقتصر على صورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمرا اعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع والمنصوب
المجيئه في كلامهم واقتصروا الجواز على صورة السماع لان حاله
القياس يقتصر على موارد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض
القرآت اى عرض الآخرة التأكيد يتبع بفتح المتبوع اى حاله
وشانه عند التابع بفتح يحصل حالة ثانية مقررا عنده في الجملة
المحكوم منسوبا اليه فخرج عنه وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك الدفع قرر الغفلة
عن التابع او الدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون تارة بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيدا وضرب زيد زيدا او لدفع ظن التابع
به يجوز آتا في المنسوب نحو قولك زيد قيل قيل وقالوا لهم
ان تريد بالقيل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ

حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه تارة
يثبت الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى البعض مثلا كما في
قطع الامير اللص اى قطع علامة فيجب حينئذ تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اى ضربه هو لا من يقوم مقامه
او تكريره منع نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول الى
ان اكد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المجموع افراده رفعا لظن السامع بجوازه الا في نفس
المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما يثبت الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى البعض فدفع
هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواه وكلاهما وثلثهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت
هذا فنقول الخ الخلص الصفة والعطف والبدل عن حد
التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في
متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر
امر متبوعه وبكشفه لكن لا بالنسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره الخلص في شرحه وهو اى التأكيد لفظ منسوب الى
اللفظ المحصول من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى

لحصوله من ملاحظة اسم فالتاكيد اللفظي منحصر تكرير اللفظ الاول
اي تكرر اللفظ الاول ومعاودة حقيقة كجاء في زيد زيد او حكما
كضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا لان المعوّل واعية لا المخالفة لانه
لا يجوز تكريره متصلا او يجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي
هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلا اسما وافعالا او حروفا
او جملا او مركبات لتقييده او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التاكيد اللفظ الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء وبكون
المنصوص من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المخصوصة كان
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ مخصوصة فان معاودة
محدودة وهي نفس وعين وكلا هما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا مفرد لها من لفظها كالفاظ
في حال الافراد مثل حسق ودبق وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى
وابتع من الشبع وهو طول العنق مع شدة مفرزة وليكن استنباط
مناسبات خفية بين الالفاظ ومعانيها التاكيد بالنفس والعين فالاولان اي النفس
والعين يعمان اي يتعمان على الواحد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع الموكد تقول نفسه في المذكر الواحد

ولفظا في المؤنث الواحدة انفسهما بالياء وصيغة الجمع في تثنية
المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعينا هما في المؤنث
في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
وعين المذكر والمؤنث لا سيما النفس والعين اولان تثنيا كالقرين
سمي الثاني ثانيا بالصنع كلا هما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثنية المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العايد الى المتبوع المذكر في كلهم نحو قرات الكتاب كله وكلا نحو
قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصنع في الكلمات البواقي
وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة وابجع تقول اجمع في
المذكر الواحد وجماء في المؤنث الواحدة او اجمع بنا وبالجماة
والجمون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
اكتعون كتع واتبع تباع وابتعون تبع وابصع بصعاء وابصعون
يصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذوا فراد او مفردا كان او جمعا او الكلمة
والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الا ذكر الافراد لان الكلي يلاحظ
بلاحظ افرادها مجتمعة ولم تقرا في او لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الالفاظ واجبة الصحة اقترانها حسبما يقتضيه
المقوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد

يتخير تحقيقا في الاستثناء افيفتح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
بكله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما في حكم المجيء واذ ليس
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء والضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انما اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقولك هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجزي بقية الباب عليها فتجيء الضمير المرفوع جوازا تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمنفصل جوازا نحو
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيدنا بالمنفصل والعين بجوازا تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس
بلا تاكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم التباس بالفاعل لان
كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فلانهما
يليانها كثيرا والتابع واخواه يعني اتباع وبعض اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني تشتمل هذه الكلمات الثلث بتبعيتها

لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجميعية فلا يتقدم
يعني الكل واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرتها
اي ذكر الكل مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجميعية واللزوم ممنوع كما مر شايعا
التبعية بدون الاصل مقصودا بما نسب الى
المتبوع اي يقصد النسبة اليه بسبة ما نسب الى المتبوع دونه
اي دون المتبوع الا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابدا
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا افاك واحترز بقوله مقصودا بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما
نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بحرف
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بما نسب اليه فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه عدم القيام مقصودة بالنسبة
الا زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الا احد نسبة القيام

الى زيد قلنا ما نسب لا المتبوع بهما القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الا التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه مقصود بنسبة ما نسب لا المتبوع فان
النسبة الاولى اخذوه في الحد اهم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة لا شيء نفيا بنسبة لا شيء آخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة
وبدل الاشتمال اي بدل سبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين
على الآخر اما الاشتمال للبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو ينهاك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل
اضافة السبب الى المسبب لا في ملابسة فالاول اي البدل الكل
مدلوله مدلول الاول اي يقتضي تحدهما ذاتا لان تحد مفهوما ما
ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الخرجي والاولى الا
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوه من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف

عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا بدال الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا ما
بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاءني اخوك زيدا قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجيء بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل روح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
منه ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة اليه السامع
النسبة اليه اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب لزيد نسبته اليه صفة من صفاته اجمالا
وكذا سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في ضمنها
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي يكون ذلك

الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او بعضه فيدخل فيه
ما اذا كان المبدل منه بعضا من البدل ويكون ابدال منه بناء
على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافقة بان القمر
ليس بعضا من فلكه بل هو مركوز فيه منافقة في المثال ويمكن
ان يورد مثال مثل رأيت وردة الاسد بوجهه فانه لا يخال الوجه
المنافقة فيه فان البين عبارة عن مجموع الدرجات وانما
يجعل هذا البدل قسما خاصا واما لم يسم بدل الكل عن البعض لقلته
وتقدير قبل فيه وهو قوي في كلام العرب فان هذه الامثلة يقع
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد ان تكون بان
تقصد انه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبهمة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود ناقصا من غير المقصود من
كل وجه فالتوضيح ليكون كالبيان لما فيه من نقض النكرة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد
اخوك ومضمرين نحو ازيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر

من مضمر بدل الكل من الكل لان الغائب لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واحق بالتعيين الظاهر علو ابدال
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود ناقصا
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المبدل منه فيها مقصود دون
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريت نصفه
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
وضربتني الحمار عطف البيان تابع مشابه لمتبوعه
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما الايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ان الاشهر
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
له وقعت انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
ان ابلي لبعيد واني على ناقة وبراء وجئتك لتعينني فطفق
كاذبا يجلد فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اضم يا ابا حفص عمر ما
مشى من ثبج والا وبر اغفر اللهم ان كانا فجر وعمر مقبل عليه

الوادي فجعل اذا قال اغثه اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع على اجليك فوضع اجاق
فاذا هي ناقته عجفاء فحمل على بعير وزوده وكساه وفصل اي
فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية وان اتفق
في المعنى مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو
غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآثره على الفعل
ترفقه وقوعا وعلى الظرفان مفعول التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترفقه حال من الطير ان كان
فاعلا للعلية وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
وقوعا جميع واقع حال من فاعل ترفقه اي مواضع حوافر مترفقه
لازما في رفقه لان الان حين ما دام به رمق فان الطير لا يقربه
واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق واما في المثل انا
ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ضارب
حكمه كذا فان عطف بيان حكما وان كان بدلا فمبنا ول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا

والمعنى ان ابن من جعل نهد الرحل وصيره مجتمعا عليه الطير اذا ضربه بالسيف
والقاه بالمعركة واقفة حول مترقبة انخاف الروح ليقع عليه للاكل لان الحيوان
ما دام به رمق اي حيوة لا تقربه خصوصا من الانس او طاعليه الطير
مترقبة خروج روحه ليقع عليه واقفة حول او مترقبة موته للوقوع عليه
ويجوز ان يكون التركب بمعنى التخلية ويكون قوله ولا يبعد ان يجعل وقوعا
مصدرا ويكون منصوبا على البدل من الضمير الراجع اليه في مترقب لانه في
معنى وقوعا عليه فيتخصص بنوع اختصاص ويكون من باب بدل الاشتمال
شرح ابيات المفصل قوله اللهم صدق صدق الظاهر ان يقول لان خبر
افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا

حملاً على اللفظ ومنصوباً على المحل او اجملة عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم او اجملة بدل او الاول اظهر وان اريد به الخاص فالبد
المبني اى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا ممن يعرف ما يبنى
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لم يعرفوا الكاف تعرف
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمشابهة المشابهة في توقيف المعنى وهذا ظاهر
ولقد فصل صاحب المفصل بين المناسبة بانها ايما تتضمن
الاسم معنى الاصل مثل اين فانه تتضمن معنى همزة الاستفهام
او تشبهه له كالمبهمات فانه تشبه الحروف في الاحتياج الى القرينة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كالآن فانه واقع موقع الزمان
المشابه للواقع موقعه كفاء او وقوعه تاما شبه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب امت به للحرف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فمن قرأه بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه يحقق عامل اصل
فعلى هذا المضاف من امر كبات الاضافية المعدودة كغلام
زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنية والمضاف اليه معرب وانما كان
المبني مقابلاً للمعرب واعتبر فيه وجوب امران امر مركب وعدم اشباهه
لمبني الاصل كان المبني اتتفع فيه مجموع هذين الامرين اما انتفاء

مع او بانتفاء احدهما فقط كالمبنية او بهما مع الخلو وآخاه اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المبني والمبنية تعديما
وتاخيرا لانها المتقدم مفهوما ووجودا لشرفه والقياسية اي
القياب المبنية من حيث حركاته او آخره وسكونا عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون وآما الكو
فيذكرون القياب المبنية في الحروف وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لان هذه الالقاب لا يعبر الا بها والكوفيون يعبرون بها
عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالفتحة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الرآء في برجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا اختلافا العوامل
او قد يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن عمر
ومن زيد وهي اي المبني والمتابين باعتبار الجزء الاخير
اسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال خبره
بحثت الاصوات فيما بعد بالاصوات لانها الاصوات وبعض
الظروف وانما قال البعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد لك من علتين اخريين احديهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة نفسها
انما لم اخترت دون الباقيتين من حيث انه يتكلم
يحكي عن نفسه او يخاطب من حيث انه يخاطب انا يتوجه اليه الخطاب
وقيل امر المتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم
ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب اولا ليس لتقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي مصدرية ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم في المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تع اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا او كان متقدما من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تع ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة

لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا التعظيم القصة بذكر ما
يهمه لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مقررا فصار كانه في حكم المعاد لا الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد ورئبه رجلا
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فا
فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج لاكلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا
عند المجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج لاعامل الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها قالا اولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وسنوضح المانع من الاتصال انشاء الله تعالى
فذلك اي المضمر ستة انواع المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المجهول الماضي المثنيين

اولها

للمتكلم الواحد

اولها الضربان صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الضربن على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانا يبدأ بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وأخر ضمير الغائب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس في المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا للاثنين انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت للاثنين هو ان اجماعا
والحروف الآتية لواحق والتاء على احواله الثلاثة من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني ضربنا
فرقني فرقنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اياي اياي اياك اياكما اياكم
اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو اياء واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف

عامل معمول اوزرینه تجویز تقدیم اولنسی زید عامل عمرو

قویه معمول عمرو فاعلیه اینیلدی انجق تقدیم اولنسی
لازم تقریر مده حویلیله بلیه شخص مزاد اولور سیه اکل کلام
عمرو حاجی دیلر یاخود کلام تقریر مده حویلیله بلیه
سن جنس هو هلو معهود مزاد اولور سیه اکل کلام جنس
دیلر یاخود کلام تقریر مده حویلیله بلیه کل افراد ضمنده بولنه
نفی جنسه معهود مزاد اولور سیه اکل کلام استغراق دیلر
یاخود کلام تقریر مده حویلیله بلیه بعض افراد ضمنده بو
لنه نفی جنسه معهود مزاد اولور سیه اکل کلام عمرو زید دیلر
مه مفعول تجویز اول کلمه زید ظن ایلر کبنه مفعول اولنه نفی وقته
فاعلیک اوزره سه مفعول تقدیم جائز اولور
دلالت ایده دلیجک دلالت ایلیه کلدیکی اولمز سه تقریر
ده وقوع اولنه فعل آخر زمانه منطلق جزایه بسته اینیلدی اوزره سه
تجویز بکر زید جزایه حرف اولنه بکی بسته اینیلدی اوزره سه تقدیم
جائز اولور

فعل لازم فعل متعه تیلدی اوزره تجویز تقدیم
اولنه زید قعد لازم مفهوم وجودی فعل متعه تیلدی
مفهوم عدمی وجودی عدمی دیه اشراف ایدیلدی انجق
تقدیم اولنسی

متعه عمه هو دیلنجه اولیا جفت یوه
بزم کونه رلر حتا ایده بلیرلر کوسم دیلیه یا رسلام
هر فاباهت بندر هر فاباهت بندیلی علاکونه
لر سنده

عزیز برادرم عبدالحق دہلی سنہ ۲ ابریل ۱۹۱۲ء

رفتو برادرم

ایلک کدکلدنبی ایرلی ایسہ

طرفنجہ هجده تشریف التمدیکه

دیکر اصل افندی سلامی ایسہ طرفنجه تشریف التمدیکه

کوندرده ایرلی ایلک کوکدرم ایرلیه جنت

غلامی غلامنا غلامک الی غلامهن ولی المالک الی لهن
وکان القیاس ان یکون ضمایر کل من المتکلم والمخاطب والغائب
ستة لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین یدلان علی ستة معان
کضربت فان فیه ضمیر ضربت مشترک بین الواحد المذکر والمؤنث والمثنی
ضربنا بین الاربعة المذکر والمؤنث والجمع المذکر والمؤنث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غیر مشترکة واحد مشترک بین المثنی
المذکر والمؤنث واعطوا الغائب حکم المخاطب فی ذلک فان الضمیر
فی مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بینهما والتاء هو الخاص بالغائبة
وبقیة الانواع الخمسة جاریة هذا المجری اعنی ان للمتکلم لفظین و
للمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار الجمیع اثنتی عشرة کلمة کما تقدم
عشر مفی فاذا کان کل من الانواع الخمسة اثنتی عشرة کلمة کانت الجملة
عشرین فیکون جملتها ستین کلمة تسعین مضمرا وبقی الکلام
الامور علما ومناسبات لانطول الکلام بذکرها فالوجه ان المتصل
خاصة لا المنصوب والمجرور امتصلان ایتة لانهما فصارا مع
فاعل وهو جواز ان الفعل فجوزوا فی باب الضمائر الی وضعوا الاضمار
استتار الفاعل فاکتفوا بلفظ الفعل کما یحذف فی آیة الکلمة
شیء فیکون فیما بقی دلیل علی ما القی علی ما مضی فی الترخیم ولکن
هذا الاستتار لیس فی جمیع الصیغ بل الفعل الماضی للغائب الواحد
المذکر اذا لم یکن مسندا الی الظاهر نحو زید ضرب وللواحدة الغائبة

اذا لم یکن مسندة الی الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانیث لا الضمیر المرفوع والالم یجتمع مع الظاهر فی نحو
ضربت هند وفی الفعل المضارع المتکلم مطلقا سواء کان مفردا
او مجموعا او واحدا او ذو الواحد مذکرا او مؤنثا نحو اضرب وانا
ونضرب ولکل واحد المخاطب المذکر نحو تضرب واضرب والواحد
الغائب والغائبة اذا لم یکونا مسندین الی الظاهر نحو زید یضرب
وهند تضرب وفی الصفة مطلقا سواء کان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضیل وسواء کان مفردا او مثنی
او مجموعا مذکرا او مؤنثا اذا لم یکن مسندا الی الظاهر نحو قائم
الزیدان کقولک زید ضارب وهند ضاربة والزیدان ضاربان
والزیدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات ولیست الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون
بضمیر لانهما تثنیة یاء فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر
الا تری ان الیاء فی تضربین والنون فی تضربین والواو
فی تضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فهما ای الالف
والواو فی الصفة حرف التثنیة والجمع ولیستا بضمیر
ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا
لاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع
الضمائر للاختصار والمنفصل اطول فحیث امکن لا یسوغ الاتیان

وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بتأخر العامل او بالفصل الواقع بالعوض لا بحصول الآلة او الفصل
بتأخر الاتصال او بتركيب يفوت العوض او بالحذف اى حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل
اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول المرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او يكون
اى يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من
هى له اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه اتصل على ان مع ان
الضارب زيدا وعمرو هو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم
خلاف الظاهر بقيام ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لاجاء به اذ اوقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه الالتباس فيه لاطراد الباب و
انما قال من هى له لانها هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثل انا كان ضربت مثال تقدم

العامل

العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض والتخصيص
بهما وانا وانك والشر مثال لحذف العامل اى انق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
جاريا مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وما هند زيد ضاربة
هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة
لهند حيث قام وقعت الضرب بها وانما يتضح ذلك اذا كان
هى فاعلا لتاكيد او الا كان واتحادها صح الفصل لغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا تكون جاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ثبت الحكم في
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا اخرا زعن نحو اكرمتك او المرفوع كالاجنبي
من الفعل كما تقدم تحقق الفصل عن الفعل والضمير الثاني
اصلا يجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر
اخرا زعنا اذ انا واياك نحو اعطاكما اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتخرز عن تقدم احد المتساويين من غير رتبة وقدمنه
اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر اخرا زعنا اذ كان

ولكون

فالاخفش تصرف فيما بعدلولا وسيبويه في لف وأما ك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان ع محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل و نون الوقاية مع الياء
اى ياء المتكلم لازمة في الفعل ما عدا الحقته تلك الياء وتقي آخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي امارات الجر ولهذا سميت نون
الوقاية لانها تقي الفعل من الكسر المختص بالاسم
لازمة في المضارع نحو يضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه مجردا عن نون
الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع
ايضا عن الكسرة كخلاف كثيرة تقريبا لانها في الوسط كما وقلا
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لو وصلا والتقت مع النون الـ
الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لكن وان وان ولو
نحو ان وكان ولكن وليت ولعل فيجب بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير الامر وعلى السكون
وبين تركها تخفيفا اى عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لغة
اللام من النون في المخ جعلا على اخواتها كما في ليت ويجاز طرح
نون الوقايات في ليت مع بقيتها اخوات ان على لغة وعن وان
والحمل على اخواتها خلاف الاصل في مني ومني وقدني وقطني وايا
بعض حب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء

مع خلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لتقل التضعيف وكثرة الحروف وتتوسط بين
المبتدأ نحو الخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم او لبعده اى
العوامل نحو ظننت انك انت الرقيب صيغة مرفوع وما يقبل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليتقل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر لفظا وجزءا جملة
لها ثم اتبع فاوخل فيه ما ليس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكونه مضمرا وغير ذلك بالحمل على ضمير
المتكلم وشرط اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما هو اجمل منه
لاحاقه بالمعرفة لامتناع اللام نحو كان زيد هو الفاضل
من عمرو واقتصر على مثال الفعل بعد دخول العوامل
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل استغناء
عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف جاء لمعنى في غيره وعند بعضهم
اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ

اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالوجوب لا يوقف
المبتداء والخبر وما بعده جزء فقوله جزء تام مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعول يجعل والا فالوقف
من الوجوب جعل مبتدأ بالرفع وما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ وما بعده
ما بعده جزء بدون الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا بعد ان يقال مفهوم الكلام ويتبع متقدما من غير تصريح
به وذلك يكفى المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليه او ضمير القصة اذا كان مؤنثا
ليحصل المناسبة بتذكير ذلك الضمير الغائب لا بهما بالجملة
الذى تكون بعده اى بهما للقصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس اخلالا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم
استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا يحتاج التقديم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا ان زيدا هو قايم على ان

يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد قايم خبره فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون اى ضمير الشان
والقصة منفصلا ومتصلا واذا كان منفصلا يكون مستترا
مستترا او بارزا على حسب العوامل فان عامله منويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان منطبقا يصلح للاستتار كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان
زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل
البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا لانه منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير ارفع
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من زيد خليل
الكنية بوا يليق فيها جاد وظبا الا مع ان المحذوف
اذا خفف فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تع وآخر دعوهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد حققت ان وان المخففتين بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة

على قرائت ابى بكر لاحفظ

عاملة في الملفوظ كما قال استع وان كلا لما يوفهم ولم يجروا
ان المفتوحة الخفيفة عاملة في الملفوظ مع الضمير لثلا يفوت
ان وهي المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احدر
بالعمل واذا لم يجد وهي عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسور عليها عملا مع انه احدر به ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة
من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسما وضع كل
واحد منها لشار اليه اي المعنى مشار اليه اي حسية ما
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشارته فانها اشارة معنوية
اشارة ذهنية لا حسية ومثل قولنا قولنا لكم الله ربكم عالم ليس
الاشارة اليه حسية تحمل على التجوز وانما ثبت لشبهها بالحسية
كما سبق وهي اي اسماء الاشارة واحد كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
ولشناوذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين
حال كونهما للمذكر قدم لكون الضمائر اقرب الى مرجعه وعلى هذا
القياس في التراكيب الباقية فقوله هي مبتدا وقوله

ذا مع

ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها بحال خبره وهي في بعض
اللغات وان في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر من
قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه والمؤنث الواحد
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحد لانه لم تبن فيها
الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بالتاء واذا للمذكر فيبنى ان
بناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قد تتعاقبان
سائر هما نوعيتها وتي بقلب الالف ياء وتيه وتره لقلب
الالف والياء ها بغير وصل الياء بها نحو تيهي وذيهي بوصل
الياء بها وتشناه اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين
في النصب والجر ولا تبنى من لغاتها الا لكثرة دورها على
الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف او اخ ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة وهو
على ان هذا الاختلاف ليس باختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور وقوعها على صوب الاعراب اتفاقي للقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعها اي جمع المذكر و
المؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا
كان مقصورا يكتب بالياء وبالفها اي الف التاء الالف تربى
يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار

Bibliotheca Alexandrina

اصالتا حرف التنبيه وهي كلمة ما فهو ليس في الحقيقة منها
وانما هو وقف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به
للتنبيه على المنبأ عنه الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان زيدا قايم
ويتصل بها اي، وآوا اسماء الاشارة حرف الخطاب وهي الكاف
تثنيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وضربك وهي اي الكاف
الخطاب اخت والقياس يقتضي ستة واشتركت خطاب الاثنين
فرجعت الى اخت مفروغ منها في قلة من انواع اسماء الاشارة يعني
المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى اخت لاشكال
جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان اولا للمفرد المؤنث
يرقى الى التثنية فيكون اي الحاصل من الف اخت وعشرين وهي
اي تلك اخت والعشرون ذاك ذان تفضي ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين ذاكم اذا اشرت مذكرا وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذاتك وذاتيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاتكن
وذتيكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك اولاء
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن تاكن
واولائك بالمد واولاك بالقصر اذا اولا تكن واما ذيك

فقد

فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لانبال ذيك غاية
خطاة ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واقول
للمتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وملاك اي
الهص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريات
بهاكم تخيير هذا العزف مذهبا واحالة الاخيرة فقال ويقال ذيلك
وتيلك وذانيك حال كونها تين اي تينك مشددتين والملاك
بالام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا والا
تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما
هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما مدها
بضم الالف وتخفيف النون وبها بفتح الالف وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الالف ايضا فلكان التحقيق الحسي خاصة كما يجعل
في غيره الامجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة بالاتم جزاء اي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزاء تاما ان كان جزاء تقديرا اولا
يصير جزاء تاما ان كان تم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء الاتم
بالاتم الحاجة في كونه جزءا اولا بالاتم بحسب الركب اولا لانضمام امر
آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما في كونه

الموصول

جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولياً
الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان
الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمجموع قيام متوقفة على معرفة للموصول فلو عرف الموصول
بالصلة الاصطلاحية لزم الدور والقوشجى على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى
وعايد خانه توارد بها معناها الاصطلاحى فكان هذا القول مستدركا
لانه للاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا تتم جزءا الا مع هذه
الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ
فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تنبيه على علم ضمناً مبالغة فى الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اتم يجب المفهوم
من ان يكون جزئية او غير جزئية ولا يكون يجب الواقع الا جزئية
بالعايد اتم من ان يكون ضميرا او غيره اذا كان ضميرا اتم من ان يكون
الموصول او غيره والواجب ان يكون ضمير الموصول حتى يتحقق الصلة
وصلته اى صلة ما لا تتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما
فى معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له

للموصول الا لغوة وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام المعرفة فجعلت صلتها كانها
جملة مفيدة مقررا صوفى علما بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى
الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث والالان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال
الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن الفعل
بجمع المذكر والمؤنث الآلاء فى جمع المذكر اسهر والذين كالذى
واللاتى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللا
بالياء فقط مكسورة او ساكنة ايجاز للموصل مجئ الوقف
بجمع المذكر والمؤنث الآناء فى جمع المؤنث اسهر واللاتى واللوا
بجمع المؤنث وجاء فى اللاتى واللاتى بحذف الياء واثباتها اكثر
على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء وما وما توصل
بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو قوله تع
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى
فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى
نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى
التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذا بعد ما
اى المنسوبة الى ذى على لا اختصاص مجيئها موصولة بلغة من يقول
الذى والتى قال ان سوء بئرها وخبث وذو وطئت

واما قيد العايد بالمفعول لان غيرها وهو ما المرفوعة
اذا لم تقدر بمحذوفة لكونه المرفوع فاعلا واستغنى
حذف الفاعل واستلزام حذفه لحذف الجار والمجرور كثرة الحذف
اصل الجار والمجرور مستقر

التي خبرتها وطويتها وذا بعدها الكاينة للاستفهام تحواذا فعلت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي اوالتي او الذين اوالتي
والعايد المفعول اي العايد الذي لاتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة كقولنا الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي اوما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تتعلق بهذا الفن من المسايل التي يكثر
ايرادها فاقتضى ايرادهم الاحد الخبرين المتقابلين في الجملة الخالية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار به لانه لا بد له من تذكير كثير من مسايل
المحوولا بد قبل النظر فيها من تعلم ان ذلك الاخبار به اي اسم
يقع وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف ان لا يهذا الباب فقال
فاذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جملة هو جملة بالذي
اي باشتمالة الذي اوالتي اوالالف واللام فاتي بالذي
بعد صلة للاخبار لان الذي تخبر عنها لا تخبر بها صدرتها اي
اوقعت كلمة الذي اوما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع الخبر عنه اي في موضع ما هو خبر عنه بالذي في الجملة
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا يرجع
اي كلمة الذي وانوثته اي اخبر عنه عن الضمير خبرا تنصب

على الحال

فاذا اخبرت مثلا عن زيد من ضربت زيدا بكلمة الذي
او فقلها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو الخبر عنه
في هذه الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي
واخبرت الجملة يعني زيدا وجعلت خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة يصح الاخبار بهما عن الفاعل والمفعول منها فاعلم اولا ان
لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرطان
يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وجذا وعسى وليس لا يبنى منه اسم فاعل ولا
مفعول ولا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معنى كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اوان اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فقوت
معنى السين فاذا تقدر ما منها اي من الامور الثلثة اي
تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم
وما خبر ذلك الاسم خبرا تقدر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل

انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير
ان ان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذى وتاخير المخبر عنه جزا الوجوب تقديمه عليها بحكم
فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته
زيدا العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون العمول
فلا يجوز فى عجبت من دق القصار ثوبه دون الثوب لانه
يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا
فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع فى الحال لانها كالصفة يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير
الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستتر
غيرها اى غير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود
الضمير الى ما قبل ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل
عليه اى على الضمير المستتر غيرها نحو ثوبك زيد ضربت غلامه فلا يجوز
الاخبار عن علامه بان يقال الذى زيدا ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد واذا جعلته عايدا الى
المبتدا بقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع ولا سبيل لاحتمال

فاما اما كافة نحو انما زيد قائم وامّا مانافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما استقر به والشهامة نحو انظر
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما نحو
مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما مجملة نحو ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ
تكره النفوس وما تميزية نحو مما ان تكرمن زيدا اى من شئ
المعرف عند سيبويه نحو فبنعما هى اى نعم شيئا او نعم
الشئ هى بمخصوص وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا ما
ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واما
نحو من علامك وممن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما نحو مررت بمن فاضل نعم المرء هو واما نحو
البنى تحذر آيانا انا مخلص غيرنا او مجملة نحو من جاءك فاكرمه
الا فى التامة والصفة فانها كلمة من لا يحتاج تامة ولا صفة ولا
للمذكر وآية للمؤنث لمن فى ثبوت الامور الراتبة وانتفائها
التامة والصفة فان الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قولك ايا ما تدعو
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل فى قبل ان تقع
صفة اقبل يا جبلا اصمص كعبك لانك لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان صفة مررت

برجل اى برجلٍ رجلٌ عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل اخذ نعت
عن الاستفهامية الا الصفة وهى اى كلمة اى دابة معربة
بالاتفاق وحدها لاشبهها بكاف الاعراب غيرها من الموصولات
الا فى اختلاف فى اللذان واللتان وذو والطائية واما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الا الصفوة التى هى من خواص الاسم فتمكن
فلا يرد حيث وادٍ واذا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنت موصولة لحذف
صدر صلتها تأكيد شبهها الحرف من جهة الافتقاج الى ما بعدها
وبنت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذف من الغايات ما ينويها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لنيابته مثل ايا الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها
لانه ذكر فى قسم المناوى انّ كل منادى مؤدا معرفة فهو مبنى
وبناء الموصوفة لهذا فلما جاءت الا لذكر ثانيا وفى قولهم ما توضحت
وجهان احدهما ان معناه ما الذى حالا ان يكون ذا بمعنى الذى
فيكون التقدير اى شئ الذى ضيف اى صفته فما مبتدا وما بعده
خبره او بالعكس وحق جوابه الرفع اى مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صفته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية والثانى

الا حرّات معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما
انّ ما ذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية انّ ما بمعنى اى شئ
وذا زائد والظاهر ان مؤدّاهما واحد فان مفعولهم ذا
بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وحق جوابه النصب
اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
يكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى
رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبروا هنا لغوات
المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى
اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من اقسام المبنى
الاصل فعلة بناؤها لكونها مشابهة لمبنى الاصل فاقيل انّ
بمعنى انصبر وواوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع لان المضى على الانشاء وهو اسب
بان يعبر عنه بالمضارع للحالى مثل ارى وبعد زيدا اى ابعد
مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
المجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد
مثال ما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وان

بنت بافعال مع تأثير معاني الافعال لها لفظي ومعنوي
صيغا مخالفة لصيغ الافعال وانما لا تشتق تصرفا الا انها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلا موضوعا
لكلمة اهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان
مثلا اسم للفظ انك الذي هو دال على مفي الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العلم التي تعلم تعلم اصلا
ولهذا قال ان ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقبل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا الجنب الوضع
فلا يرد دخل القاب امس نقضا على التعريف وفعال
ان ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الكلام
المجرد فلا جاجيم اي قياسي كسرا بمعنى انزل قال سيبويه
وهو مطرد في الكلام ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد على هذا يتوقف بعضهم قول سيبويه بما اذا رادوا
الكثرة فكانه قياسي لكن قال في الرياحي فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا لتعرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قبل مصدر موقف
مؤنث ولم يتم لي الا الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل ياقاف بمعنى يا فاسقة
بنبي اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة وتأنيثا فظاهر واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة في الامر كقتال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان يكون اسماء
الافعال معدولة من الالفاظ الفعل التي لا دليل لهم عليه
كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية
الا الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وتبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لبعض من الاعيان
انما قال للاعيان ليخرج باب نجار لانه وان كان علما كما قالوا
لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله منونا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث و
علاب كذلك مبني على استعمال اهل الحجاز ذلك بهذه لغة
بمعنى الامر عدلا ووزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان
في اوله اي الالف فعال علما للاعيان يكون في اوله راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يلتفتون بين ذات الراء وغيرها بل يجعلون باب
الكل نحو حضار علما كلوب وجه الاكثرين ان الراء حرف

الرياض

مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تعر اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل وأما
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا سواء جعلت ولم تعرف مصادر ولا اسماء
افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كتوهم المتقدم او التعجب وحكم وح لا يقدر ان يحكم عليه
بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت لغاق قاصدا الاصداء بما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
لناقة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا لفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد غاق التعجب وفي اخذ
ناقة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة

ابضا

ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الاسماء لاجل انها مجرية واخذها حكمها و
بنيت بطريقها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ انا قال كل لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على سبيل الحكاية
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لناقتها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذات القوائم الاربع خلافا ولما هو للطيور بل
بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا
كان ذكرها على سبيل التمثيل تسامحا ولان التعريف كلما فالاول
كغاق اذا حكيت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
نخ مشددة او مخففة عند ناقة البعير ولم يذكر القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان الذي ليس من غير تعلق
بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملتحقين بالاسماء المبنية كان ذكر ذلك القسم كذلك اولى

لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات الى
المعدودة من المبنيات كل اسم "مركب حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا
في المحل ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى اسماء المبنية
وخرج ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله ونابطة شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية وبالعلمية انخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن احد مع انه مبني او اراد بالحد ونحو
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من ضبط القاعدة
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الواو ونحو انك تفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبدالله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في نابطة شرا النسبة التعلقية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الواو لا يدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل على ايهما غير

فق

فق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرف العطف او غيره نبه الى الجزء الاول
لوقوع الواو وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمن الحرف كلمة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة وشكل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر وانما اورد شاليين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد او الكلمة على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيد فيه نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن حرف لانه لابراد به حادي وعشر وقولنا بان الصيغة
اذا اشتق من اسماء العدد واخذ من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي بقي على المشتق منه فانا
ان ثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المؤنثات للدلالة
على ما ذكرنا اراد وان يأخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتبع
جزءا جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من
احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر ليعم الواحد

وان تضمن الجزء الثاني حرف التركيب حرفا نحو
سيبويه جعل عشرة وحذف عشر منه
الى تسعة عشر وتاسع عشر منه

وهذا التركيب على ضربين ضرب مستعمل الثاني
معنى الحرف فبنيا جميعا كما مر والاول
فلتضمنه معنى الحرف وهو صدر الكلام
الاول تكلموا في بنائه بعد
فوجب ان يكونا مبنيا

وهو عادي اصله واحد فنقلت الواو الى
مكان اللام فصار عاد وفعل بالواو
الفاعل
فصار حادي

قوله ان يجاب بان المراد انه حاصل الجواب
ان يستثنى الثاني فانا نختار
احد عشر الاصل في احد عشر الاصل
فتح العطف وانما يوجد فتحة المعرب
لكنه موجود في المعرب فلم يعتبر

فانه الاول منهما صورة قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب

من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشر في ذي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشرة لا معنى له وعلى ما ذهب العباس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر
واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن و
يعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاول
وان لم يتضمن الثاني وفي اعرب الثاني مع منع صرفه ان
لم يكن اخره مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسطها ع
من الاعراب وهو على الفتح لانه اخف وهو الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في الدلالة عليه لغرض من
من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جائني فلان
وانت تريد زيدا والمراد ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل البعض معاني كانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين وكذلك
لم ينقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه

الظروف

الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك بعض المعتبرين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة
معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بناؤه وكل واحد
وكم منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير
عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا
لان كل واحد منهما كلمة واحدة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء محلا وقع المفرد موقعها عم الخبر
خلوه عنهما فتح البناء الذي هو الاصل فيهما فبحل الكاف
ومن الكنايات كاين وكاين لانه كاف التشبيه دخلت على اي
واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكين ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط
فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المص معها
حكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع

الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانا
لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزها كذلك لانه لو جعل
كاحد الطرفين كان كلما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد دائما وجمع احيانا تقول كم رجل عندي وكم رجال لك
تقول عائة ثوب ومائتا ثوب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يشبه
عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مشكوكا فيه التصريح بالكثرة جعل
جمعة مميزه كانه نائبة عن مميز التصريح بها وتدخل بين فيها اي
في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم بين رجل ضربت وكقوله
تع وكم من قرية اهلكنا فحال ان الرضي وهذا في الخبرية
كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لما وقعت خبرا للمبتدا
اليه كم وامّا مميز كم الاستفهامية فلم اكثر عليه بجر وز ان من في نظم ولا
نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قولهم كم مثل هذا سرّك اتباعا
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية منصبة للاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع

من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلا هما
لو حال كلتا هما كان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
وهو على تاويل كلا هذين النوعين وحاكم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله فكلما اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون ما بعده فعل او شبهه فعلا لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضميره فهو من
هو كذلك كان منصوبا مفعولا على حده اي على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا كما سبق المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به وللمصدر وللمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بالمميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل في شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او
مقدرا لدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد ذكرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث

الرضى وانما اغتفر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لائم
الظرفية اذا كان جبر مبتدأ مؤخر وخبيث عهدك بفعلان اى كان
عهدك به واما اى فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلا فانه قد يقع
فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت
مجيئك اى اى وقت كان مجيئك جاى وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضرب
وبايهم مررت وايهم قايم وفى مثل كم عبدا لك وغلامة
يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر فذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل كثير كم عبدا لك وهو
تميز باعتبار بعض الوجوه فى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والاثنان نصبه على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا مؤولا على
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الحق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الاوجه فى مميزها اعنى اعتبر واحدا
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاثنان النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذه الوجوه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم
مالك واما النسخة الاولى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

يا لجور جبر فيك عاد قد غلبت على عشارى العدا المعوجة
الرسغ من اليد والرجل فيكون مقابلة الكف او القدم
بمعنى انها لكثرة الحذمة صارت كذلك او هذه خلقة لها
نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى جاب بعلى لتضمنه معنى ثلمت
اى كنت كارها مجدتها مستكفا منها فحذفنى على كرهى وآثار
من انواع حمدتها الحلب لانه خدمة العوانى وهى البالغة فى الذم
من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهى التى اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع صاحبها
فى حلبها لزيادة مشقة وفى ذكرها مشقة وقالت اشارة
الى زوالة طرفى ابيه وانه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقق اى
كثير من عماتك وخالاتك جبت على عشارى واذا حذفت
المميز اى كم مرة او كم جبته على التهكم او كم مرة او كم جبته على
التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحيح توصيفه بقولك
وجبره قد جبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع
عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها سلط
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح

وقد يحذف تمييزكم استفهامية كانت او خبرية فى نحو كم مالكم
وكم ضربت اى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه
اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها
فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دنانير مالك فكم فى
هذا المثال مرفوع على الابتداء او مالك خبره واذا سئل عن
ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة
ضربت اولى ضربانك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد
فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه بالمطابقة الموضوعة
للزمان وفى المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية للظروف
اى الظروف المعدودة من المبنيات المعربة عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك
الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نيته اعرب مع التنوين

لخوارب

قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهى ضبطة الرضى مع ما ذكره
امام واسفل ودون واول وشبه على وحكمه على وزن قبل ودون ما هو
مضمن الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد قضلا عن ان يقاس عليها
عصام الدين

لخوارب بعد كان خبرا من قبل وتمت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
عليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت
تضمنا معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واخيرا لتضمن بجز النقصان كقبل وبعد
وما شبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فاغ على الراب وكنت
قبلا اكاد اعض بالماء الفوات فلا فرق بين ما العرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما ينبغى منها وقال
بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت
قبلا اى قدمها وقال الشارح الارفع والاول وهو الحق
واجرى مجراه اى اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غيرا فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم لان
لم يكن غير من الظروف شبيها بالغايات لشدة الابهام الذى
فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس بخلو
افعل عند الا غير بعد جاء وكذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبههما بالغير فى كثرة الاستعمال وعدم تغيرها بالاضافة

الى الكلم حسب

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد تستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية او فعلية
فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء مفردا فى قوله
الم ترى حيث سهيل طالعا فيمن فيه مضاف الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اى الم ترى مكان سهيل طالعا اراد
نجم يضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى تحقيقه
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر
مضافة الى الجملة فانما قدرها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم منلا ومع الاضافة
الى المفرد تغيرها لبعضهم لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة
والاكثر تقاوده على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما
بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل وقد
كانت دالة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من حيث الوقوع حيث
فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم فالدليل عليه استعمالها
فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فى وقوع
اذا الشمس كورت والدليل على كثرته فى الكتاب العزيز استعمالها

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى
نحو قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا ويليها اى فى اذا مضى الشرطية وهو
ترتب مضمون جملة على اخرى فقضية وقوع الشرط فيها
اخرى لبنائها ولذلك اى ليكون مضمون الشرطية مترتبا
جعل تحار البصائر الفعل لمناسبة الفعل الشرط وهو اذا
اتفاقا على الوجه الغير المحال لعدم تاتيها مع الشرط مثل ان ولو
وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط نيابة فاجاة
الامر مفاجاة من قولهم خبته مجاة بالضم والمد اذا اتوته لا تشعر
فيلزم المبتدا بعد طم وقوعه بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا علة وقوعه بعدها فلانا فى ما سبق من نحو
وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو زيدا
فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الجزاء اى
فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر فقد استغنى عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى كالتى فى فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قبل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اى خرجت فمفاجاة وحاصل المعنى خرجت
فمفاجاة زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه

فاجأ عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فاجأت لا مفعول به والام بمعنى اذ او ظرفية بل نصر اسمية بل
المفعول محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اى السبع وقد يكون بمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر
اى وقت احمراره وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فيخبر اذا
يقوم زيد اذا يقصد عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها اى من
الظروف المبنية اذا الكائنة لما مضى دائما او غالبا او لما لم يقع
لكون وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تع فسوف
يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اقتضاءها
بالفعلية نحو كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجئ للفجاءة
نحو وجب فاذا زيد قايم ولفلة عجيبها لم تذكره المص ومنها اين
واى وهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط ونائبا عنهما مع حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن واى تجلس اجلس وقد جاءا الى بمعنى كيف وانى للقطع
بمعنى متى للقتال ومنها متى للزمان مطلقا اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما خاصة
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مخصوص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان يوم قدوم

الحاج

الحاج بخلاف متى فانه غير مخصوص بهما والمشهور فتح الهمزة وقد
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى
اى حال شئ وصفته عالما او مجازا بالحال صفة الشئ لازمان للحال
كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال كقولك كيف زيد اى على اى
حال هو وقد يستعمل للشرط جازما على ضعف عنه البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى
محل الرفع بالجزئية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكيا ومنها
ومنها اى من الظروف المبنية منذ ومذ ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او مذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
اى بعد مذ ومذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما مثل ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فاليوم
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الا بحكم عليهما بالوحدة
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء

الحاج

فانتفى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكون فى حكم المؤول المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة لتيقن فيه
حصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد باخ
حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعدده المستغرق لجميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء
مدة زمان عدم رويتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذاك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذانك ذاهب او ما خرجت مذان
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم ار مذ
المص لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حملها بعدهما عليها فكان التقدير ما رايته مذ وقت
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى الكامل
من منذ ومنذ اسمين مبتدا وهما مع فتان لكونهما فى تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وجزء ما بعده

اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانها عنده خبر المبتدا
والمبتدا ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا اى مثل
فولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واجيب
انهما اذا كانا مبتدائين وخبرين فيهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عندهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما كونهما
من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تركيبهم ومنهما
اى من الظروف المبنية لدى مقصورا بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وثانيا لوضع
وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه
يقال المال عند زيد فيما حضر عنده وفيما فى خزانته وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما حضر
عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب فى بعض لغات العرب يلدن خاصة عند وهو
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى نحو رطلا زيتا
ولذلك يحذف غالبا او يثبت ويكون عند وهو اكثر استعمالا

من تحرّق وغيرها ومنها قطّ مفتوحة القاف مضمومة
التاء المشدّدة وابدالها لغاتٍ وقد تخفف التاء المضمومة
وقد يضم القاف انباعا لضم التاء المشدّدة او تخفف
وقد جاء قطّ ساكنة التاء مثل قطْ الذى هو اسم فعل بمعنى
حسب لغات فيه كلّها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى
او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه يستوفى النفى جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قطّ وتناء المخففة لوضعها او
وضع الظروف ونباء المشدّدة لمشابهتها الاخيرة المخففة
وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم القاف وقد جاء فتح القاف وكسرها للمستقبل اى
لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه
وقوع شئ يستوفى النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا
اراه عوضُ ونباء معوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبلُ وبعدُ بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اى دهر الداهرين العايض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على القول الاتى
نحو قوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تع من
يومئذ ممن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها

وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما هو فيها مثل ما يقع او الى الجملة نحو فيما
مثل ان تقوم او الى ان هو فيها مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة فتوافقها وحينئذ يجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب واذا
ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف من حيث احتياجهما
الى المضاف اليه مسوغ

اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى
اذا وجب وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة
ومشددة مثل فيما مثل ما خام زيد وفيما مثل ان يقوم زيد
او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو
اذ او حيث ولهذه المشابهة ذكرها فى تحت الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما اى اسم وضع بوضع بحيث يشمل كثيرا من اشياء لا تنحصر
اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشئ مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع الاسم
فهو المعرفة واذا وضع الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الخصوصية فهو النكرة فخرج بالوضع ما شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بحيث يخرج به النكرة وهى اى المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع اولا
لاحظ مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه كلى عن نفسه مثلا
وجعله آلة للملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من

تلك الافراد بخصوصيتها بحيث لا يغادر ولا يغادر الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك الذي لوحظ
لا انه الموضوع له فالموضوع كلي والموضوع له جزئي متخصص و
الثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما
اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومغوة بخلاف ما اذا وضع لفظ
الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير
اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وبهذا انقسم من قبيل
وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعينه لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المتقرر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا مفهوم المشترك بينها والرابع الحاس

ما عرف

ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم
يقل ما دخله اللام كما قال فيما مر اشارة الى ان الزائدة لا تخلص
اللفظ وكالميم في ليس من امبر امصيام في امصفر بدل من اللام
فلا يعد ما دخلته فيما مر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا غير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا
رجل ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي
احد الامور المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه
ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستغنى من هذا الحكم معنى اي اضافة تفيد
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق لحذف مضاف وقوله
به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا وكما سبق تعريف المفردات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن

٤

عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم العلم ما وضع لشخص بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
بفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين تمرة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير شائع وكل غير آي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشخص بعينه غير شائع بين اشخاص ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي ناشئا ولا بوضع واحد
للاحتراز عن الاعلام المشتركة وانما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
بحسب اقبال المتكلم عند المخاطب من حيث اضافها الى المتكلم
لتعذر وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتعذر فيه
في المتكلم الا يرى انك اذا خلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس بالمتكلم توهم ان الخطاب له وليس
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب

ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اضافة المضمرات خاصة بباقي المعارف
لانتفاوت بين اضافها الا اضافة المضاف الى احدهما فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت بين
اضافة العدد بانها بين انواع المضاف اليه واضافة هذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة النكرة بوضع شائع لا بقيد اي لا باعتبار دلالة اللفظ
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقولنا بوضع شائع شامل
للمعرفة والنكرة وبقولنا لا بقيد خرج المعرفة اسما العدد اذا
اوردا بالذكر لانهما اذا حكما خاصة كيت لفرد وبهذا وضعا اي
الفاظ وضعت للكثرة اجاز الاشياء معدودة كانت تلك
الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والاحاد هي
كل واحد واحد منها وكنية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات ايكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكثرة واحدة منها اسما العدد فالواحد موضوع
لكثرة اجاز الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع للكميتين
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود من

لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد الخ يلزم اكثرها التنبيه بالنكرة ولواحقها من المذكر
والمؤنث او لي تتعلقها بحيث التذكير والتأنيث ايضا وكانه اشار الى تقسيم الاسم
باعتباره لانه على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين عدد وغيره واقتصر على
اسماء العدد واشار الى ان كل قسم من قسمي الاسم الاخر يهدى

يجاب بالاثنين وبهذا الجواب ظهر من هذا التقدير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار شيء آخر لا يتنقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منهما الوحدة والاثنينية فقط اصولا الى اصول اسماء
العدد التي تتبع بها اما قياسا كالحاق تاء التانيث كواحدة و
واثنتان او سماعا كلفظ الاثنين او بالتثنية كالاثنين و
الفين او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كعشرين
اثنتي عشرة كلمة واحد الى عشرة وماية والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد
المذكر وثنتان واحدة واثنتان او اثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة تاء
علامة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة كثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها علامة للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
كثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس ليكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر

نحو احد عشر رجلا وثنتي عشرة رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة
واثنتا عشرة في المؤنث على الاصيل بتذكير المؤنث وتانيث
المؤنث وغيره الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للخبر الاول
فيما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهية اجتماع
تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فمحمول على الاكثر فان عشر
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يخص للتانيث وفي اثنان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرف وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تبني الجزءين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة
تحرزا عن توالي اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون تسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر النون لانه منصوب
بالعطف على عشرين المنصوب محلا بالمفعولية للقول وهي

ثمانون واربعون وخمسون الى تسعون فيها اى فى المذكر والمؤنث
من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيها ازاد على كل عقد مع
ذلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى
وعشرون فى المؤنث وما غير الواحد والواحدة يبنى
بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة
التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظا ما تقدم
بعينه فلذلك لم يبنيا فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف ذلك العقود
على الزايد عليها كما بنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان
واثنتان وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
مل الاتسع وتسعين وتقول فيها زاد على تسعة وتسعين مائة
والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما الى الكثير
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من
اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة واحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون

رجلا

رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة
والالف ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد
ومائة لا آخر ما ذكرنا والاصل فى تمانية عشرة فتح الياء لتناسب
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشرة وجاز اسكان
اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب
وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت
الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا وفى زيادة
استفلاله فحملت موضع الكسرة فتحة قال الشارح المحقق
ويجوز كسرها لبقاء على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى للتوافق
اخواتها لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من
بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزاتها واتتداء
من الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين كما سيصرح به
فقال ويميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
بخفض اى جرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى
نحو ثلثة رهط اما كونه خفضا لانه لما كثر استعمالا اثروا

علم

التمييز بالاضافة للتخفيف لانها يسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد الآتي ثلثمائة
الى تسع مائة استثناء من قوله جمع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات مئين
لان للمائة جمعين احدهما مطرد جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة
العدد الى جمع المذكرات السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فليحمل
الآتي على انهم كرهوا ان يلي التمييز الجمع بالالف والتاء
بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورته بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتضى عليه المعدود مع كونه اخف
وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين بمفرد
مفرد اما منصوب في الفصيح فلتعذر الاضافة اذ لا تعقل
ابقاء التمييز معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا خفاء في
ليست في الحقيقة نون الجمع وانما عدها اما فلانهم رأوا
ان يغيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه حنث
لان المضاف اليه لما كان غير العدد لم يمنع ان يراد ذلك
التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما اختير منصوبا صار

فصل فاخير افراده ليكفر الفصلة قليلا وميز مائة والف
وميز تثنيتها وميز جمعها اي جمع الالف واعلم ان قليل
وجمعها كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة مع ميز بها في
الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الثلثة رجال
مخصوص مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالاحاد ناسب ان يكون ميزهما على طبق ميز ها لكنه لما كانت
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة ميزها اخير في ميز الجمع الموضوع للكثرة وفي ميزها
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وان لمائة المعدود تنوينا
واللفظ المقرون به مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن
المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي في
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلام
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز بواحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع ميزه
كما يقال واحد رجل ولا اثنان مثنى كما يقال اثنا رجلين بل
يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز مبهما

قال الاصمعي رأيت بالبادية جارية على الصخرة هذا بيت
فلما وقعا رأى مكتوبا على الصخرة هذا بيت
مكتوبا على طريق السؤال فكتب جوابه دونه في الحال قال
اصمعي يا معشر العشاق بالله اخبروا اذا اشتد عشق المرء كيف
يفعل قال الاصمعي يداري هواه قلت فكيف يداري والهوى قاتل المرء وفي كل يوم ينكتم سره ويصبر في كل الاوقات ويخفي
قال الشاب فكيف يداري والهوى قاتل المرء وفي كل يوم قلبه ينقطع اذا لم يطيق فليفعل
كتابة سره فليس له سوى الموت انفع قال الشاب بعمنا والطفا لم منا فليفعل
سلوا ما علمتم كان بالموت ينفع هنيئا الاريب النعيم والعيش المكتجع

ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز الى الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معها الدال عليه بهيئة خاصة العائدة
على الوحدة والاثنين غيرها اى من الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فيذكرها استغناء بالتمييز فان قلت يجب ان يميز الواحد
مفرد عنه لكنا لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى
يغني عنه لم يجوزوا ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل فلما ارتفعوا
الجهالة في تمييز سائر الاعداد يعني ان يعتبر في ما لم يتميز المميز
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال مع
الكلام انه لا تمييز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
الى ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية المصورة بهيئة خاصة العائدة
الى الواحد والاثنين او علامة الاثنينية اعني التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة
فاذا اعتبر مع علامة الاثنينية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختار والطوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما والا شك
ان رجلان اخف من اثنين رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادة المعدود اى التخصيص على العدد
والتصريح به اذ لو لم يفد ذلك التخصيص والتصريح بالعدد اى

بذكر اسم العدد فلما افاد ذلك التخصيص استغني في افادته
عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره الى التمييز
ذلك المفرد عددا انقص ان يدل عليه بواحد اثنا في المذكر فقوله
اى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون مفى ثاني الواحد مصيرا
بانضمامه اليه اثنين وانما اشتد من اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا او الثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اذ لا نقول غير ذلك فلا تجري ولك فيما حكت الاثنان
ولا في ما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تتبين استغناء بهم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى من حيث
المتعدد من غير اعتبار معه التصيير الاول والثاني اذا وقع
في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معه التصيير وانما يقال الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فانهما قبل الاول والاولى لانه
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل

من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في الذكر
والتأنيث فتقول في الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركبات والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المركب كما تذكر هما للمذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا مغير للتأنيث
فيه بخلاف ثلثة عشر جلافا نية للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار
حاله اختلف اضافاتها فاختلاف اضافتيها قيل
في الاول اي المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصير ثالث
اثنين بالاضافة الى الاثنين بدرجة اي مصيرهما الى الثلثة
ثلثة من قولهم ثلثتهما تثليثا تخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار حالة ثالث ثلثة
او رابعة او تمة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يزيد عليه
فوقه اي احد هما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او التمة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
مارد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني او احد من احد عشر مناظر بعشر درجات

بناء على الاعتبار الاول وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان تلت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من
المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وبكذا تقول
في تاسع تسعة عشر فتحذف الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء وفي الجزآن الباقيان لوجود الموجب
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكر هما بحسب العدد
لاجراء مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لانه
واقع بوقوعه لانه عدي وتعريف المؤنث وصوغ المؤنث
منه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظا كتاء
تلك الثلاثة حقيقة كامرأة وناقة وعرفة او كلما كتاء
او الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا ابدلت
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ورجل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس
بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء
وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذوي وفي زعم انها للتأنيث

وليس في كلمة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي وانت و هو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي اي اسم
بازائه اي بمقابلته ذكر في جنس الحيوان كامرأة في مقابلة
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ما ليس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان
تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا الحقت التاء اي في ذلك الفعل
الملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر
الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار
في الحاق التاء وتركه ولا يحذف الا بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار وهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره

او لتشبيهه بالمؤنث تانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي لقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى
التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة و
وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا
كان المؤنث الحقيقي منقولا عن التغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع
التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان

ضمير جمع الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا ولا تقل جاءت
فعلت اى ضمير فعلت وهو ضمير المتكلم فيه المقرون بالتاء
الساكنة للتانيث تاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والتاء في الايام اى ضمير النساء وما يلحق بها
في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كما يعتبر في ضمير
الايام وما يلحق بها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلت
اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث تاويل الجماعة وضمير
فعلن اى بالنون لتاء في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له والف في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل
له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاوى بحرى المؤنث وفي الطوالع
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعفت لجمع العاقلين فاستعمالها في الف الفعل
على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرى
غير العقلاء المتنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف
او قدر بعد قوله ونون مكسورة مع لواحقه والا لا يكون
التعريف الآتي مسلما من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ما قبلها مفتوح اى مفتوح في كما في

قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة و
التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك اللاحق او اللاحق وحده
او مع اللاحق ولا باس باشتمال على لحوق النون وعدم
دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل امر
من امور ثلثة على شئ صح ان يقال بهذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اى مع مفرده متفقا في العدد دون الواحد
حال كون ذلك الاسم المثنى من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما الوارد بقوله امثالها ما مائة في الوحدة والخمسة
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت بهذا تدخل الاب والام والقمرين
للقمر والشمس فانه تثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين بهما

الاب والام وكذلك تثنية القمر باعتبار من يفرق بينه وبين الشمس فانا نجيز ان يجعل الالف والام سماة تامة الاب ارتجاء للقوة التناسب بينهما ثم تاول الاسم بمعنى المسمى ليحصل بتاويلها فتجانسان فتثنى باعتباره فيكون من الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل ايضا لاحتياج الى اعتبار اسمية للظهر او الطبق فانه موضع لكل واحد منهما حقيقة قلت بالمسمى ليحصل مفهوم بتاويلها فتثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بحيث يشترك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء نحو هما فرزدقان مثلا اذا كان علما لكثرة او يقال بالمسمى بزيد ثم تثنى وتجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر ويقال بالمسمى بعمر ثم تثنى وتجمع وردة بعضهم وقال الكوفيون ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها بحمل الاشتراك في الاسم على الاشتراك في اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض لا نذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض اللغات مما يتطرف اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرف اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال

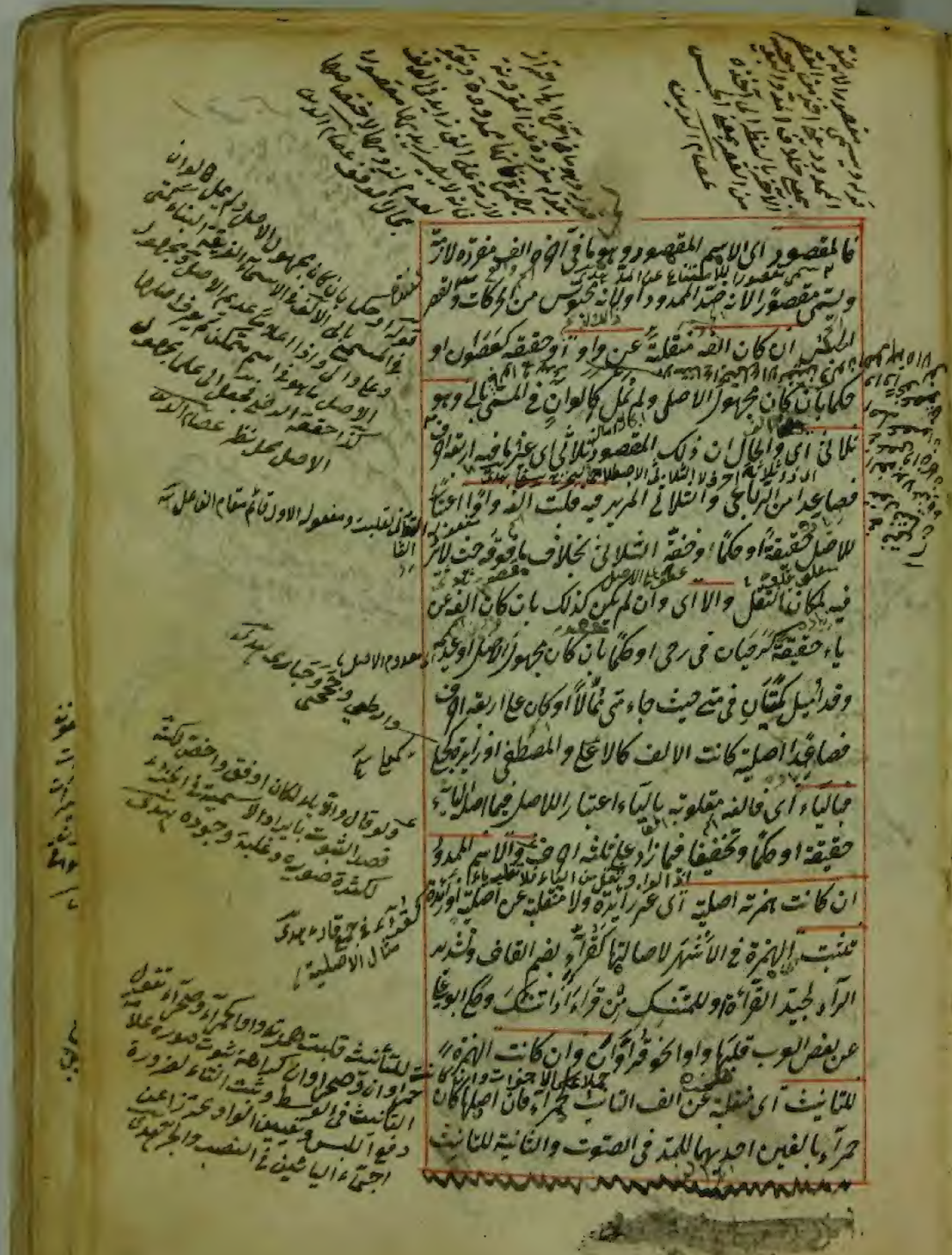

فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من حركات وسمي قصرا

المكتبة ان كان الف منقلبة عن واو او حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعمل كالوان في المثنى بالف وهو

ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه زيادة على الثلاثة فخرج نحو اعطى واستخرج والثلاثي المجرد فخرج نحو دعا ورمى

للاصل حقيقة او حكما وخرج الثلاثي بخلاف ما هو فوق الثلاثي فانه لا يثنى بالالف

فيه لامكان النقل والاي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عن واو كفتيان في متى حيث جاء متى ثلاثا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاجلى والمصطفى او زايدة كحبلى جمع حبلى اي فانها مقلوبة عن الياء اعتبارا للاصل فجمعها اصلها الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فما زاد على ثانيه احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زيدت

تثنيت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وشذ في القراء الجيد القراءة والمتمسك من قراءات شك وحكى ابو عبيدة عن بعض العرب قلبها واوا فخوقراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالقصر احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

قلبت الثانية همزة كوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فيقال حمراوان لان الهمزة وان ثقلت من جنس الالف فينبغي ان
لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الالف
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقيت واجوه
ودجاجة صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن العرب قلبها ياء فيقال حمرايان
والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصليتين كقضاء وعزاء فان همزته اصلها
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء
لكنها في الاصل وفي الاولى عن اصليتين فاشبهتا همزة قرائ فثبتت
في الصورتين كما في قرائ وقنائها فاجلب الهمزة واوا لان عين الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فاشبهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا في الترجمة الشريفة بحث بانه ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في نزاء الآرادان بالهمزة ويرد واوان
بالواو ولكن المشهور بردايان بالياء فكان ينبغي ان يقال المص
والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكنه قد تصفح الكف الشفاة كالمفصل والمفتاح والباب فليتأمل

الشفا الامين

وبحذف تاء التانيث في خصية واليتة عند تثنيتها نحو خصيين واليتين
مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت تخفيفا
لانها لما لم يفترقا كان التثنية هنا كالمفرد فكما لا يثبت وسط المفرد
تاء التانيث لا يثبت في وسطه بسوط

بخلاف قائمة وقاعدة باشتمارة غيرها وقع في شرح الرضي من انه قد يقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
بحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ
النون تقوم مقام التنوين يوجب تمام الكلمة والانقطاع عما بعدها
يوجب الانفصال والامتزاج قبتا فان وحذفت تاء التانيث
التي قبلها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وعوضا عنها
واليا على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالها بالاولى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في وسطه وقيل خصي والي
مستعملان بمعنى فعيل وفعيلة وان كانتا افعل استعمالا
سبقا وقد كان حذف التنوين قاعدة مستمرة الا في ما يأتي بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس
قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
الا في بيانه بالفعل الماضي المجموع عادل اى اسم دل على جملة
احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفرده اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال
على واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف مرتبة
بتغير بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في

عصام الدين

في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالحاء في قوله بحروف مفرده
اما متعلقة بقوله مقصورة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات اصطلح اهل صنعة العربية وقوله دال
على آحاد جنس تحليل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم
تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كركب وغير
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصورة بحروف مفرده
فرجت اسماء الجموع فانها قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصورة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده فرجت اسماء
الجموع والعدد نحو ثمر بما التفاوت بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع بل جمع على الاصح بل الاول اسم جنس وان اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بسبب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسما
الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وحال الفرق
وكذا اسماء الاجناس كتمر ونخل وشجرة واما اسم جنس او جمع

لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو
فلك تماثل الواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدقه الجنس عليه
فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضة فلك اذا كان مفردا ضمة فقط واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح ما سلم بناء واحده اي مكسر لا تاء ان يكون
المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها وحالة الرفع
او ياء ومكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوض
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل
حركة الفتحة تثقل الواو والضمة ليدل ذلك الملحوق فقط
او مع الملحوق على ان معناه اي مع مفرده الواحد من حيث هو
الكسرة ولم يثقل من الضمة اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل كوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثر
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض فعلى الاكثر قاض حذف ان الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء ان كنين وعلى تقدير

القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد
جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى وقف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لبدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر
فاصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين و
شرط اى شرط اريد جمعيته جمعه الصحيح المذكر بغير شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما خاصا من غير معنى
وصفية فيه مذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك ليكون بهذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه وللذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعباس او الا
كالثمرة او واحدا كزيد اعرب للوقوع بعد الجمع وازيد بالمذكر
ما يكون بحرا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن

كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو رقاد وسلمى سمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف
فلا يمنع من الجمعية بواو ونون لان المحدودة تقلب
واوا فتبقى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شرط
فالشرط الاول منه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون
ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكر غير
صفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يكسر
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كالمدلول عليه بالزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون الاسم فعلان فعلى اى مذكرا
غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلا غضبان وسكران
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يكسر لان فعلان فعلانة اكثر فى الفرق بين
المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة
بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور تقول رجل جريح
وصبور بغير تاء وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحس ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبرى والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مثلثا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء
التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى
نون الجمع بالاضافة كما مر فى التثنية وقد شذ نحو قاضى بلدنا
بكسر النون جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد كان كان
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذه لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونها علما او صفة لمذكر او جريا مجرى صاحب اللبان
بفتح الاسماء تحت قاعدة كلية او خرجا من الشذوذ منهما بين
واشار بقوله بعضها على الشذوذ منها ارضين وانما قيد
اى بعض تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى بشرط الصحاح المؤنث
ما لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء زائدتان نحو مسلمات
اى شرط الصحاح المؤنث ان كان مفرده صحيحا وله
اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى فلو كسر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون كسلامة لم يلزم مزية الفرع على الاصل

وان لم يكن له اى المفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا
يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون نجرد اعن تاء التانيث
كحائض لانه يقال فى جمع حايضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض
ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الاطلاق
اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب
وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
تاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء لانه ليس بحقيقى ولاظاهر العلامة

جمع الكثير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفس الحروف
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض جمع السلامة لتغير بناء واحده
بحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر ما تغير تغيرا يكون
لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا
فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله تغيرا ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال واجراس او اعتباريا كفلك فانه
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع
اى جمع يكون على وزن افعل كافلس وافعال اى جمع يكون على

ان اقصاء بشوع كحدائق اذ وقع ما قبل آخرها بعد الالف الزائدة ياء قوي بالالف
انه كان الياء زائدة وان الكاف من اصل الكلمة قرئ بالياء معايشي لقراءة

وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس مفعل ومفعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكر السالم
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انتهاء
اي جموع الثلاثة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة وفعيلل
لها وما عداها من تلك المذكورين الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث مغاير الغيره سواء صدر عنه كالضرب
والقتل او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يتبع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلستين فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان
كان الاخيران منصوبا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
اي سماعي وبر تقي عدده الى اثنين وثلثين كما بينته في كتب التصريف
وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد بيني ثلاثي المزيد فيه وآثار ما عي المجرد
والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على فعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف وبفعل اي المصدر بالقطع مثل فعله المنتفي

سماعي

قياسي

حال

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غير
اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرامك بكرا غدا او
الآن وذلك لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا بخلاف عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فاني اذا كان مفعولا مطلقا فيجب حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشئ مما في خبر ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيدا
ولا بضمير آل معموله فيه او يكون الظرف معمولا ما لم يسم فاعله لانه
لو اضمر لاضمر في المفرد والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فاختلفا في ذلك
تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه تستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على حد قولهم نحو ضربي زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا ظهارا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا لان النسبة الى فاعل ما غير ما هو ذو في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول و

خصوا اي بالاستتار غير منبه فيه بخلاف غيرها زيدا
فانها لا تضمر فيه بالابراز بالاستتار فافهم في كلامه
قال القصر فيما زاد مستتر منه

مكتبة الدراسات العليا
قسم المخطوطات

والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه بمعنى قوى شابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب و
اعماله اى اعمال المصدر قليلا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما قد يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن خولف ذلك
على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن
شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى على او مفعول صريح
بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
اى المصدر مفعولا مطلقا وفاقا من غير اعتبار ما يراد به من النفس
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا بريدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا بريدا او ان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان خلفا من
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا وحمدا له فوجهان اى نحو فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمل للبدلية فى قوله فوجهان وجهان والاقرب

قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اتيا بالحمل الموضحة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر
واظهر فلو اتى عن القسمين ثم يتعقل بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام به الفعل اى لذات قام
بها الفعل ولو قال ما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل او
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة تعال
فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم
المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقيد له
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل
على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجمع الذى
حكم عليه بان ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله
ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة وتقضان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع

لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر اخواته
المص و اسندوا الى اوجاء اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا الى اوجاء الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متغايران
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي الترجمة اشعار بفقا معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل الاشتقاق من مصادر
الثلاثي لمن قام به على هذه الصيغة وهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة ككرس واحس ومضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل و
من غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي بميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا مع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدحل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ومؤلم فيما

متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فيه حرف المضارع
ايضا مذكورا كما يكون لكل من في الميم مثال يكون لكل من في
الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله حال كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد ويكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد فان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وغير الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل
اسم الفاعل حال كونه مقيدا بشرط اي بشيء من شرط ما مجملا بين
يجوز زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط
احد هذه الامور لان عمله عمل ما يشبهه للمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه غدا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او كما يقوله الكوفيون وكلهم ما بسطوا ذراعيه بالوصيد
فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعنى
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ويشترط
الاعتماد واعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه

جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاءني زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحو ما من الفاظ الاستفهام
او اجرائه مجرى ما ذكر نحو ما في الدار من احد الا عمرو
وانما بالفعل اولى فانه اصل وهو به اشبه للفعل نحو قائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للثاني
اي للزمان الماضي بالاستقلال او ضمن الاستمرار وارید ذکر مفعوله
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو هذا ضارب
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو
امس خلافا للكسائي فانه زيد لا عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير الاضافة الصفة الى
مفعوله او ممسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل مفعولا او غيرها
اضيف الفاعل اليه فجعل مقدرا اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قبل معطي عمرو قبل ما اعطاه فقيل درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الكل اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن
صيغة الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكرامتهم او دخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كقراب وقروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراطها ما شرط به عمله هذا
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وجمعه
كذا المجموع منهما مصحا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
كان مفردا في العمل وشروطه تطرق خلل الى صيغة المفرد
من حيث ذاتها بالحاق علامة التأنيث والجمع نحو الزيدان
ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او الزيدان
الضاربا او امس ويجوز حذف النون اي نونا المثنى والمجموع
مع العمل مجرورا بالاضافة على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعولا له لحذف

اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف
لطول الصلة بها بالقراءة من قرا المقيم الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير الا التكرير مثل قوله نعما لذا يقول العذل
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الا الآن
والقرأة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما تاخيث وقع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وانما ازم
اقامة من مقام ما مترخ اسم الفاعل فقولنا ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقولنا لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل فانها
سواء فتح تفضيل الفاعل او تفضيل المفعول فانه يشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر ضمه الفتح وكسره للمفعول كمضروب بفتح الراء وامره
اى شانه وحاله العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كاسم
الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان موقوفا باللام يعمل بمعنى
المضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل لو كان بناء

مفعول آه يبقى على نصب نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا
او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديان
لمن قام على معنى النبوت اى لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث جاء
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والملازم اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحمه
العين بعد نقل الى رحم بضمها على ما قال رحيم الا من رحم بضم الحاء
اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ظاهر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفعل
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها بالصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع ان مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لانها
اختصاصا لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ويكون على المشابهتها

والحسن وجهٍ خلافاً لبعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتار الضمير في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بجعل فيها معاً ولا حظ فيه لواحد منها وتانيهما ان
يكون الصفة باللام مضافة بالمعنى لا معمولة لها لتجردها عن اللام
مثل الحسن وجهٍ او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة الموقوفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في التقدير على المعهود من الاضافة واضيف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم كما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فقد تخفف الحال الان يبلغ نهاية ما يكون منه وهو
ان ينتصب على ابهون التخفيف اعني حذف التنوين والاضمير
لاغلظهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستتار فانه يمكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي عشر

فسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهاً وحسن وجهاً
وحسن وجهه وحسن وجهٍ بجره واما المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والجميع تسعة اقسام حسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضمران منها احدهما الصفة والآخر المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتمال
على الضمير المحتاج اليه غير حسن لاشتماله على ضمير زايد عما قدر
الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجهٍ والحسن وجهٍ برفعها فيهما فهي لعدم
الرابطة بالموصوف لفظاً وما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة
مثل ظهوره في المعمول احتج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل
وهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يكن ترفع معمول الصفة بها
بل تنصب او الجر فضميرها ضمير الموصوف ليكون فاعلاً لها

انت الصفة بثنائية الموصوف فتقول هند حسنة وجهًا او حسنة
وجهًا وتثنى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان
حسنا وجهٍ وحسنان وجهًا وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنوا وجهٍ وحسنون وجهًا واسما الفاعل
والمفعول غير متعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى لمفعول واحد فاذا اتى باسم المفعول منه أقيم ذلك المفعول
مقام الفاعل فبقى غير متعد الا مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك
اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل و
مفعول كما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد
قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه ووجه واذا
كانا متعديين لاثنين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد
معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول القادر
او فاعل له يضرب شبيها بالمفعول وفى المثال الثانى يأخذ مفعولى
ثانى المعطى او مفعولا واقيم مقام الفاعل ونصب شبيها ما
بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد نميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف

قام به الفعل او وقع عليه او التعميم ليشمل ما قام به الفعل
وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والمراد
فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى الذات متصفة تلك
الزيادة او ظرف مستقر للموصوف متلبس تلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من
حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر محققا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطان
بنيته اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى مجرد للمزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى
المزيد فيه مع الحفاظ على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تتبع الزيادة على ثلثة حروف مع اسقاط بعضها يلزم الا
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او ثلاثى المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى
مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا

قال يا اخي انت انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن بيئة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فياساواه يكون اجهل وابلد ممن يكون آثار حماقته وبلاده ظاهرة على سبيل التذوذ لا يقول بذلك عاقل وان اراح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان تقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة شيء منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياس اي الكوفيين الواقع في اسم التفضيل اشتقاقا قياسيا للفاعل لا للمفعول فانه يشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاختصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول سماعا على خلاف القياس في الموضع قليلا نحو اعذر من يهوا اشد معذوريته والوم لمن يهوى ملومية وعلى هذا القياس استغل واشر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعمالها بالاضافة او من او باللام على سبيل الانفصال المحقق فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يتعين باللام الداخل على المعين تعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلبت شخص افضل من زيد قلت عمرو او الافضل منه زيدا اي الشخص الذي قلت انه افضل

بتعين المنفي ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منها اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل الصفة منها لالتبس ان المراد زهرة وعور او زيادة الحمرة او العور وبهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على ان افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة في الصفة والاول موافقة الوضع الطبع

مثل افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان لزيد على احد زيادة فيه على كثير يوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد بالتثنية والتوكيد نحو زيد افضل الفاضلين وزيد افضل الفضلاء

استحاجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا للون وعمى مثال للعيب وقيدنا العيب بالظاهري للاحتراز نحو الجهل والبلادة يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق الاحمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن بيئة والجواب بان المراد بالحمق ما يظهر من اثر البلادة الظاهر كما حكي عن ابن بيئة تمن تعليق جزاة وغلام وجيط على عنقه وهو ذو وجنة طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا افضل قتلة ذات ليلة باحوه بقلادته فلما اصبح

قال

من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للتعجب
ان يستعمل اما مضافا كقولك زيد افضل الناس او ممن كقولك زيد
افضل من عمرو او مجردا باللام كقولك زيد الافضل من عمرو فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها كقولك زيد الافضل ممن عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا والباقي ليست بالاكثر منهم حقيقة او ادعاء
القوة للكاثر فتفضيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي
ليست من بينهم بالاكثر حقيقة ولا يجوز خلوه عن الكل لانفهام
لغوات الغرض كقولك زيد افضل الا ان يجعل افضل علما لمثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثل الا الحروف هو المضاف اليه اي الله
اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة على من اضيف
اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فاكثر ما يكون ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفة بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوف على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس

اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز هذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته وظروجه عنهم اي عن الاضافة
باضافتهم اليه وكذا ان يقصد زيادة مطلقة اي ناشئة
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصلح مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه لاحاطة هو افضل
فيهم نحو قولك بنيامين صاحب يوسف افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى مجاورة من جنسه كليس واخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا بد خارج جملة اخوته
وان تضيفه الى غير مجاورة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه
وهو مختص بغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة عن من اضيف به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفة مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفة مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون
او هندا او الهندان او الهندات افضل الناس وهند الا انثة
بنا به افضل من الذكر ليس فيه الا الافراد والتذكير كون المفضل

مذكورا معه وللمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اسم التفضيل صفة كقولك الزيدان
افضلا الناسع الزيدون افضلوهم وهند افضلى النساء والهندات
فضليات والهندات فضليا تهن بان يحاقبه اللام والالف
في كونه موقوتة واما النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
فيه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل الموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
الموصوف فيها مع عدم قيام المانع وهو اضافته بمن التفضيلية لفظا
او معنا لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي
استعمل بمن مجرد مذكر لا غير اى لا غير المجرد المذكر لكراهتهم طرو
اداة التثنية والجمع والتانيث الحقيقيين بالاجوف بما هو في حكم
الوسط باعتبار اخراجه عن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب اخر فكانوا تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل اسم المظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر للاشتراط في العمل في المضمر ضعف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد صفته ما هو له كزيد حامل
وال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله

اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والجار والمجرور
فيعمل فيهما ايضا بلا شرط لان الظرف والجار يكفيهما رائحة من
الفعل كقولك زيد احسن منك امس يوم راكبا والتمييز يجلو عن موقع الفعل
ايضا كقولك طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الا في
باب فعل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه
ليس بفعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيهما هو الاصل
فيه وهو استغراق عن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مباينته
عن اسم الفاعل فلا يعمل مباينته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ سببي عند اعلم بان يرفع ضميرا
او ظاهرا اجنبيا او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول على
اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اخبر اولا عن نفسه الى
نفس ذلك السبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار ان المفضل عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف
اى تفضلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد فالمفضل عليه هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل والكحل
والكحل به مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد ففضل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ انانا

نفي وفي المعنى سببه ليحصل له صاحب يتعمد عليه ويحصل له منظر
تعلق بذلك الجبا حتى يتيسر عليه فيه كالصفة المشبهة لا لخطا
تحترام عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في منظر بعده سواء كان من
متعلقات للوصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا واما كان
ان يكون ذلك المشترك مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليخرج نحو مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات مختلف بالاعتبار
وليلا يتبين على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التعابر بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه بسهل ازاله عن المعنى التفضيل
بالنفي كما يستفاد فائدة واما الشرط ان يكون اسم التفضيل منفيا
او عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما قلنا انه عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه يشترط في اسم التفضيل
وكذا كل افعل في المواد الا في بمعنى الفعل وبهذه القيارة يحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن بلا زيادة
استوفى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن في كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيثبت اصل
حسن كحل عين رجل بمقتضى النفي الذي زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمراد ثانيا بمقام المدح فيرجع المعنى الى انه ليس حسن في عين
كحل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى

ونانيها

ونانيها ان يجعل احسن مثلا لنفي مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى احسن رجل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه بالقياس
بكونه دونه لانه باب المقام فرجح المعنى الاول اي ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
عرفا نفي المساواة مطلقا وكونه ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل المنظر
ينبغي ان يكون عاملا في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات فمع صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال
بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

التفضيل فلا قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عليه
في المظهر مع انهم يرفعون الاحسن بالجزية والكحل بالابتداء
تفضيلا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه الاحسن من حيث
انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله من في عين
زيد باجنبي وهو الكحل اذ كحل ليس معمولا له من هذه الجهة
فهي اجنبي له من هذه الجهة لا يجوز تخلل اجنبي بينه وبين معموله
من هذه الجهة ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من
معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة
معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بما
هو فاعلية فانه لم يكن اجنبيا لخلوه من معمولية اسم التفضيل
ولو قدم قوله من عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
وبين معموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد
تركيبي وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من
الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد الجامع انها ليس من قبيل العبارة المشهورة الواقعة
في امثال هذا المقصود والكلام فيها وما قرر مثله الكحل
وبين شرائطه وما تجوز عليها وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ولا نقصان اذ لا يخفى على ان التعبير عنها غير تحقيق فتأمل
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى تقدير تسليمه

وينتقل

بهذا الترتيب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
هذه المسئلة ويطبق بعض من تصور عليه فقال وذلك قول
* ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ما قائمة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احضر منه مجرورا
ضمير منه وكلمة في وليرفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد
كان احضر مع ظهوره والمعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد والكحل فحان
قدمت على اسم التفضيل ذكر العين الذي كان الكحل
فيها منضما عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصل ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
منه في غير ما ولا يلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين
زيد حينئذ ليس في غاية الحسن وانما جازت بهذه الصورة اذ لم
يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل الابتداء لانها مع الا
دلان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا اري منصوب على انه مصدر محذوف اي قلت

قوله ان الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة

قوله ولا اري منصوب على انه مصدر محذوف اي قلت

بالمفهومية ويمكن ارجاع ضميره الى المضي فح يكون المراد
بكون المضي في نفسه استقلاليا بالمفهومية فرجع كون المضي
في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلالي بالمفهومية لكن
بالطابقة لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى لا يحرف هو آلة لملاحظة
غيرها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمضي في نفسه ليس تلك النسبة
واما وصف ذلك المضي بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد بكون
الحدث فالمراد بالمضي ليس معناه المطابقي بل هو لازمه لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في اللغة عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمضي يخرج به الاسم يخرج به الفعل المستقبل
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها انما منقول عن المصادر
او غيرها سبق ودخل فيه افعال المقاربة عن الزمان نحو عسى كاد
لا قتران معناها بوجب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين والا
مقترن باحد كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اي ومن خواص الفعل دخول قد لانها

قوله اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان هذا هو
المشهور فيما بين القوم
والتحقيق انه مشتمل على
اربعة معان راجعها تقييد
الحدث او النسبة بالزمان
وهو ايضا معنى حرفي غير
مستقل بمفهوم

اي في زمان حاصل في سبق زمانك ولا ضير في وقوع الزمان في الزمان
لمكان العموم والخصوص او الكلية او البعضية كما يقال الزمان يوجد
في الازمنة الثلثة ووقته الظهر يوم الجمعة واضافة زمانك بادنى
ملابسة اي زمانا اتى فيه والخطاب لغير معين بعد ذكر

انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او
التحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل او لما او لطلبه كلام الامر او للنهي كلا
النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خصت لحوق تاء التانيث
تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها لحقها من التاء او المشاركة الدالة على تانيثها
فاعلها فلا يلزم اختصاص بالفعل سالكة حال عن تاء التانيث
احترز عن المشركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو ما فعلت
اراد بنحو فعلت الضمائر المتصلة احترز عن زيادة المشركة المرفوعة فعل
فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عن
جميع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم ت وسين الفرع مع الاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واحضر فهو بالتعميم احق
واجدر الماضي ما دل على فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة على زمانك الحاضر الذي انت فيه بقيلة

ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه
ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع حتى جاز
ان تعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد تعليقا كان او
خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة حتى
دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليهما
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث المضارع
يقتضى ان يكون ما قبله ساكنا لانه ضمير والضمير
حرف والساكن لا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشاركه
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالام خلافا لصاحب المفتاح
النحاة تام يكن وقف الاخير عليه الجزم عن صيرورته مرفوعا
متصلين به للتثنية مذكرا او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد
الغايب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغايبة المونث
والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب للكثير
بالضمة اى فى حال الرفع والفتحة اى فى حال النصب نيابة اى
حال كون الضمة والفتحة نيابتين والسكون فى حال الجزم مثل لم يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل بها وحذفها اى بحذف

النون حالة النصب والجزم فان النصب تابع للجزم كما ان الاسم
تابع للجر مثل لم يضربان ولم يضربون ولم تضربون ولم تضربين ولم يضربا ولم
الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء يضم
تقديرا فى حالة الرفع لان الضم على الياء والواو ثقيلة تقول هو يغزو
ويرمى والفتحة لخفتها حال النصب لفظا فتحة تخلص نحو
ولن يرمى والحذف اى بحذف الياء والواو فى حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف يضم والفتح تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى
بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الجازم والناصب نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب
اى ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان كالاسم فاعطى
ما سبق اعراب الاسم واعرابه هو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه ارتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم
وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو

الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قام الزيدان ويكفيا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم الزيدان واقع موقع الاسم لانه يقوم
وحده والبين صلة كما حذف الكلمة وسوغ حذف البين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيها الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجئ فى باب
افعال المقاربة ان ث والسين وسوف تنصب اى المضارع بان مضمرة
وجوبا قال الفراء اصله لا ابدا لا ان ث ونا وقال الخليل الا ان مخففة
كأنه يشبهها اى تنفى وقال سيبويه انه مركب من لا وان وان قيل اصله
اذا ان خففت وقبل اذا الظرفية فنون عوض عن المضاف اليه كما
وبان مصدرية بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهى لام الجارة الزايدة اجرى كان المنفية
مجرى لم يكن لانها بمعناها لان بهذه الثلثة جوازا ووجوبا وخولفا فى العمل
لانها جعلت مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء فجوابا لنحو
وبعد اوا وتحو لاتاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الثلثة
وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء فجعل مؤولا ليكون من عطف المؤول
على المؤول المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى ما تزرنى فاكرمك
لكن زيارة منك فاكرام منى ايك وفى لاتاكل السمك وتشرب اللبن

لاتكن

لاتكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان الا تنصب
بانها المضارع مثل اريد ان يحسن الى فتمثال النصب بالفتحة و
ان نصوا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى
تقع بعد العلم اذا لم تنصب الظن هى ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم
بهذه اى ان الناصبة لتحتمل ان سيقوم وان لا يقوم وان
التى تقع بعد الظن فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيه فان
التى بعدها الوجهان وان مثل لن ابرح وسيجئ اى مع بيان
نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون قوله
تع ولن ابرح الارض حتى ياذن لى تناقض لان لن تقتضى
ان لا يبرح وحتى ياذن الانتهاء بوجود الاذن الذى ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن بعدها معمولا لما قبلها فان
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر
ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه ليس بها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اه ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
وان كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا ونحوه

وبما لم يمكنا بن الا في الاستقبال فان فقد اخذ الشرطان
نحو ائذن اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا او كلا ما فوجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الآتية لما كان انتصاب المضارع بها بشروط
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقف اى اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتداد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع بناء على
الاعتداد بالعطف وان ضعف وكما التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بنحو كي اى حال كون حتى بمعنى كي السببية اعلى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها والنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت ترتحل
البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا

والسير حتى يغيب النهار مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا
فان اردت بالفعل الذي دخلت عليه الحال كيف زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقق بان يكون على عنوان التكلم بصيغة
وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد حال دخولي هذا الموضع حكاية لحال التكلم
فانك كنت في زمان الدخول بصيغة التكلم هذه العبارة وحكيتها
في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه
العبارة مرفوعا فان بقيت على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا والا لا يمكن حينئذ تقدير ان لا نافية لان الاستحالة
كانت الى حتى عند هذه الارادة فوجب ابتداء لا جارة ولا
عاطفة ومعنى كونها لوجب الابتداء ان يبتدأ بها كلام
مستأنف لان ما بعدها مبتدأ يكون الفعل خبرا ليكون
حتى داخلة على الاسم كما تقدم بعضهم خبرا مرفوعا اى كما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ووجب السببية اى كون ما قبلها
سببا لما بعدها بحيث يحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد بالحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اى ومن
اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سير كذا حتى ادخلها وقت
حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة
لانا نقدره لما كانت وقت ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى
الناقصة بلا خبر فيختل المعنى ويمتنع الرفع نظرا الى الامر ان يقدر
اسم مستقل اى حتى ترخلا لانا لم يكون ما بعدها خبرا استئنافا مقطوعا عما قبله
وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستقبال
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو
محال وغاية فى وقت حصول كان الناقصة نحو كان سيرى حتى ادخلها
فان معناه انت سيرك فانا ادخل الآن ولا شك فيه
سلمنا ان الرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك
انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب تحقق الحصول
فقوله ابتداء عطف تفسير جاز على جاز فى الناقصة لانها كان سيرى
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى الناقصة كالمعطوف
عليه فى بعض النسخ هكذا جاز فى كان سيرى حتى ادخلها الخ
اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان الناقصة
فعلى هذا قوله ابتداء عطف على كان اى كان سيرى ولا شك فيه
ولام كى التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة وكل ما يجوز دخول التى
ينتصب بها المضارع على اللام تاكيد لنفى بعد النفى كان نقيض حصل

شئ وما كان الله ليعذبهم او منفى لم يكن ليفعل وهى ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا اضمر الفعل بعد اللام
فبان المقدرة فكيف ينصب المحل قيل صح على حذف مضاف
من الاسم اى ما كان صفة الله لتعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا
تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان
الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها تقدر ان
بعدها لانتصاب المضارع مثيرا وحاشر طين احدهما السببية
اما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب يخصص
على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم تقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون فعلا
اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليصح تقدم ان
او منفى معناه من النفى المستفاد جوابا عن قولهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة الواقعة جوابا عن قولهم كون ما بعدها
اى لكن فلك زيارة فاكرام منى او اى نحو لا تستقم فاخرج فلك
اى لا يكن فلك شتم فضرب منى فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لى فاغفر ولا تؤاخذنى فاهلك او الاستفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اى هل يكون عندكم ماء فشرب منه او التمنى نحو ليتنا
فنحدثنا اى ليس كون لنا فنحدث لنا ويندرج فيه التحضيض نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستفهام مع فصل

لان تقوم وهي للحروف العاطفة نحو اجئني فاما ك وان تذهب
لان هذه الثلثة تدخل على صريح الخ نحو جئتك لاكرامك والجئتك
ضرب زيد وعضب واردت لتعزيرك فجازان يظهر معها ان تنصب
الفعل بنفسها الاسم الصريح ثم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الناصب
فيها ان يستتر كما في هذا المثل وفي هذا المثل لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها الى بمعنى لا لان المعنى الاول اغلب في الى تليها
المضارع وان الواو والفاء وأو خلافا لما اقتضى كلامه
للتنصيص على مذهب البصريين والاخفش ضاربين
الف فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي على ان لا تستكره اللاحقين الموبخين فلم كي
ولام لا تخوفوني شلا يعلم واعلم ان ان ان صحت
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا حتى على ضعفها نحو قوله
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع قل مع الشذوذ كقوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم الى المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي آخرا زعما ان العمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم الجازات
اي ويجزم المضارع بكلم الجازات كلمات الشرط وجزاءها

بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم الجازات ان وهي اما
وحيثما خاف وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا
واين وحتى وحيثما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا
وما ومن واي واني واما تجزم المضارع مع كيفما واذا
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان بعناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي
حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان
التي هي موضوعة للامر المقطوع به وجزاء مقدرة عطف على قوله
بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى في المقطوع
فلم تكتف المضارع ماضيا ونفيه اي تتبع المضارع فلا بعد
ليوجبل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم
في هذا النفي والنفي وتختص اي لما بما لا يستمر انتفاؤه
الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عيب ندمه ولا يدوم استمرار انتفاء
الى وقت التكلم بها فاذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فاد
استمر
جواز حذف الفعل اي تختص ايضا بجواز

لما يجوز حذف الفعل للنفي بها ان دل عليه دليل نحو ما زيد
المدينة ولما اي لما يقرب خلافا ونحو ما زيد صديقا ولما
عليها فلا تقول ان لما يقرب ومن لما يقرب كما تقول ان لم
يقرب وكان ذلك لكونها عاصلة قوية بين العامل والمعمول
وتختص ايضا باستغراق النفي الماضي بالتوقع اي ينتفي بها فعل مقرب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو نم زيد ولما ينفع النوم ولام الام
المطلوبة بها الفعل قيد فعل فيها لام الدعاء نحو لينفق الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء نحو فليؤد
طائفة اي وليصلوا ولم يقضوا ولا النهي هي لام المطلوبة
بها الترك اي ترك الفعل وهي نقيض النفي ولا النهي ضد ما الى لا
للنهي الخ ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكل المجازات المذكورة تمر قبل تدخل على الفعل من حيث
الفعل الاول مسببة الفعل الخ اي يجعل الفعل الاول سببا
والثاني مسببا فخرج اللص وكل المجازات ما تدخل على شيئين
يجعل الاول سببا لثان ولا يخفى ان كل المجازات لا تجعل الشيء
سببا لشيء فالمراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية الشيء الخ
بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلام المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الاول

الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما بنية يصح بها ان يورد بما في صورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا للذهن ولا خارجا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكان الاخلاق يعني انه
منها بمكان يعتبر الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام
عنده وبيتهما اي بهذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط
لتحقق ثانيهما جزاء من حيث انه يترتب على الاول انشاء
الجزاء على الفعل فيها اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تشتمني
از رك او الاول فقط مضارعا نحو ان تشتمني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الخ مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان
الجزم للعطف بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف التعلق
بجعلونه الماضي والفعل لغير المعمول نحو انا ان زرتنا او اتيتنا وان
كان الجزء ماضيا لفظا فقط نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وحينئذ ان يكون تفصيلا للقدر
لم يتعرض لقدر سواء كان قد ملفوظا كقولك ان تشرق فقد شرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقولك ان كان قميصه قد شق
فقد شق قميصه قد خرجت فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق

وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك
السببية فقد ران مع الفعل الماخوذ من اسلم وقبل تدخل الجنة
جواب كيف فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة بخلاف لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فان امتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار فالوقوف في هذه
المواضع قرينة النفي المثبت والوقف قرينة فوته بهذا اذا قصد
السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل الرفع اما على
ان كان صالحا للوصفية كقولك ائتني فاكرمك اي ليتأتى مني اكرامك
مرفوعا اي وليا وارنا او بالحال كزرك كقولك قذرهم في طعامك
يعجبون اي عجبين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم
اشيروا نرا وليا فكل حذف امر يجري بمقدار الامر بكذا في بعض النسخ
وفي بعضها بمثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض النسخ وانما قال بمثال
بالام ولم يقل الامر لان الام كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري خلافا للاصوليين فخصوص بالام بالصيغة كذا ذكر المص
في شرح صيغة يطلب بها الفعل تشمل كل امر غائبا كان او مخاطبا

او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن الجهاد مطلقا فانه
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الكتاب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قول تفتلك
فلتفرحوا فيجيء قراءة على صيغة الخطاب وعن مثل حره فطرويد وحكم
اياه اي آه الالم في الحقيقة عند البصريين الوقف والسكوت
على السكون لانقطاع ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة فان اتى
الاسم المقتضية للاعراب اتى به وفي الصورة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وجه العلة لانه لما اتى بها فيه اللام من المجزوم مع اعطاء حكم نفس
اضرب اضربا اضربوا واخشى وغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم تخشى ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان بقي حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن للآخر وحذل ما بقي امر تقول في تقدير قولهم نصارت
ضارت ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره والى بعد حذف المضارعة
حرف ساكن وليس المضارع بريطي واراد بالرباعي ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من الكمر يفعة واما باب الافعال الاغير
زدت همزة وصل على ما بقي حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن لكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان ما بعده
اي ما بعد الساكن ضمة وقد ذكر المص هذا التفصيل في شرح الشافية
الموافقة لهوى

فانه اذا قيل فخ اقتل اقتل بفتح التاء البس بالواحد المتكلم المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسور ما قبل الآخر ساكن بعده فتحة سواء كان بعده كسرة ثم فتحة فانه لو ضم فيه مثل اضرب البس بالماضي المجهول من الاعراب ولو فتح لالبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالبس بالماضي من الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده الف الوصل ان كان مضموما واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان ياء مفتوحة اي عالمة مفتوحة لانها لو كانت مضمومة لرُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لان همزة الوصل مقطوعة تلك بعينه تجعل عالم يبسم فاعلم اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة مع حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر بهذا القيد اكتفاء بذكره فيما سبق فان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا كان او مضارعا غيرت صيغته وخص البس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ويُضرب واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب للتعجب يعني ان فاعل فعله المفعول هو وزن غريب لم يوجد في الاوزان المخروجة من الفعة لا الكثرة ووزن يا طرفه من الكثرة لا القلة وان كان غريبا يدل على غرابته

المفع ايضا لكن الخروج من الكثرة الى القلة غلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما حف به ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدروا استخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الكل مع التاء مثل تعلم وتجهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت نحو اللبس بهذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني وفعيل العين اي ما يكون عينه فقط مقلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يقل عينه لئلا يقتضي الى اجتماع الاعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال المقل المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص مقل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المنع للفاعل منه كما ذكر وبقيته ذكر مثل العين في المنع للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه فعيل وجمع اصلها قول وبيع فقابل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وهو في الرفع حقيقة هذا الاشمام ان تحرك بكسرة فاء الفعل نحو القيم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ازتي بها بعد تحركها ما قبلها هذا امر النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام في حائل الوقف اعني ضم الشفتين او قال بعضهم هو تالي بضم خالصة بعد ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

والغرض من الاتمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل
بهذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فعيل قول وبيوع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا والسكونها وانضمام ما قبلها و
ومثله يقال في باب الماضي المجهول من المثل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من المثل العين من باب الافتعال والانفعال
اختير والقيد في بيع اللغات الثلث فيه فيه وقيد فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت دون اختير واقيم اد ليس ذلك مثل قيل
وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذا صلها اختير
واقوم بالياء والواو والكسرتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلها النقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال اختير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مفاعيه مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره
نحو يقرب ويكرم و يعلم ويشرح ويتدحرج وفتح ما قبل آخره
الفتح ونقل المضاعف بالزيادة ومثل العين الذى للمفعول ينقلب
العين فيه الفا اذا كانت اوواوا نحو ياء ويقال ويجار ويقاد
ويستعار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المقدى
وغير المقدى فالمقدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق الى اتم
غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له
من فاعل وقابله موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بالقيام
الصدور والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل

وقائم به ومسند اليه ولا تعالج الاصطلاح ح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المقدى كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية و بهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم فعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المقدى
بخلافه اى المقدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية و بهيئة الفاعل لكن فهم مع الغفلة عن هذه التعلقات
جائز وغير المقدى يصير متعديا الى ما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بحرف الاستعانة نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمقدى يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول نحو علم والى ثلثة كاعلم وارى
في بعض اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا
قبل دخول الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الآخر وهو
انبا وناء واخبر وحدث فليست اصلية في التعدية الى

ثلثة مفاعيل بل قد تبلغ اليها اذا ما هي بواسطة اشتغالا على الاعلال
وبهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولا الاول مفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا او
الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولا المفعول باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الاول وجواز اسقاطهما اذا دل عليهما دليل وتسمى افعال القلوب وتسمى افعال اليقين
ايضا وكأنهم ارادوا بذلك الظن والا فالاشتراك من بين الافعال
بمعنى الشك للمقتضى تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي كثيرة للظن وقلما
للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها اثباتية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان نسبة هذه الجملة عنه حاصل
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان نسبة الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتضف اي هذه الافعال الى
اي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انها مفعولا لها او
من خصايصها اي من جهة خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا يوجد في
غيره الا ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احد مفاعيلها جاز ذكر

الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين هنا
بمنزلة اسم واحد لان مضمونها هو المفعولية في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول كما في قوله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر تخليتا عني عزيتك انما ظالما قد يشتكي بناديهم الاعداء الى التخلي
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له وقد يحذف نحو كقولك
فلان يعطي ويكسو اي يشتاد من شأنه فائدة دون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن وانما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو
من يسمع يخل سمعه ما يسوءه صادقا او مبتدأ اي من خصايص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعولیها نحو زید ظننت قایم او ناصبت عنهما نحو زید قایم ظننت
وانما یجوز الالغاء علی التقدیرین لاستقلال الجزئین الصالحین
لان یکونا مبتداء وخبرا او مفعولین لها کلاما تاما علی تقدیر
الالغاء وجملتها بعد التقدیم ایضا نحو ظننت زید قایم لکن الجمهور
علی انه لا یجوز وهذه الافعال علی تقدیر الغائها فی منع الظرف
نحو زید قایم ظننت زید قایم فی ظنی وفی قوله جواز الالغاء
اشارة الی جواز اعمالها ایضا علی تقدیر التوسط والتاخر وفی
الشروح ان الاعمال اولی علی تقدیر التوسط وبعضها التزم
سواء بان والالغاء اولی علی تقدیر التاخر وحقیقة الالغاء
فیها اذا توسطت بین الفعل ومرفوعه کخرب احسب زید
وبین معمولیه ان کان زیدا احسب قام ثم زید وبین المتوسط
علیه نحو جائنی زید واحسب عمرو ولا شک ان الغائها فی هذه
الصور واجب فلهذا قید جوازه المذکور من جواز الاعمال ایضا
بقوله اذا توسطت بین مفعولیها او ناصبت بین عنهما وانما
خص هذا الالغاء بالذکر مع انه مطلق ایضا من حیث
لشیوعه وکثرة وقوعه منها ای ومن خصایص افعال القلوب
انها تعلق وتعلیقها وجوب ابطال عملها لفظا دون منع سبب
وقوعها قبل منع الاستفهام تلا او واسطة کما فی مثاله او بواسطة
کما اذا کان قبل المضاف الیه منع الاستفهام نحو علمت غلام

من انت وقیل النفی الداخل علی معمولها وقبل اللام ای لام
الابتداء الداخلة علی معمولها مثل علمت از ید عند کام عمرو نحال
للتعلیق بالاستفهام وترک مثال اخویه بالمشابهة بمثال النفی علمت
ما زید فی الدار ومثال اللام علمت لزید منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لانها تقع فی صدر الجملة وضعا فاقتضت بحاء صورة الجملة و
هذه الافعال یوجب تغییرا ما بنصب جزئیها فوجب التوفیق
باعتبار احدهما لفظا والآخر معنی فمن حیث الالفاظ وهی الاتمام
والنفی واللام الابتداء ومن حیث المعنی وجبت هذه الافعال
والتعلیق مأخوذ من قولهم امراة معلقة ای مفقودة الزوج
یکون حالها بین المطلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلازوج لتجوزها
وجوده فلما تقدم علی التصدر خالف المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل فیه تقدیرا لان معنی علمت قام زید کما کان لذلک عند
انتصاب الجزئین ومن ثم جاز عطف الجملة المنفیة بما ونحوها
علی الجملة التعلیقیة نحو علمت لزید قائم ولبکر قاعد والفرق بین
الالغاء والتعلیق الواجب ان الالغاء ابطال العمل فی
اللفظ والمعنی والتعلیق ابطاله منها ای ومن خصایص افعال القلوب
انه تجوز ان یکون فاعلها ای فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضمیرین متصلین لشیء واحد وانما قلنا متصلین لانها اذا
کان احدهما منفصلا لم یخص جواز اجتماعهما بفعل دون

وقفت

فانها تكون ناقصة كانية بثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ناصا اي كانيا في الزمان الماضي دالة على عدم سابق
او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر ولفظ صار عطف على قوله بثبوت خبرها اي كان
يكون ناقصة كانية بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لا على ما يوهمه كلام بعضهم من ان الواو تفيد
خطأ الآخر ان جيء بها اي صارت واو الجمع
لم يكن واو الجمع صارت واو الجمع فيكون المعنى ان هذا ايضا
عطف على قوله بثبوت الخ اي كان يكون ناقصة فيكون فيها
ضمير ان والجملة الواقعة بعدها خبرها والمعنى كقولك ان كنت
اذا صحت كان الامر كذا فانت كذا وانا اشتهي ان اكون كذلك
اصبح ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان
يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كان وكقوله تع وان كان
ذو عسرة وهي التي يدل وجودها بعد ذكرها على عدمها قبل بالمعنى
الاصح كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة تحسينا للفظ
او ليس المعنى على ذلك واعلم ان هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استغنى بفاعلها لجميع استعمالاتها وصار للانتقال

اما من صفة لا صفة نحو صار زيد عالما او امن حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات لا ذات ويتعدى بالى نحو صار فريق
بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو وبلحق بصار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد قال اتتبعون ما ترتد بصيرا وقال ان
ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من تحول تحولت
واصبح وامسى وراح لاقتران مضمون الجملة بها غالبا المدلول
عليها بمواد ما لا يصور بها مثل اصبح زيد غانيا وامسى زيد مسرورا
وراح زيد فرحا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء
او الضحى على هذا الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وحال وبات لاقتران
مضمون الجملة به وقتيها غالبا نحو ظل زيد يبكي وبات يرعى
له ذلك في جميع الليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اي صار وقد يجيء بهذان الفعلان بمعنى الصباح نحو ظلت
لكاع كذا وبت مياطيا لكن لا كان مجيئهما بهذين المعنيين
قليلة جملة بحكم العدم وبذلك لم يذكرهما النحاة وبين الافعال

الثالثة انّ بقتاض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامّة في مثل قولك
اضّ وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو بناء على ان
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها اضّ وعاد وغدا وراح
حاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة
وبايح اى زال ومن حالا رجحة لليل الماضية وما فتئ انضاما
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال فعلا
قيل سمّوا بها فعلا تشبيها لها بما ليس بمقيّد بواحدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات عند بعضهم اى قبل فاعلا
خبرها اى من وقت يمكن ان يتعلّق عادة فمعنى ما زال زيد يسير استمرار
اماريته من زمان قابليته وصلاحيته للاماريّة ابدا دلالتها على الاستمرار
فلان النفي مأخوذ من معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا وبيدها اى بهذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بحول او دوامه عليها فقط

وهو ظاهر او تقدير القول اى قائلا لا تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ فحذف لانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم
نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
الامر اى تقييده بمدة ثبوت خبرها لها فعلا بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية تنسبك مع
ما بعدها بتاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدّر الزمان قبله فلا بدّ هناك من حصول كلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمّ اى ومن اجل انه لتوقيت
الامر بمدة ثبوت خبرها لها فعلا احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانج مع اسمه وخبره ظرف او الظرف فضلة غير مستقل
بالافادة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام
جلوس زيد فما دام لم ينفع ما دام جالسا ولم يحصل من
المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدّرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام قبلها وليس نفي مضمون الجملة حالا
اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وبهذا يندفع ما
للجمهور وقيل نفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يفيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان المستقبل نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بزمان الماضي نحو قولهم

ما زال يفعل كذا اى كان قائلا
اى حسن ودخول حرف النفي

الا بعد انها ليس مصروفا عنهم وبهذا امتاز باب سيبويه وجوز تقديم
اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة عليها على اسمائها اذ ليس فيها الا
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامل فعل جاز وبه يجوز التقديم نفى
الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فيسبق ان يقيد بمثل قولنا
مالم يعرض ما يقتضى تقديم عليها نحو كان مالك اوانا قريبا عنها نحو
صار العدو صديقى فان اريد به نفى الضرورة كمن جانب العدم
فقط فيسبق ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة
فى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم عليها وهو من كان لما راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع فى الافعال لتوغلها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما
اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى الصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس مصدر
ويخالف هذا الحكم فلا فانها لا يجب ان يكون هذا الحكم
واقعا ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه بات للفاعلية المتقدم
فكانه لا مخالفة بينهم وذلك الخلاف منه فى غير ما تقدم لان اداة النفى
اذا دخلت على الفعل الذى مفاده النفى افاد فقط نفيه فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بجميع وقسم مختلف فيه ظاهر فيه

الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال بينها
بحسب التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل حرفا وهو
اى القسم المختلف فى كلامه ليس بشئ قائله ذو الكوفيون وابن
السراج وبالجملة على انه لا يجوز مراعاة كلتا اذ يمتنع تقدم معمول
النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبابن
الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المص ان يحمل ما فى اول ما نافية
من القسم المختلف فيه فلو قوى الخلاف فيها من ان كل افعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى لدنو الخبر من الاسم
حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
حصول الخبر للاسم بحسب قوله عسى زيد ان يخرج ترجى
على قرب حصول الخروج من زيد بحسب انك ترجو ذلك وطمع
لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب نسبته للفاعل
حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبارا المتكلم بذلك
الدنو لا انشاء اى الحرج على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج من زيد بحسب قرب حصوله او
وضع لدنو الخبر وقرب حصول للفاعل اختلافه اى دنو اتحد

وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو سببا لخبر
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالقصدي لما يقتضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج وطرئه
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه فالاول اعني
الدنو اظهر رجاء عيسى فقال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه لكن عيسى اكثر ما يجيء
وضع الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء
مضارع ومجهول وامر وتهي الى غير ذلك من الاشياء وانما
لم يتصرف في عيسى لتضمنه اثنا بالطمع والرجاء بخلاف الاثنا
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها
على احد استعمالية عيسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية معنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فيرتفع اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد بالخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او جانب
الخروج اي عسى زيد ذو الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى
هذا عسى ناقصة وقيل التضارع مع ان لشبهه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف بخلاف وذلك
لان الكلام الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم فعل الى

الطفق بالفتح
والطفوق
بالضم كذروع
ايتمك احتر

انشاء

انشاء والطمع فالمضارع مع ان وان لم يجيء على المفعولية
في صورة الاثنا فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وبنى على هذا اثنانه وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله غير ان الاشتمال
لا ناقية اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تبيينه وقع
عظم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح المحقق والذي
اراه ان هذا وجه قريب ويعول على الاستعمال الآتي
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنصوب والمنصوب عليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم
من المفعول الاول فاقيم مقامها فهي مع هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من قصد الفائدة فهي تامة ومعناها احتمال
يخرج قرب خروج زيد فهي تامة ومعناها احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى ويخرج ضمير يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وان وهو ان يحمل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد عاملا الاول كان
زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له معمولا عليه وان عمل الثاني كان آتيا
عسى مستكنا فيه من ضمير زيد ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال

انشاء

الاول تشبيها للاخبار فكما ان زيدا يخرج لم يتوقع فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يتوقع فيه ان كذلك فعسى لانشاء الترجي الذي لمقاربة
الخبر وكاد لمقاربة الفعل وقرب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون
الاستقبال اما لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك
كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد زيد
كاد زيد يجي فاخر عن دنو الخبر لعلمك بما شرائه على الحصول للفاعل
في الحال فما هو اسم مخفض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيه
من غير ان تدل على الاستقبال المنافي للحال وقد جعل ان
عاجز كاد تشبيها به يعني كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها به
بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد
منهما مشابها للآخر اعطي كل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا
دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا
كان او مستقبلا وقيل ينفيه الذي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا
كان او مستقبلا وقيل ينفيه الذي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا
كان او مستقبلا في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قد نحو ما وادا في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حيث
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم

وتبعهم قوله لم يكد يقوله لم احد خلوكان نفي كاد للاثبات
فخطاؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح بعد انتفاء
الوقت منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني بتخطئة بعض الفصحاء تخطئة ذي
الرمة وذي الرمة في نفسه فصيح حتى ان عيسى بن عمر عيب عيينة انه قال
قدم ذي الرمة الكوفة واعترض عليه اعرابي بشره فقيره
قال عيينة فحدثت ابا عمرو بذلك فقال اخطأ وابن عشرة في
انكاره عليه واخطاء ذي الرمة حين عيرته اما هو كقوله
تع لم يكد يراها ولم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على
كاد ما يشتق منه النفي مضمونا تمسكا في الدعوى الاولى
بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد وجه التمسك والجواب
عنه في الدعوى الثانية بقوله ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حيث يبرح حين
اراد بالنفي الداخل على كاد على سبيل الافعال وبهذا سلم ان كاد
يدعاه بحر وذلك بالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه ودفع تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو آخذ في الخبر
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا

واما اشترط فی جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لمشابهة المصدر
الذی هو من لفظ الفعل من حیث کون کل واحد منهما ای من المصدر
والمفعول له متصفا بهذین الشرطین یعنی کلها ان المصدر یکون فعلا لفاعل
الفعل المذکور ومقارنا فی الوجود کذالک المفعول له فلما تشابه المصدر
تعدی الفعل الیه من غیر اللام کما یتعدی الی المصدر وانما اشترط فی
جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لانه اذا علم حصول هذین
الشرطین علم انه علة حاصلة ای باعثة للفاعل علی الفعل فلم یحتج الی
ذکر اللام وافیه [illegible] ولقائل ان یقول ان الامر الاول
ای الشرط الاول لیس بشرط فان الجبن فی المثال المذکور منصوب مع انه
لیس بشرط فعل الفاعل الفعل المعلل لانه لا اختیار له فیه وجوابه
انا لا نسلم ذلک لان الجبن فعل وآثر لنفسه ومزاجه ولا یلزم من
عدم اختیار فاعله فیه ان لا یکون فعلا له لان الفعل قد یکون
اختیاری وطبعی فان الثانی متحقق وافکر
قال النحویون القول یعبر بخمسة لحرف نحو قال به ای حکم به
وقال له ای خاطبه وقال عنه روی عنه وقال فیه ای اجتهد فیه
وقال علیه ای اعترض علیه وقیل افتری علیه واذا استعمل
خالیا عن هذه یکون بمعنی الذکر فعارض الظهار

قوله وانما يجوز حذفها الخ اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند
حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له لفاعل الفعل المعلل اى
ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك كان التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تع منزه عن الخوف لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم فكان تقديره يريكم الله
البرق حال كونكم خائفين وطامعين ✻ سلمنا انه مفعول له لكن
على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم تعليله يريكم
الله البرق ارادة خوفكم وطمعكم فكان الارادة فعلا لفاعل الفعل
المعلل ✻ اوليكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح اى
تقديركم الخوف بمعنى الاضافة والطعام بمعنى الاطماع وافية للكافية

اصل كلمتي برقاعده معناسه كلو يرده لغت معنا ايفا يرده
ما يبتنى عليه الشئ معانسه برده اولى معناسه برده استصحاب
وهما وهو ملكان على ما كان برده بمعنى الدليل برد بمعنى القاعده
برده بمعنى الربح برده بمعنى قطعا برده ينبغى

لام العطف انتها الغاية بمعنى مع بمعنى الشبه بمعنى الابتداء
الملكية اصال لزيد الملك وهبت لزيد للاستحقاق الجل للغرض الانتفاع لزيد

وطفوفا وخدجا، طفق يطفق كضرب يضرب وكرب تبع الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الا
ع الاستقبال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعا
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى شرع عطف على طفق وهى
اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستقبال غالبا يستعمل استعمال
عسى على وجه يخ تقول اوشك زيد ان يجئ او اوشك ان يجئ زيد
وقليلا يستعمل استعمال كاد بدون ان تقول اوشك زيد يجئ
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب
وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية نظرا فرد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم
ع ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان
الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض بنحو فاكهة ما من شاء
ولا بنحو عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال بهذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحينئذ
لا يستعمل فى غيره مما ذكر من مواد النقض فحينئذ لا يستعمل فى الدعاء

ولـ

اى لفعل التعجب اولا ووضعه لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله واخراهما
صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب وافعل به بشرط ان يكونا
فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتصرفان
الا مضارع ومجهول وتمانيث وفى بعض النسخ وهما اى
افعال التعجب غير متصرفة تصرفا مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لان الاتيان منه للمبالغة والتاكيد وكذا
وكذا الاتيان الا للمعنى كالتفضيل وقولهم اشهى الطعام
وما اتقت الكذب وتوصل الى الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب
منه مضارع او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد ناقص بنون او عين
بمثل اشد استخراجا واشد دحرجة اى توصل بناء هذه
فعل لا يصح بنائها منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اى فى صيغة التعجب بتقديم اى تقدم جائز
فيما عدا صيغة التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
ولا تاخير اى لا تاخير جائز فيما عداهما كما يجوز تاخير الفعل عنهما واما
تقديم التقديم والتاخير بما قيدنا بالجواز فلا يكون عدم التصرف بهما من
خواص صيغة التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام العامة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد الفعل

ولـ

قوله وانما يجوز حذفها الخ اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند
حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له لفاعل الفعل المعلّل اى
ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فهما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك كان التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً فان خوفا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلّل لانه تعالى منزه عن الخوف لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم فكان تقديره يريكم الله
البرق حال كونكم خائفين وطامعين ✕ سلمنا انه مفعول له لكن
على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم تعذيره يريكم
الله البرق ارادة خوفكم وطمعكم فكان الارادة فعلا لفاعل الفعل
المعلّل ✕ او ليكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح اى
تعذيركم الخوف بمعنى الاضافة والطعام بمعنى الاطماع وافية للكافية

اصل كلمة بر قاعده معناسه كلو برده لغت معنا ايضا برده
ما يبتنى عليه الشئ معانته برده اولى معناسه برده انتهى
وها وهو ملكان على ما كان برده بمعنى الدليل برد بمعنى القاعد
برده بمعنى الريح برده بمعنى قطعا برد ينبغى

حتى
لجمع العطف انتها للغاية بمعنى مع بمعنى الى بمعنى الابتداء
الملكية المال لزيد الملك وهب لزيد اللام للاختصاص الجل للفرس النسب الابن لزيد

واما اشترط فی جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لمشابهة المصدر
الذی هو عن لفظ الفعل من حیث کون کل واحد منهما ای من المصدر
والمفعول له متصفا بهذین الشرطین یعنی کلما ان المصدر یکون فعلا لفاعل
الفعل المذکور ومقارنا فی الوجود کذالک المفعول له فلما شابه المصدر
تعدی الفعل الیه من غیر اللام کما یتعدی الی المصدر وانما اشترط فی
جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لانه اذا علم حصول هذین
الشرطین علم انه علة حاصلة ای باعثة للفاعل علی الفعل فلم یحتج الی
ذکر اللام وافیه [illegible] فان قیل ولقائل ان یقول ان الامر الاول
ای الشرط الاول لیس بشرط فان الجبن فی المثال المذکور متصور مع انه
لیس بشرط فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختیار له فیه وجوابه
انا لا نسلم ذلک لان الجبن فعل وآثر لنفسه وخلقه ولا یلزم من
عدم اختیار فاعله فیه ان لا یکون فعلا له لان الفعل قد یکون
اختیاری وطبعی فان الثانی متحقق وافیکم
قال الخویون القول یعم خمسة لغو ونحو قال به ای حکم به
وقال له ای خاطبه وقال عنه روی عنه وقال فیه ای اجتهد فیه
وقال علیه ای اعترض علیه وقیل افتری علیه واذا استعمل
خالیا عن هذه یکون بمعنی الذکر فصار کالظهار

قوله ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما هو الفعل وقد جاء الفصل
بكان الزائدة كما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه خلافا لابن كيسان
وشذ الفصل بالضمير وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة
وما امسى اذفاها والضمير للعشية وهو مقصورة على السماع

الا التعجب فيما يجري الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قبيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر ان خبرا نما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالجوهر لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما باتباع فصل بين الفاعل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانها
يجري الامثال كما سبق واجاز الكسائي الفصل بالظرف تمسكا
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل لكانه كان مثل ما كان احسن زيدا قائما ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
وانما قيل وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدئ به
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبرية من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اي الذي رايته اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح المرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فاعل

صورته

صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحسن
اي صار ذا حسن وبه اي بمجروره فاعل افعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا يصير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره
مفعول عند الاخفش فاحسن بمعنى صير واحسن على ان يكون
همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي جعل اللازم متعديا
فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما في صيغة اي
في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد او زيدا الى
اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان
احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص من
المدح والذم بخلاف الافعال المشهورة فانه لا يتاتى عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن
مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فعلم ان ليس
وبهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه منقوطا وعينه حلقيا اربع

واویا به قلب
اولمنا دیورث
شرطی واردزا اولکسه واو
مثل یقضی وطرا ایکنجی
واویا اخر حرفدن بدل
اولمیه مثل صویر اوحنجی
علم اولمیه حیوة دوردنجی
اسم تفضیل وزنی اولمیه ایوم

لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء و
الثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء مع كسر العين
اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد
بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على نعم وبئس فعلا ماضيا للمدح والذم
نعم وبئس ان يكون الفاعل موحدا باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفضيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا او بواسطة نحو نعم
وبئس غلام الرجل او نعم وضوء فرس غلام الرجل وهل تجوز
ويكون مفسر امميزا نكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او
حسن الوجه ذات او ميزا ما كبعني شيئا منصوب المحل على التمييز
مثل قشعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون ما جمعا بمعنى فقشعما هي
لان هي مخصوصة بالمدح الفاعل الذي تحتمله هي نعم الشيء هي فاهو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعده تبيانا هي يجب الغائب
لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح بهذا الفراء
وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله عاليه
خبرا ولم يجئ هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا القيام لام التعريف
العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو مثل نعم الرجل زيد في بعض
هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف
على تقدير سؤال قائل قائل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد
اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرط اي شرطا المخصوص بعد شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه في الجنسية افرادا وتانيثا بلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عين الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانها لما كانا
غير متمكنين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وخولف
بئس مثلا القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
على الذين كذبوا لجماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم وهو
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا

الفاعل

للقوم وحذف المخصوص اى جبس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله نعم العبد اى
ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وحوله نعم للمابدون اى جبس
وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها
اى ومن الافعال المدح والذم جبذ فى جبذا وهو اى جبذا مركب
من حبذ الشئ اوجب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اى جبذا وفاعله او ذا اعاهو عليه كلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا
لجريانها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال جبذ الزيدان وجبذ الزيدون
وجبذ هند وبعده اى جبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص
جبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اى مخصوص جبذا او بعده اى بعد مخصوص غير مبتدء
خال على وفق مخصوصة تمرا وحال على وفق مخصوصة فى الافراد
والتثنية والجمع والتانيث نحو جبذ رجلا زيد وجبذ زيد رجلا وحدا
راكبا زيد وجبذ زيدا راكبا وجبذ رجلين او راكبين الزيدان وجبذ الزيدان
رجلين او راكبين وجبذ امراة هند وجبذ امراة هند امراة والعامل فى التمييز
والحال فى جبذا من الفعلية وذو الحال هو زالا ترى ان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والمركوب من تمام
فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص لخرافة ما دل على مفهوم غيره

اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيره منسوبا بالنسبة اليه اى لا يكون
مستقلا فى المفاهيمية بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به قبل الابدال
فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اى لاجل انه يدل على معنى
فى غيره احتاج فى جزئية للكلام ركنا كان او غيره الى ما يتعلق به
بالنسبة اليه الخ خرج من البصرة او فعل كذلك نحو قد جاء لوف
الجر ما وضع للافضاء او للفعل اى ايصاله فافضاء الفعل
وتعديته الآ يصال او معناه اى معنى الفعل
وهو كل شئ استنبط به معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير
ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا
مار بزيد او كان فى تاويله كقوله وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر
معانى الافعال الى ما يليه وسموف الجر للانها اولى ان تنزلها
فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى وذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها ابتداء خاصة يقع بعدها
عنها والباء واللام ذكرها بالسكون لها بخلاف باء بها ومررت
وواو ربما اى الواو التى تقدر بعد ربما رب وفى عدها من حروف
الجر نظر واو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ

وعند وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا جارة
فالخمسة الباقية تكون جارة وفعلا فمن للابتداء الى للابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او لان في
الابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يتلفظون بالغاية ويريدون بها الوسط
والمقصود فالمراد بها الفعل المتصل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وبدء الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته صحة ابتدأ به حينئذ او ما
يفيد فائدته فيما قبلها نحو سرت الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه والتبيين ايضا
بالجر عطف على الابتداء الى ويجيء للتبيين ايضا لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل اجتنبوا
الرجس من الاوثان فاجتنبوا الرجس الذي هو
الوثن واستقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانها مرفوعة بالجر
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب بجوها جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش لانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجتبوا
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وبنحوه مما يتوهم منه

زيادة

والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكهما مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس معه فالالصاق والمصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت
هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الزمان غير
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر
من الحروف الجارة كلها فيما سوى لام الاختصاص لا بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى
فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل من زيد بقائم فلما قال زيد
بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهل تترد
فى الجزم بهذه الصورة قيل وفى غيره اى فى غير الجزم الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى
بالله شهيدا او الفى يده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والفى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة الشئ ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمن عن مع القول نحو قلت لزيد ان قم لعمرو

واتى لكم اى قلت عنه وزائدة نحو ردفكم وبمعنى الواو نحو اقم الصلوة
للنجم نحو لدلوك الشمس وبعد نحو لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور المنتظمة
فلا يقال لله لقد طار الذباب وربت للتعليل اى لاثبات التعليل
ولهذا وجب لام صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة تقدم اعتبارا على المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف اختص
وافعل مما لم يوصف واشتراط كونها لما هو كثير على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والاختيار
عند المص الوجوب وبهذا الذى ذكر من التعليل اصلا لم تستعمل
فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلا اى فعل رب يعنى الذى تتعلق به رب فعل ماض لانها للتعليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته
وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له يميزه نكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امرتين او نساء
خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها

لان هذه الضمير عندهم راجع الى مذكور كما
تقول مالك من رجل كريم فقيل له
ربه رجلا ع

امراة وربتها امرئين وربتان نساء ولكنها اى رب ما الكافة
المانعة عن العمل فدخل بعد التحقيق ما يعلم الجمل تحوربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فدخل الاسم فجر تحو ربما تمرة بسيف صيقل
بابى بصرى وطعنة بخلاء وواو ما اى واو رب فى حكمها ولذا دخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة لميس بها انيس الا اليعافير وقوله الا العفاء هذه
الواو للعطف عند سيبويه وليست جارة فان لم يكن فى اول الكلام
حكوا للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها واو عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها تصير ورتها
بعض رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تكلف وهو الحق
انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء
لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء المختصة بالظاهر يعنى الواو
مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اعم او غيره فلا يقال
وكلما فعلت فلا بل يقال والله او رب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا
لحظة رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالة والتباء فعلا اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة بالاسم الظاهر خطا لمرتبتها عاشر رتبة
اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى

باب القسم وهو اسم الله او اسم من اسمائه اى من الواو والتاء فى الجميع
اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل الاختصاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره تحو بالله وتالله كما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضا تحو بالله لافعلن فالجار فيها فاعلها مختصا بالباء
بعض هذه الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يطرد ان
يقال الباء توجد مع الاختصاص بالمظهر دون كما فى التاء وتبلغ
اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وقوف النونا
ما او لا فاللام فى الموجبة اسمية كانت تحو والله لافعلن كذا وان
فعلية تحو والله لزيد قائم او فعليه تحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف جواب القسم
الذى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واتم
السؤال فلا تبلغ الا بما فيه معنى الطلب تحو بالله اخبرنى وبالله هل
قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا عرض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم
ما يدل عليه اى على جوابه تحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا شتمانه
عن الجواب فى ما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه والحاجة اليه
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة
على الجواب نحو هذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اى لمجاوزة الشئ وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزوال الشئ

عن الشيء انتهى ووصولا الى الثالث نحو رغبت السهام عن القوس الى
الصيد وبالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم بالكسر وزال وحده
نحو اوقيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد
على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بمعنى فوق ولذلك
يدخول من عليهما نحو من عن يمينه ومن عن شماله اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس
مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد المنهم وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور خلافا لمن قال
زيد كزيد استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت حلالا فالان فرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا لما جاء في
بعض اشعارهم ومنذ ومذ للزمان الماضي او للحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يقتضي اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ
زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي اذا اريد بهما الاخبار
كما اذا قلت ما رأيته منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا منذ سنة
كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لانك ان فيما جاء بمعناه حين
مبتدأ ما رأيته او عدم رؤيتي كان هذه السنة والى الآن
والفرقية عطف على الابتداء اي وبهما للظرفية المحضة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي يعبر عنه حاضرا واذا حضر

بعضه

بعضه اذا اريد بهما الزمان الذي يعبر عنه حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته منذ شهرنا
ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى اولهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل فالمراد ان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول اي ما رأيته منذ دخول شهرنا
وخا شا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها كانوا حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاء القوم خا شا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
بها كانوا افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بها انها انتفاء
فلا تقتضيها كالفعل لا الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله ولانها مفتقرة فلا تعاني معانيها معاني الافعال مثل اكرمت او شبهت والحروف
اسندرك وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التعبير الآخر
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاولى
على انها تقع جمع الكثرة وبالعكس وان وكان ولكن وليت
ولعل انما جمعوها لكونها لانواع اي بخلاف الاربعة الباقية
اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا بسبب من اول الامرين تابعة من

بعضه

وكذلك اذا دخل على جزاء القسم (كقولك والله ان زيدا قائم) والله على انك رسول
واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها
مؤكدة جملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة مؤكدة

اى قسم من الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
هي بكسرها اى بكسر ما فيها على حذف المضاف بان يقتصر بحكم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من المضاف
بشيء آخر ضرورة ثم كلاما وقعت في الصدر اشبهت بان المكسورة
في الصورة الكتابية واما جعلنا الكسر على اقتضاء عدم الصدارة لا على
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستئناف يكفي في ذلك ونلجأ الى الهمزة
لحروف ما الكافة تشتغل اى تشغل هذه الحروف عن العمل كما ان
ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل ما زيد قائم وقد
تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وندخل هذه الحروف
على الجمل اذا لحقتها على الافعال لان ما الكافة انما تمنع العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تؤثر في الجملة
ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انما زيد قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة جعلتها مع
اسمها وخبرها في تأويل المفرد بعد ان كانت جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها اي
حكم المفرد ومن ثم اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسرة في موضع
الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتحة في موضع المفرد
اى في موضع يقتضي للمفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما

والتحقيق ان يستثنى المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة حينئذ الى ذكر المضاف اليه
اذا ذكر المجرور بحرف الجر نحو مررت بغلام ابن قائم لانه داخل في المضاف اليه
عند الخلص كما عرفت من قرينة المضاف اليه فلم يضف ذكر المجرور
بحرف الجر كما يشير به كلام الرضي عصام الدين

يستثنى منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا
قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون
الا جملة نحو جاءني الذي انه قائم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو يلفني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال
حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك
فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني استهزاء انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او
ولما قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها مؤول للفعل الواجب ذكره
لولا التحضيضية عليه نحو لولا اتى معاذ لك زعمت اى لولا زعمت
اتى معاذ ولولا انك ضربت صدر منك اى لولا صدر الضرب
منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لولا
لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى
لوقوع قيامك حان جاز في موضع التقدير ان اى تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران اى الفتح والكسرة اما الفتح فعلى تقدير
جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملتها

صورة الفاعل لولا انك جزء
تقديره لولا وقوعك

صورة المفعول لولا علمت ان زيدا قائم
تقديره لولا علمت قيام زيد

اعلم ان ان مع اسمها وخبرها يكون فاعلا
او مفعولا بعد لولا للتحضيض

قوله لولا انك قائم جواب لولا انك قد
كما ستعرفه في غير موضع
الشرط عصام الدين

وليس كل كسرة قوله ان الجملة التي وقعت
الكسرة صدرا لا تحل الا محل الفعل لانه قد
اذا وقع بعد القول يحكى فتقع حينئذ
كل جملة محل المفرد

مثل من يكرمني فانى اكرمه تعاوقعه بعد القاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان من يكرمني فزاره فانى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا او مثل
قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم تعاوقعت بعد اذا الفجاءة
فيجوز جرها بالكسر عطفا على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا الفجاءة
والفتح على انها مبتدا وخذف الخبر اى اذا عبود ثابت للقفا واللهازم
ثابت وتمام البيت وكنت اذا رى زيدا كما قيل سعيد اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله اذا رى على صيغة المجهول بحذف الظن وزيدا مفعوله
الثانى وسعيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه ليتم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ما كل
يعظم قفاه ولهازمه فانه كناية عن الشهوانى والغضبانى ثانيا لان في اللحيين تحت
الاذنين جوهرا ناريا قامعا فوق الواحد اقوى بارادة تهامع حواليها تهامعا
وشبهه بالعطف على انه عبد القفا اه اى مثل عبد القفا ومثل شبيه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قوله ام اقول
انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى
اقول متعولا اتعين الكسر لان اقول المقولات انى احمد الله الا المعنى
المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو

منه ان المفتوحة مع جملتها لا بد من جنس المقول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد حفظ جاز العطف على
اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان
في هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون
مع ما عملت فيه تاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسم ان حملا
على محله دون ان المفتوحة فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع
فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على
اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا قائم اى ان زيدا
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين
وعمرو فانه مثل المعطوف
اعرب واحدا مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان اخبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعه
ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم يكون العامل فيه رفعه
الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء

وخلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه
اسم ان وبعضهم مجموع الاسم والكلمة ان
ورجح المحشى الاول وتبعه
الرضى واوضحه فتدبر

قد يرجح العطف الخ فحاز ليربط
بما حذفه فلعله كتابة الاصل
والغرض عن الربط
عفا الله

فانه لا شك انه ذاهبا الخ

قوله حيث يكون ما عملت فيه تاويل الجملة لانه نائب
مناب متفقين بين ورد بان مفعولى علمت
انما هو تاويل المفرد فكيف يوجب كون
المفتوحة مع ما تتضمنه جملة كذلك
وفي توجيه السراج انه
العطف على محل
اسمها مفتوحة
اصلا عفا الله

كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد ولا ان تكون اي تكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان الخبر
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه
لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه كما لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكنه في جواز العطف على محل اسم كذلك اي مثل ان
لانه لا تغير معنى الجملة تما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسم
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يغير محل اسمها ايضا
ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير ما
دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا
لذلك اي تاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت واللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها كقولك ان زيدا لقائم او دخلت على الكلام اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الكلام وبينها اي بين ان في الدار كما بينهما
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها كقولك ان زيدا لطعامك

اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصدور لان فيها معنى ما يلزم تصدره اي
التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك فاختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في الكلام على اسم وخبرها او على احدهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا يفيق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء ضعيف
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفيف ان المكسورة مثل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤها اي
ابطال عملها وهو الغالب لشوائب بعض وجوه مشابهتها مع
كف ان وكونها عاملة ان لو كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل و
لهذا لم يذكر هو صريحا واللام محل كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم والما
في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا تظهر فيه اعراب
لفظا لكون اواخرها الفا تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا خبر مثل كان وظن و
اخواتهما لان الاصل دخولها عليها فاذا افادت ذلك اشترط ان لا تكون
دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقولنا
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين والاخفش

واعلم ان الكوفيين انكروا المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام
لازمة لها بمعنى الا وردوه البصريون بانا اللام لم يجئ بمعنى الا والا لجاز
جاءني القوم لزيدا وتفسه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء
ببعض المواضع كما خصا ما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي وعن
نقول يبطل انكار ان المخففة اعملها في قوله وان كلا لما ليوفينهم
شما يبطل انكار عملها عصام الدين

اي في تفهيم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غيره دون اخلام متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتحقيق المقوضة كالمكتوبة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المقوضة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقعة كقولهم
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المقوضة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
ويلزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر
ضمير الشان ليكون اسما للمقوضة بعد تخفيفها والجملة المفسرة للضمير
الشان خبرا فتكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي
لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون
وقد لا تكون والعمل في الظاهر اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المقوضة على الجمل الفعلية
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وعند اعمالها اي اعمال
المقوضة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر السنة نحو قولهم اظن انك قائم واجازه ذباب وهذه

دوابة

دوابة شاذة غير معروفة وانما في الضرورة فجاء في المفيض فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
صديق ويلزمها اي المقوضة المخففة حال كونها متوسطة بين الفعل
المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم الآيتين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقولهم ان عمرا واعلم فعلم امرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد
نحو يعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم وليزدن هذه الامور
الثلثة الفرق بين المخففة وبين ان المصدرية ان الاصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او وقف النحو اخلا يرد ان
انه لا يرجع اليهم وليس لزوم وقف النحو الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة و
المصدرية فانها يجتمع كل منهما فالفارق بينهما انما من حيث
المعنى لانها ان المخففة للاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانها اذا كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
وانها في المخففة ويكون للتشبيه اي لانها تشبه وهي حرف بناء
على الصحيح حمل على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كاف زيد
الاسد انه زيدا كالاسد فحذفت الكاف لعلم انك التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة واجع

Ahmet Hilmi

فوجب عن حكم الجارة والجارة أما تدخل على المفرد فمراعاة اللفظ
وتحو الا همزة وأن كان الغالب على الكسر وتخفف اى كان قليلا
عن الاصل على الاستعمال الافصح تخرجا عن المشابهة لفواة فتحة
الا فكتولد الشاعر وغير مشرق اللون كان ثدياه حقان وان
اعتلتها فتلت كان تذييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت
وان لم تعلما لفظا فمعنا ضمير شان مقدر عندهم كان اى المخففة
ويجوز ان يكون غير مقدر بعد الغير لعدم الراجع اليه كما كان
فى ان المخففة ولكنه وهى عند البصريين بالكاف الزائدة
واصلها كان فثقلت كسرة الهمزة الى المخذوف الهمزة وكلا ان تخلط
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد لكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط اى لكن بين الكلامين
المتغايرين نفيا واثباتا بمعنى اى تغاير امعنويا والضرورى
هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد جاءنى لكن عمرا غائب وتخفف
اى لكن عطفى عن العمل لخروجها عن المشابهة وكلا ان تستعمل العاطفة
لفظا او معنى فاجيب بوجوبها بخلاف ان وان المخففتين فانه
لهما ما الجر بنا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة

طط قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والتمام
لمقام التاكيد والتحقيق لان السابق اوهم
بخلاف مضمون الجملة فالتابع اعتقد خلافه
اوتره وفيه عصام الدين

الحاصل ان خفيفة ان ما بعدها مبتدا
وخبر والجملة خبر ان الثقيلة

قوله ان عمرا الخ اى ان ما بعد لكن جملة
مستانفة لا معطوفة على ما قبلها

المراد كانه
الامر والشان

لما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على افواها
المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف لهما اى لان
مشددة ومخففة الواو وهى اما لعطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر ولبت للتمنى
اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره واجاز الاخفش ليت زيدا
قائما بنصب المعطوفين نظرا على ان ليت للتمنى فكانه قيل
اتمنى زيدا قائما اى تمنيته كائنا على صفة القيام فالخبر آن منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى رفع الجزاء الشاذ
بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر ليت ايام الصبى رواجعا
فالقراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول
اى ليت ايام الصبى ترد رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت آيام
الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع احد مرجو او مخوف كقولك لعلكم
تفلحون ولعل ان عسى قرب والغالب هو الاول وعند البصريين
بها اى بكانه لعل كما جاء فى اللغة العقيلية والعنعنة السيرافى فى ذلك
ومرجح دعوى كاين يجيب الداعى الخ على انه يستنتج منه ذلك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب
اى لعل ابى المغوار قريب منك

ليت اداة الصبا

قوله فاخبره اى الجواب وهو على هذا التحقيق تنبيه
اجازة لبت زيدا قائما بالاولوية لان
اجازته متفق عليها بخلاف نحو ليت
مختلف فيه فعند الفراء منصوب
بليت وعند الكسائى بانه
بالحالية فالاولوية ان الفراء
يجعل ليت تشبيها بتمنيت
ثم يجعل هذا موافقا لوجوب حذف
ما عامل عند الكسائى وموافقا
لهذا العامل وجوبا
عند المحققين
عصام الدين

قوله وعلى كاين الخ اى على ان كاين اسم بمعنى رب
المنصوب خبرا ان ما بعدها الى آخره

ابو قبيلة فعلا الدين

قدوم ركبان الحاج عادة جارية لهم وان صح في بعض الاوقات على خلاف ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الالتفات
بالجزاء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء
كذلك الاستثناء بالملاقي للجزاء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
تحت الباحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء الليلة
ولذلك استعملت حتى الجارة جميعا الا انه لم يثبت في العاطفة
ما يلاقي الجزاء الاخير فاتح اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة وان كانت عكسه يجعلها
لم يستعملوا في معنيها جميعا يبقى للاصل على النوع مزية وانما استعملها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الجزاء في تعلق
الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين بهذا
في بعض الشروح ومن هنا اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه زائدا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزاء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما يشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو
واما وام كل من هذه الامور الثلثة لاحد الامرين اي الدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما الى غير
معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قولنا ولا تطع منهم اثما
او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو
الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي

لا من كلمة او وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام اي غير مستغنية
عنها بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الا تاليي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة
اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والا تاليي الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا
ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان وليا ام
لكن الا تاليي الهمزة بهذا اختاره المص والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح نحو ما ادري ارايت ام عمرا احسن واصح وجه
يكون تركيب ارايت ام عمرو احسنا فصيحا وان لم يكن احسن و
افصح وفي الترجمة اشارة الى انه وجد في بعض النسخ هكذا فيه
المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والا تاليي
الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا او لان
ان الحكم بضعفه لتنزيله عن مرتبة الفصيحة غير موجه
لان ما كان فصيحا لا يقتضي ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا
لا يخلو عن اضطراب وتخليط ما نقل عن سيبويه والقياس ثم اي
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها الا دون يعم او لانها لا تنفصل
التعيين بخلاف او وانما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو او اجاءك زيد ام عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان

المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جايز اولا وقد
يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالخبر اليه يتوجه الموضعين امر واحد لكنه لما كان منشأ لاعتبارين
صحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر
وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة لو قصر
على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وليم المنقطعة كبل في
الاضراب عن الاول وفعل الهمزة في كونها للشك في الثاني
والواقع قبلها اما غير فعل فوجب انها لا بل ام شاة اي ان التعطيقة
التي اراها ابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل عرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اي بل الخبر وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول الى الاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة بمعناها
اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر فاما ان يلزم
ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما ثم عطف عليه المعطوف بلا
نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام من على
الشك جايزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر او يجوز ان يصدر

المعطوف

المعطوف عليه بأما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجوز جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ايات من لتحريف
العاطفة والاتم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما ايات بقية
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو والداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فائدة اذن فلا لغو ولا وبل ولكن هذه
الحروف الثلثة لاحد هما معينا اي لتعيين الحكم لاحد هما من غير
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فحكمه لا ينفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
تصرف الحكم عن المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كأنه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه وآلا خبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل وكذا كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو فيه خلاف فذهب بعضهم الى

الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
لما اثبت الحكم المنفي عن المعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو ولكن زيد اما في حكم المسكوت عنه او بل هو منفي عنه ولكن لازمه
للنفي اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والنهي
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو ما جاءني
زيد فلكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو فرجاء صحا كلا التقديرين
غير مستعملة بدون النفي ووقف التنبيه الا اجل وبلى تختصان بالجملة
بها الجملة كلما حتى لا يتفصل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت ووقف الكتبي نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وما زيد
قائم ويدخل ما خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يتفصل المخاطب عن الاشارة الى لا يتبادر معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء ووقف النداء يا اعلم استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد

بالقريب

بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب مشعر باصل القرب من غير زيادة وهو كلمة اى
والى قريب متضمن بزيادة القرب وهو الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان كما قال البعيد وكمال القرب ووقف
الايجاب نعم وبلى وايى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وهن بيان معانى
تلك الحروف بنبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنقول
يلزمها اما ان يكون مجردا عن تحقيق مضمون استفهاما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الايجاب بركم
انت ربنا وتوهم قبل في موضع بلى نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال الشخص
يا زيد الیس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا
وبقوم مقام بلى لتغيير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب
النفي بمعنى نقيض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد بلى
اى قد قام زيد او مقرونا به نحو الست بربكم قالوا بلى ان نقيض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقولهم الست بربكم قالوا بلى انت ربنا

تحصل علة بلى
لرد النفي المتقدم ايجابا

وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الإيجاب كما تقول في
جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
يجيء للتصديق الخ ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكر المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل اي الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقمت اي ورب ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر و
في بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للخبر خذ
اناك زيد ولم يأبك اي قد اتاك ولم يأت وجاء ان تصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك انه هو اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر كذبت عشرى هل للمحب شفاء من جوى الهيام
اي نعم اللهاء شفاء للمحب فجيء بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكر
المص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت
بهذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة
وصف كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لافادة
اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والتبعيض في جزء وليس وانما الفايدة

اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او كون الكلام بسببها مهتما لاستغاثة وزن الشعر او الحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفوايد المذكورات معا والا لكثرت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ
سبحانه ان وان تخففين وما ولا وبلى واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا تاكيدا للنفي نحو
ما ان رأيت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع
ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بكسر الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد لقمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كما ان ظبية تعطو الى ناظر
وقلت زيادتها مع اذا نحو اذا ما جاء زيد اكرمته وقلت
زيادتها مع متى نحو متما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترني من البشر احدا حال كون تلك
المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وما خطبكما انكما قعودا
قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع الكاف

نحو غيبت من غير ما جاء ثم واما الاجلس قضت وقبل ما جاء كلما انكرة
والجار وربعد ما يدل منها وحيا اى كلمة لا تراد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك
ان لا تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على خلاف القضية
بحيث يستغنى عن القسم وتنكير ذلك في صورة نفي القسم وندرت
زيادتها مع المضاف كقوله بغير لا حور واطور الهالك جائر
اى بالك من جار اى هلك ومن والباء واللام لتقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها خلا الحاجة الى تكرارها لما الغير اى
فهي تغير كل مبهم من المفرد نحو جاءني رجل اى ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع الله رزقه اى مات وان فهي اى ان مخففة من
معنى القول اى بفعل مقدر في معنى القول تقدر المعطوف في الظن
غير متمكن عينه فلا يقع بعد صريح القول ولا بد ما ليس في معنى القول
فهي لا تغير في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مشوبة في معناه نحو قوله تع ونادينا ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اى نادينا ملفوظا
به قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير

حرف التفسير

للمفعول المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا
لما في قولك امرتني لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها ما هو
المفعول به الظاهر كقوله تع واوحينا الى موسى ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا وحروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالا ولان اى ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلها في تاويل المصدر نحو قوله تع وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها بفتح الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان
خرجت اى خروجك واختصاص ما بالمصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعد ما الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اى للجملة الاسمية خاصة بقلة الا اذا كفت بما فيجوز بعد ما الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك اومعنى
في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوتك اياه وقد تعذر قدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اى كون هذا زيدا لوقوع التخصيص

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لما صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فقصد ترتيب من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص الذي
في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
على فعل مثل ما فات بحرف التوقع والتقريب قد تسمى بهما
لتضمنها لهما فهذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قرب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة وفيها اذن ثابتة معان محتملة للتحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب قد يخلو من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف

الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يتمثل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى ما تقلب وجهك وقد يحذف الفعل
بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري يشاهرا
لما فيها من معنى الاستفهام الهمزة وهل لانها صدر الكلام لا يتقدمها ما
قبلها لدلالتها على احد انواع الكلام كما مر وقد يفترقان في الجملة
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تدخل فيهما نحو هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله
ثم هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي
من لوازم الافعال فان رأيت فعلا في خبرها نزلت عنه دالا
بها وحولت الى الالف المألوف وحاذيته وان لم تره في خبرها
تبعت عنه ذا بهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالا لها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت كما عرفت وتقول اتقرب زيدا وهو افوك
باستعمال الهمزة لانك ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تقرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف

بالحقيقة لان اصله اترضى بفرسك زيدا وهو غير مستحسن عندك وبل
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية
فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بحبل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بتعيين المستفهم عنه فاستحقا
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه ان
واليق وقع بل وام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة
ام المنقطعة لم يتعين دلالتها للاضراب عن السؤال الاول و
استئناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك بل
زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول انزل اذا
ما وقع وامن كان واو من كان بادخال الهمزة على ما وقع
والواو من وقوف العاطفة بخلاف بل لكونها من وقوع الهمزة
فلا يتقرر تقرر ما وقوف الشرط ان ولو وانما لها صدر
الكلام تمامه فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو
ينفي للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للنفي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى الشرط
الشرط بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو دخلت على اتيتها دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك

اي لو وقع

ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولا تمنعوا الخير ممن كان مشركا وقولهم اجتنبك واعلم ان الشهور
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وبهذا لازم معناه فانهم يوضعونه
لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر آخر مقدر فيه وبكان حصول
مقدر في الماضي كان مفيدا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي لحصول مثله المقدر فيه فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم ان للاول مع
انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولك لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد
الآلهة على ان الفساد منتف فينتج من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأه جمهور المشهور ولم ير ان ما ذكره مبني على قصد البرهنة في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بمكانة

اذا انتفاء الاول علم
سببا لانتفاء الثاني

بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء البخل ولا استحالة فيه
وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بما بعد
النقيضين عنه كقولك لو اعانني لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاعانة للاكرام فحيث لا يستلزم الاكرام
وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
كم وان استجارك اخذ ولو تملكون انتم فاجد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر فانا اجد فظاهر
ولو انتم فلانه كان ضمير امتصلا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اى ومن
اجل لزوم الفعل بعد بما قيل بعد لو المحذوف فعلا انك تا بالفتح
لا بالكسر لانه اى ان مع معموله فاعل الفعل المقدر بعد لو والصلة
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى
بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في جزاء ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له
من مغير وان تكون زائدة عما منع التحقيق والثبوت بل عما منع ثبت

المقدر

فقد اكرمتك موجود لاكرامك

مقدم

المقدر بهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فلا يشكل منهما عوضا متقابلا
عن الفعل لتضمن مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التقدير اى لتقدير وقوع
الفعل في موقع الخبر كقولك لو انا في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام لم تشتق فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك
في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم جزء الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمها اى لزم القسم بان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى يكون عاريا عن ان يدخل فيه
او دوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل
عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب فكان الجواب للقسم
فقط لفظا للقسم والشرط جميعا كانه يلزم ان يكون
بحرف ما وغير مجزوم وهو محال وانما منع فهو جواب للقسم يكون
اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مسببا فالشرط مثل والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا او معنى تاتني مثال للماضي معنى لان معنى
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يغير القسم وجوابه بل الشرط
وان يليغ القسم ويغير الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يغير

المقدر بالمعنى وجوابه اذا كان ماضيا
مشتقا يكفي الاشتقاق الفعلي

وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقدم
بلا بمتع تقديم وقيل والقائل المبرد وهو الذي وقع بينهما وبين
فانها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولة مطلقة
غير مقيدة بحال بجواز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شئ
واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفاءها للزم
توالي حرفي الشرط وليس كذلك فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة
جواز التقدم اصلا وقيل والقائل للمازني ان كان ما يتوسط
بين اما وفاءها جاز التقدم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبل البيت الاول وهو ان يكون المتوسط
خبر المبتدأ قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقدم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر فيمتنع يوم الجمعة
فانا زيد منطلق فانا مانع جوازا ان لا يجعل فيما قبلها من قبل البيت
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وبهذا القائل يتبين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين

ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني بهذا التقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا كقولك اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق واقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد
فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن غير فمنطلق اي فهو منطلق واقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل فعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا نائبا عن فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر زيدا فمنطلق
بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو جار غير ظاهر وتقديم جواز
اما زيد فمنطلق بالنصب تقديره تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم تقديره يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جوازه هنا لا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسط بين اما وفاءها منصوبا لظهوره وانما مثل بالمرفوع لكثرتها
وحرف الرد كلا الرد بها زجر والمعنى تقول لشخص فلان سيفعل
فتقول كلا رد عليك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب

في الفعل لانا كيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل اذا انطلق فان المراد تبعيته او كرة ايا ما تنطلق انا في الوجود
تنطلق العارض للعوض وليس نون انطلق تابعا ولا كرة لام الرجل بهذا
المعنى وهو الى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف عموما لا يتصور فيه
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما والخاصة
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في احمد و
ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانما لا اورد
ممنوعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا قول التنوين في
رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلت علما للشخص تخصص للتمكن والعوض
وهو ما دل الاسم عوضا عن المضاف اليه التقابها على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يشبه الكلمة ناقصة نحو كل ثوب تشتريه وعاء
وجعل بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي كل واحد
واغنى ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف والتاء فيها علامة الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم
وليس فيها ما يقابل التنوين في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابل

وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة جئت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلمين
العلمية والتانيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المضاف ولا التنوين
اللازم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها مضاف مناسب لمحل التنوين عليه والتزم وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الاداء لانه قد يحتاج الى
ترديد الصوت في الخشوم وذلك الترديد مناسب لحسن
الغناء وانما اعتبر ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كان للحروف في الكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كثيرا
لان هذا من اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الآخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يحتمل بهم الغناء وهو آيا بالحرف القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذا القافية انما يكون
بالحاق حروف الاطلاق به فحوق الصوت بامتدادها ولحوق
النون به كما في قول ابي فراس اللوم عاذل والعتاب
فقولي ان اصبت لقد اصابن وقولي في هذا البيت الباء

المحقق بسكون القاف التنوين وهو نون ساكنة
فالتقى ساكنان نحو كل الاول الفاكسر اعلى الاصل
او فتحا للخفة سرح الكتاب

وحصل بانباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التنوين
التاكيد والالحاق القافية المقيدة وهي ما كان رويها وقافا كن
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع
الامتداد بها لانه ليس بساكن وكم يحصل من اشباعها ولوف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول اعشى قيس
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفوق فان روي القافية
في هذا البيت القاف السكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التنوين بالفتح والكسر والضم فصيل المحركين
والمضمون وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو المجاوزة
عن الحد وقد جاوز البيت بلحوق به التنوين عن حد البيت
ولهذا يستطاع عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخص به
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو خلوع لوضع الترنم لان معناه الترنم كما ان لاوف التهاي
بل هو موضوع لوضع التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا التنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلم المعتبرة
فيها الوضع تاملي وتنبه واما التنوينات الاربع في اسماء
اعتبر الوضع في بعضها ايضا تامل وتحذف اي التنوين وفيما
من العلم حال كونه موصوفا حال كون الابن مضافا الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين العلمين

لكثرة اضافة الموصوف الى الصفة

واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وطرحه ابن في الخط تلازمان
فاذا اسقطا التنوين من لفظ سقط الهمزة خطا واذا اثبت التنوين لفظا
ثبت الهمزة خطا وكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها
لفظا ولهذا لم عذف الفعل الا مستثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه
لم تكثر كثرة المزدوج واعلم ان حكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرناه مسطوط

احدهما موصوف وخطا بحذف الف ابن وذلك قولهم
هذا غلام زيد بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد
وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم كن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا من مبتدا
ويحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف نونها فانها
لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه ابنة عاصم
نون التاكيد فسمان خفيفة ساكنة لانها بنية والاصل في
البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخصة الفتح مع
غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف
الجمع اي الف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها اضربنان
التثنية ويخص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الخالي
عن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الاشكال نوعا
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

اي نون التاكيد

واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو خلوع لوضع الترنم لان معناه الترنم كما ان لاوف التهاي
بل هو موضوع لوضع التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا التنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلم المعتبرة
فيها الوضع تاملي وتنبه واما التنوينات الاربع في اسماء
اعتبر الوضع في بعضها ايضا تامل وتحذف اي التنوين وفيما
من العلم حال كونه موصوفا حال كون الابن مضافا الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين العلمين

من قوله مضافا الى علم آخر

قدم التخفيف لكونها بعض الثقيلة
ومد لوقوعها بعض مد لوسطها
معصوم الله

قوله نحو اضربن بالتخفيف والتشديد
ينبغي على هذا تفصيل قوله اضربن
بالتخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة معصوم الدين

دون الماضي والحال لانه لتوكيد الآيكون مطلوبا وفات
اى نون التاكيد فى النفي نحو الله لا يقوم الا قليلا خلوته
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اى
نون التاكيد جواب القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكر هوا ان يؤكدوا الفعل بما منفصل عنه وهو القسم
من غير ان يؤكدوا بما يتصل به وهو النون بعد فصلا حقيقيا وفى قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا جواب القسم
غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل ما تفعلن
اى الشرط المؤكد بها فانه لما اكثر الحوق قصد به انا كيد
الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود بغيره وما قبلها اى ما قبل
نون التاكيد حتما كانت او تنيلة مع ضمير اثنين وهو الواو وغير
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء ان كانين ان شرط
على حدة ان يكون الساكن فى كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او تنقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط على الياء المحذوفة لالتقاء ان كانين او تنقل الياء
بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او
مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشتمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر

فتقول

متقول وتتوافق التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربان
بخلاف الاستثناء عنه فتقول فى المفرد اضربان باثبات الالف
لئلا يشبه بالواحد واضربان فى الجمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلها اى التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء ان كانين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجيز التقاء ان كانين على غير حده ويجعله مقتورا كالوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى الثقيلة والخفيفة غيرهما
اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو الجمع
المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل لانها كلمة المنفصلة بخلاف
ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة
بخلاف ان يعامل آخر الفعل مع النون من حذف الواو والياء
وتحريكها ضما وكسرا وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند اتصال النون بها ومن كلامه ان النون حكمها مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر وهو مع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
ستة ان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغزو وارم فاخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصل
فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذف فى اغزوا

قوله بخلاف الاستثناء عنه اى عن الحكم
قوله فانه يجيز التقاء ان كانين على غير حده اى ولانه ينزل
المخففة منزلة المشددة

الكفار رموا نبوا الغرض وكذا اغزين وارمين يا هذه فحذف
الياء كما حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض وضم النون في
المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضم مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسر مع المنفصلة نحو اخشين
كاخش الرجل فان لم يكن الى مع الضمير البارز وهو الواحد
المذكر اغزو وارم واخش كالمتصل الى في النون كالكلمة
المتصلة ويفتح بها الف التثنية تقول اغزوا ورميا واخشيا
اخشين بترد اللامات وفتحها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اى للاجل اتى مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع ضمير البارز
كالمنفصل فقيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترياني
هذا مثال لضمير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تحرك مع المتصل
وهل ترون في هل ترون ما سقط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضمير آلوا او كضمير لم ترو القوم وهذا مثال لما فيه ضمير
بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين يا بنات
الياء وكسر ما قبلها كما يقال لم ترى لانس هذا مثال لما فيه بارز
يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين
اى ومن ثم قيل اغزون بترد اللام المحذوفة كما يترد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزين في اغزي بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على تقدير نون الوقاية

ثم ان ترك التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف لالتقاء الساكنين اى لالتقاء ان الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ لئلا كنين اى لالتقاء ان كنين
كقول ان اعرابا اتاني يعذر علي ان تركع يوما والدهر
قدير فيه اى لانه يتأتى حذف النون المخففة لالتقاء الساكنين
الى بعدها والبقية فتحة ما قبلها تدل عليها والا كان الواجب
ان يقال لا تهين الفقير ولم يجز هو كما يجوز تحريك التنوين فرقا
بينهما وانما لم ينعكس خطا لم تبتها يدخل الفعل على غير تبة
يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
النون المخففة في حال الوقف على الكلمة بالخفية اذا انضم
او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل
الخفة كما اذا الخفت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزين
واغزين بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة باتفاق انزه على ما ليس بلازم
والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انتصب ما قبلها تقلب

انما واذا انضم آوانكسر تحذف نحو اصبت خيرا وأصابني
خير ختم الله بخير وممن هذا الكتاب بعون
الله الملك الوهاب في اوائل
رمضان المبارك وهو من شهور
اربع وعشرين والف
من الهجرة النبوية المصطفوية
على صاحبها الصلوة والسلام

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا
خيرا واجعل مدونات نقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في
مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج
الاستقامة وصل على كلمة شفاعتك من محوارقام الضلالات
كافية وعن مضرة استفامة الجهالات شافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد انسرح
من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه سبحانه لوظايف
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت تمة هذا الكتاب بعون الله
الملك الوهاب في اواخر رمضانه المبارك
وكتبه الشيخ ابن الحاج سلمانه

معنوی

دعا استخاره بدور

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم يا عالم السر والنجوى ويا كاشف الغم والبلوى اجعلها لنا خير
امر مرجا ومحمدا برحمتك الواسعة يا ارحم الراحمين سبحان ذي الملك
والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والهيبة والقدرة والكبرياء
والجمال والجلال والجبروت سبحان الملك المعبود سبحان الملك
المقصود سبحان الملك الحي الذي لا ينام ولا يموت ولا يعوت
ابدا قدوس قدوس رب الملائكة والروح سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
نظره اوراد حضرت عليه السلام استخاره المرقوم اول اكي ركعت
نماز قضا بوزن كاغذ يا زوب بلكه استكه قويتر

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

جامعة الرياض

كمالك ورأسه هو يزدك بركه كمالك يق تأييد هو يزداد يمن

يا مصرف القلوب صرف قلوبنا الى طاعتك

اعطني جرتا فهو من كرم لكن نه ضيقه كلضرر فلم

المصادر جعل الرجوع بجزء من
اسم الفاعل اي جعل التجر ضرر الفقاس

قد زيدم تقدم المفعول

قد كان تقدم المفعول

اسم زيد تقدم المفعول

ولا بر خيز وطاعت كن كه طاعت به زهر كاريست
سعادت آن كسي دارد كه وقت صبح بيدارست

كالدور

اقود سين دائم اشعاره لكل كلمة اي جاي
بيان فلا كوز اولمزي [illegible] جاي عجم جاي

يا محول الحول والاحوال حول حالنا
الى احسن الحال

الماضي يجي على معاني ما شرط ما نفي ما استفهام ما مصدر ما خبر
ما تعجب ما كافة ما نكرة ما موصولة ما زائدة

من قرء هذا دعاء قبل درس
يكون عالما انيبة باذن الله تعالى
فمن شك فقد كفر

اللهم اخرجني من ظلمات
الوهم واكرمني بنور الفهم
اللهم افتح علينا ابواب رحمتك
برحمتك يا ارحم الراحمين

وفقت وفقت وفقت